محمد عابد الجابري

مواقف

إضاءات وشهادات

ملفات من الذاكرة السياسية

9

المؤتمر الاستثنائي : الجزء الثاني

مشروع «التناوب» يجهض .. والاتحاد يطرح : الدولة الوطنية الديمقراطية

المرحوم عبد الرحيم بوعبيد عند التحاقه
بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني الثالث

عبد الرحيم : السياسة بدون أخلاق عبث وتدليس

مواقف

إضاءات وشهادات

محمد عابد الجابري

- مجموعة كتب صغيرة تصدر عند بداية الشهر. وهي صنفان" سلسلة "من ملفات الذاكرة السياسية"، وسلسلة حوارات ونصوص ثقافية".

تشتمل السلسلة الأولى على اثني عشر كتابا صدر منها:

1- الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.
هل كانت انتفاضة 25 يناير 1959 خطأ؟

2- من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي.
قمع المقاومين ومؤامرة تصفية الاتحاد 16 يوليوز 1963

3- البيان المطرب لنظام حكومة المغرب،
المفهوم القديم للسلطة والصراع حول الاختيارت.

4- الديموقراطية في المغرب من التأجيل إلى التزوير.
التنديد بالحكم الفردي والانتصار للديموقراطية.

5- الحزب والنقابة: سياسة الخبز أم خبز السياسة؟

6- المهدي بن بركة: الجزء الأول. مسؤوليات الاستقلال ومهام بناء المجتمع الجديد.

7- المهدي بن بركة: الجزء الثاني: الاستعمار الجديد ... والاختطاف

8- المؤتمر الاستثنائي ج1: مرحلة الما-قبل. الإعداد التنظيمي والفكري

9- المؤتمر الاستنائي ج2: مرحلة الما-بعد: مشروع التناوب يجهض والاتحاد يطرح : الدولة الوطنية الديموقراطية.

الطبعة الأولى : نونبر 2002
رقم الإيداع القانوني : 1846 / 2002
ردمد : 4939 - 1114
ردمك : 5 - 3008 - 0 - 9954
© الحقوق محفوظة للمؤلف

عنوان المراسلة :
1 ـ زنقة أومفال، بولو ـ الدار البيضاء 20150
فاكس : 85 10 50 (212-22)
البريد الالكتروني : jabri@casanet.net.ma
الموقع على الإنترنيت :
http:/ /www.aljabriabed.com

الطبع : دار النشر المغربية
أديما edima

التوزيع : الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر والصحافة
سبريس sApress

المؤتمر الاستثنائي –مرحلة الما- بعد

الجزء الثاني

مشروع التناوب يجهض .. والاتحاد يطرح :

الدولة الوطنية الديموقراطية

فهرس

تقديم : المؤتمر الاستثنائي : مرحلة الما-بعد. ص 7

اغتيال عمر بنجلون : الحدث وخلفياته السياسية. ص 9

1- عمر بنجلون ... بطاقة تعريف.

2- ما وراء حادثة الاغتيال؟ مؤامرة بعيدة الأغوار!

في رثاء عمر.. ص15

1- "أنت حي في التاريخ .. بل التاريخ حي بك يا عمر !

2- عمر ... وعمر ...

الاختيار الديموقراطي للاتحاد الاشتراكي ص 21

1- مضمون "الاختيار الديموقراطي" في التقرير الإيديولوجي

2- "الاختيار الديموقراطي" كخط سياسي...

- كيف أجهض مشروع "للتناوب" ص31

1- الانتخابات الجماعية 1976: امتحان أول تم تجاوزه

2- كيف أعلن المرحوم عبد الرحيم ترشيحه في أكادير!

3- عبد الرحيم وزيرا للدولة بدون حقيبة...

4- قصة 120 مليون لمساعدة الاتحاد في الحملة الانتخابية"!

5- اقتراح بالاتفاق على النتائج وطلب بتخلي عبد الرحيم عن الترشيح في أكادير.

6- لسنا محترفين للسياسة.. نحن نقرن السياسة بالأخلاق

7- رفض المشاركة في الحكومة على غير أساس...

تأسيس الكونفدرالية والعلاقة بين الحزب والنقابة ص 47

1- مسلسل تأسيس النقابات الوطنية ...

2- المؤتمر الوطني الثالث والعلاقة بين الحزب والنقابة

المؤتمر الثالث :

الاختيارات اللاشعبية .. والبديل الديموقراطي ص 59

1- نصان متكاملان ...

2- **التقرير العام**: الانتخابات... والمنظمات الجماهيرية (- الإدارة زورت الانتخابات بتعليمات صدرت إليها، الشبيبة والتنظيم النسوي، وميلاد الكونفدرالية.

3- **البيان السياسي** : نقد وبديل ... أ- تحليل الوضعية (- اختيارات لا شعبية لا ديموقراطية وراء الأزمة، الطبقات المحظوظة تستولي على أجهزة التسيير، "أغلبية" من أقليات متنافسة متناحرة، حكومة تصنع أغلبية، لا أغلبية تصنع حكومة، أصول الاختيارات اللاشعبية اللاديموقراطية). ب- البديل: "بناء الدولة الوطنية والديموقراطية" (-الأفق الاستراتيجي: تحرير، ديموقراطية، اشتراكية. المهام المستعجلة: مراجعة الدستور، حكومة مسئولة، ضرورة إصدار عفو شامل)

جوانب من الحياة الداخلية في الاتحاد

السي عبد الرحيم كما عرفته ... ص 75

1- مشاكل شغلت 90٪ من زمن اجتماعات المكتب السياسي!
2- السي عبد الرحيم : الرائد الذي لا يكذب أهله ...
3- السي عبد الرحيم كما عرفته...

إضافات وملاحق ...

مشاكل داخلية .. وثلاثة استقالات! ص97

أ- **إضافات** : 1- الشهيد عمر كان عازما على تقديم استقالته. 2- الشهيد عمر يطرح مسألة مالية الحزب. 3- عندما اقترحت إسناد إدارة المحرر للأخ منصور . 4- المرحوم عبد الرحيم يقترح الأخ عبد الرحمان كاتبا أول. 5- قصة البيان السياسي للمؤتمر الثالث . 6- المرحوم عبد الرحيم يقترح بنعمرو ... في المكتب السياسي! 7- المرحوم عبد الرحيم يقترح إجازة لمدة سنتين لليازغي ! 8- عندما اقترح أحد الإخوان اتخاذ موقف من الأخ البصري. 9- المرحوم يقترح التحاق الأخ بنسعيد بالمكتب السياسي. 10- المرحوم يقترح الأخ البصري ممثلا للاتحاد في الخارج. 11- المرحوم يقترح ترجمة "العقل السياسي" إلى الفرنسية) ب- ملاحق استقالات : الاستقالة الأولى، الاستقالة الثانية، الاستقالة الثالثة والأخيرة. في رثاء السي عبد الرحيم : لأول مرة ينام السي عبد الرحيم بدون هم، بدون أرق!

المؤتمر الاستثنائي : مرحلة الما-بعد

تقديم

أقصد بـ "مرحلة ما بعد المؤتمر الاستثنائي" المرحلة التي تمتد من هذا المؤتمر (يناير 1975) إلى يوم 7 أبريل 1981، تاريخ استقالتي من المكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. لقد كانت هذه المرحلة، التي تمتد ست سنوات غنية بالأحداث والنضالات : فقد تمت خلالها التعبئة الوطنية لاسترجاع الصحراء الغربية -وكان للاتحاد فيها دور ريادي هام كما سنبين في الكتاب القادم- كما أجريت أثناءها انتخابات محلية وأخرى برلمانية بلغ التزوير فيها حدا أجهض مشروع مسلسل ديموقراطي (شبيه بـ "تجربة التناوب" التي شهدتها السنوات الخمس الماضية) كان قد حصل الاتفاق عليه أثناء المقابلة التاريخية بين الملك الراحل جلالة الحسن الثاني والمرحوم عبد الرحيم بوعبيد في يونيه 1974. كما شهدت السنوات الست المذكورة تأسيس الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، وانعقاد المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد (1978). أضف إلى ذلك أن هذه المرحلة قد شهدت في نهاية سنتها الأولى تلك الجريمة الشنعاء التي ذهب ضحيتها الشهيد عمر بنجلون الذي كان في مقدمة من هيئوا، تنظيميا وفكريا، لهذه المرحلة بعمله المتواصل ونضاله الصامد الذي لا يني ولا ينقطع. كما كانت أيضا مليئة بالمشاكل والأزمات داخل الاتحاد، سواء على صعيد المكتب السياسي واللجنة الإدارية أو على صعيد التنظيمات الإقليمية.

تلك هي القضايا الرئيسية التي سيتناولها هذا الكتيب خلال الفترة التي سبقت استقالتي من المكتب السياسي واللجنة الإدارية (أبريل 1981). ولابد أن نضيف إلى ذلك وفاة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول للاتحاد؛ فمع أنه فارق الحياة يوم 2 يناير 1992 -أي بعد أزيد من عشر سنوات من تاريخ استقالتي من الهيئات المسئولة في الحزب- إلا أن علاقتي به استمرت كما كانت إلى ما قبل بضعة أيام من تاريخ وفاته. إن هذا يعني أني كنت على اتصال مستمر معه طوال عشرين سنة (1972-1992). لقد كانت علاقتي به علاقة خاصة، تكتسي طابعا "شخصيا" في مجملها، أعني أنها لم تكن تقتصر على اجتماعات المكتب السياسي ... ومن هنا كانت ذاكرتي السياسية خلال هذه المرحلة تتميز في مجملها بطابع شخصي، وبالتالي فالرجوع إلى ملفات هذه الذاكرة خلال هذه المرحلة عملية لن أقف بها عند النهاية التي حددتها لهذه المرحلة (أبريل 1981)، فاستقالتي من المكتب السياسي واللجنة المركزية لم تكن تعني قط القطيعة مع المرحوم عبد الرحيم، ليس فقط بصفته الكاتب الأول، بل أيضا وبالدرجة الأولى، بوصفه الرجل الذي شدني إليه بصدقه وإخلاصه واتساع أفقه مع نكران الذات، كل ذلك مشفوعا بثقتي فيه وثقته في إلى درجة أنني كنت أحس أن علاقتي معه-وكانت محدودة بحدود الوطنية والسياسة- كانت مفتوحة على جميع الأسرار، إن كان ثمة أسرار. سيكون من الضروري إذن أن استحضر المرحوم في مجمل ما سأقدمه في هذا الكتيب من إيضاحات وشهادات، وهذا سيجعلها تمتد إلى أواخر أيامه.

لكن لنبدأ بحادثة اغتيال الشهيد عمر بنجلون وبيان خلفياتها السياسية، فلم يكن عمر هو وحده المستهدف بل الاتحاد كله.

اغتيال عمر بنجلون :
الحدث وخلفياته السياسية ...

1- عمر بنجلون ... بطاقة تعريف

في يوم 19 ديسمبر 1975 أعلنت "المحرر" عن اغتيال مديرها وعضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، المناضل الكبير عمر بنجلون، وقد قدمت بالمناسبة ورقة التعريف التالية عن الشهيد:

"ابن عامل متقاعد في المكتب الوطني للكهرباء. ولد سنة 1934 ببركنت (عين بني مطهر ناحية وجدة). تلقى دروسه الابتدائية والثانوية بنفس المدينة ثم في وجدة إلى أن حصل على القسم الثاني من البكالوريا.

التحق بباريس حيث تابع دراسته الجامعية فحصل على الليسانس في الحقوق ثم دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، وبعده دبلوم المدرسة العليا للبريد حيث نال الدرجة الأولى ضمن الفوج المتخرج سنة 1959-1960. عرفه المغاربة في باريس مدة إقامته بها مناضلا لا يفتر عن العمل. وقد أصبح مسؤولا حزبيا هناك عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وقد كان عضوا عاملا في

لجنته الإدارية الوطنية، كما انتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، بقي رئيسا شرفيا لها.

التحق بالمغرب وعين مديرا بالنيابة للبريد في الدار البيضاء، ثم مديرا إقليميا في الرباط. وقد عرفه العمال وموظفو البريد مناضلا نقابيا بينهم، إذ قام بدور رئيسي في الإعداد لإضراب الموظفين في يوليوز سنة 1961 ثم في إضراب البريديين في ديسمبر من السنة نفسها. وقد تعرض بسبب عمله النضالي الحزبي والنقابي لعدد من المضايقات والإيذاءات المختلفة: اعتقل يوم 16 يوليوز 1963 وحكم عليه بالإعدام يوم 14 مارس 1964، ثم أطلق سراحه يوم 14 أبريل 1965. ثم اعتقل يوم 16 مارس 1966 وبقي في السجن مدة عام ونصف إذ أفرج عنه يوم 21 سبتمبر 1967. توصل بطرد ملغوم يوم 13 يناير 1973، واعتقل يوم 9 مارس 1973 ليطلق سراحه في 26 غشت 1974. وعندما قرر الاتحاد استئناف إصدار جريدته "المحرر" أسند إليه إدارتها ورئاسة تحريرها، فصدرت يوم 23 نوفمبر سنة 1974. وفي المؤتمر الاستثنائي انتخب عضوا في المكتب السياسي.

تعرض لحادثة اغتيال قذرة في الثالثة والنصف من زوال أمس الخميس 18 ديسمبر 1975 حيث سقط شهيدا".

2- ما وراء حادثة الاغتيال؟ مؤامرة بعيدة الأغوار!

لازالت قضية اغتيال الشهيد عمر بنجلون لم تُصفَّ بعد. لقد أجرت الشرطة القضائية تحقيقا ضافيا في القضية وقدم المنفذون للمحاكمة. وفي إحدى مراحل المحاكمة لاحظ المحامون اختفاء

وثائق ومستندات من الملف فتأجلت المحاكمة لتستأنف دون إحضار الوثائق التي اختفت، وهكذا اقتصرت على العناصر التي نفذت الجريمة.

كان التحقيق قد كشف عن أن عبد العزيز النعماني ربما يكون هو الحلقة الرابطة بين المنفذين والمدبرين. وقد كان هذا الشخص مختفيا، في حالة فرار. وقد أخبرنا المرحوم عبد الرحيم بوعبيد أنه بينما كان ذات يوم مع جلالة المرحوم الحسن الثاني، الذي استقبله في قصره بالرباط، إذا بجهاز التلكس يرن ويكتب مراسلة، فأخذ الملك الراحل المراسلة وتوجه إلى المرحوم عبد الرحيم يخبره بمضمونها قائلا : "هذا عبد العزيز النعماني قد اعتقل". بالفعل نشرت المحرر خبر اعتقاله في 16 ديسمبر 1977 وقالت إنه كان في حالة فرار منذ 85 ديمبر 1975 تاريخ اغتيال عمر. ومرت أيام وشهور ولم يظهر له أثر. فبقيت قضية اغتيال الشهيد عمر في النقطة التي توقفت فيها قبل.

هذا وقد سبق أن ذكرت في الكتاب الثاني من هذه السلسلة (ص31) كيف وصلني الخبر عن الجهة التي اغتالته، بعد ساعات فقط من تنفيذ الجريمة. وكيف أن مصدر الخبر (من الشرطة) قال في رسالته الشفوية : "لا تخطئوا فالعملية قامت بها عناصر من "الشبيبة الإسلامية" التابعة للأستاذ مطيع. وإذا كان لا بد من توجيه أصابع الاتهام لجهة ما، فيجب الاتجاه نحو السيد فلان. فلقد عقد موعدا في درب بنجدية، ثم تواعد مع الفاعلين أمام باب مسجد السنة بدرب السلطان ليعرف النتيجة بعد تنفيذ العملية".

ولاشك أن عبارة "لا تخطئوا" عبارة مثيرة للانتباه. ذلك أن الرأي العام في الاتحاد الاشتراكي -على الأقل- كان سيتجه تلقائيا إلى اتهام جهاز من الأجهزة التي كان ينسب إليها إرسال الرسائل الملغمة، ومحاولة اغتيال المهدي بحادثة سيارة الخ. بالفعل علمنا آنذاك، من بعض مصادر أخبارنا، أن الدولة وأجهزتها لم يكن لها يد في المسألة. فقد قيل إن السلطات العليا قد فوجئت بالحادث، كما أن عبارة "ليس هذا هو الوقت" قد نسبت إلى من نسبت إليه. ومهما يكن فقد لوحظ أن رد موقف السلطات، بما في ذلك العناصر الحاقدة على الاتحاد، كان من قبيل: "لم آمر بها ولم تسؤني".

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ذكر أثناء التحقيق الذي أجرته الشرطة أن المؤامرة كانت أكبر وأوسع من اغتيال شخص واحد هو عمر بنجلون، بل إن الأمر كان يتعلق بالشروع في تصفية جميع العناصر البارزة والنشطة في الاتحاد الاشتراكي، وأنه قد عثر لدى المتهمين على لائحة تضم سبعين من الأطر المناضلة الاتحادية، راجت أسماء كثيرين منهم. وقد قال "العارفون" يومئذ إن المخططين لهذه المؤامرة قد صدروا في تفكيرهم من "المقدمات" التالية: قالوا (والعهدة على الراوي): "لقد انتعش الاتحاديون بعد مؤتمرهم الاستثنائي وأصبحوا، أكثر من ذي قبل، عائقا أمام نجاح "الحركة الإسلامية" في استلام السلطة في المغرب في المستقبل القريب. قالوا: إن الاتحاديين يحتلون موقع المعارضة للحكم بصورة لا يمكن منافستهم على هذا الموقع علنيا. وأن الطريق الأسلم هو تنحيتهم والاستفراد بالحاكم لحمله على مسايرتنا أو يكون حل آخر". (نسب مضمون هذا الكلام إلى شخصية مغربية وأخرى غير مغربية،

تنتمي إلى قطر عربي انتقلت إلى دار الجزاء...). ويقول العارفون : لقد ظهر هذا الموقف/المخطط بعد أن تأكد "المعنيون بالأمر" أن اللقاء التاريخي بين الملك الراحل جلالة الحسن الثاني والمرحوم عبد الرحيم، سنة في يونيو 1974، واتفاقهما على تدشين مسلسل ديموقراطي شبيه بمشروع "التناوب" الذي تم إقراره عام 1998- قد بدأ يؤتي ثماره: فلقد أطلق سراح المعتقلين وانعقد المؤتمر الاستثنائي (وتليت رسالة اليوسفي التي اعتبروها تعبر عن تضامن البصري أيضا)، وخرج الاتحاد أقوى مما كانوا يتخيلون، إذ تصدر العمل الوطني من أجل استرجاع الصحراء، وأخذ يستعد لخوض معركة الانتخابات الخ.

وهكذا عقدوا العزم على إجهاض الاتفاق بين الملك وعبد الرحيم، فامتدت يدهم أولا إلى أقوى عنصر في قيادة الاتحاد (بعد عبد الرحيم) قبل أن "يحصدوا" الآخرين الذين وردت أسماؤهم في اللائحة المشار إليها. وكانوا يعتقدون أن العملية ستمر "على أحسن ما يكون"، وأن الاتحاد سيوجه أصابع الاتهام إلى الأجهزة الخاصة في إدارة الأمن الوطني وبذلك تعود العلاقات بين الحكم والاتحاد إلى ما كانت عليه!

أما ما ذكره البخاري من أن "البوليس" كان من وراء "الشبيبة الإسلامية" في حادثة اغتيال عمر بن جلون، فيبدو أن الأمر يتعلق-إذا كان ما ذكره البخاري صحيحا- بنوع من "التدخل" من طرف المخططين للعلمية لدى هذا العنصر أو ذاك في الأجهزة البوليسية، ذلك أن بعض من كانوا في مقدمة هؤلاء المخططين كانوا يلعبون أدوارا

مزدوجة: مع الحكم في بعض القضايا الظرفية خدمة لمخططهم على المدى البعيد!

ويبدو أن بعض الجهات في السلطات العليا قد اطلعت من خلال الملف الكامل للقضية على ما مكنها من الاطلاع على حقيقة المخطط وأهدافه، ولذلك وقع "الاحتفاظ" بالملف الكامل والاقتصار في المحاكمة على المنفذين. وقيل إن "فلانا" المشار إليه آنفا، قد وقع تهديده بصورة جدية بـ "ملف عمر بنجلون"، عندما بدا منه ما يعبر عنه في الأوساط التي نتحدث عنها بما يدل على أنه "بدأ يرفع رأسه".

من هنا يمكن أن يتخيل القارئ الأسباب التي جعلت قيادة الاتحاد لم تخضها معركة من أجل "الحقيقة كل الحقيقة" في ملف الشهيد عمر بنجلون، فالمسألة متشعبة والوثائق قد سحبت من الملف. لقد وقع الاكتفاء إذن بمحاكمة المنفذين، وصرف النظر في ذلك الحين عن محاكمة المدبرين بعد أن عرفت نواياهم وتم وضعهم موضع "الرهائن". أما من ناحية قيادة الاتحاد فقد قررت الاستمرار في التمسك باتفاقية يونيو 1974 والعمل على إنجاح المسلسل الديموقراطي ...

لكن الرياح قد تجري بما لا تشتهي السفن، سفن الاتحاد أيضا. وسنبين كيف جرى ذلك في فصل لاحق.

"أنت حي في التاريخ ...
بل التاريخ حي بك يا عمر !"

في يوم 20 ديسمبر 1975 نشرت "المحرر" التفاصيل التالية عن حادثة الاغتيال: "...خرج الفقيد من منزله في الساعة الثالثة وعشر دقائق ظهرا. تقدم إليه شخص، والفقيد يهم بفتح باب سيارته، فكلمه ثم طعنه بسكين في مكان قبله تماما، وأردف عليه بضربة في صدره، فسقط الشهيد عمر بنجلون في الحال وفارق الحياة. وعندما انتبه أحد المارة إلى الجريمة، وهو راكب سيارته، نزل من سيارته وطارد المجرم هو وبعض المارة، منهم سائق شاحنة، ثم التحق بهم أحد رجال شرطة المرور فتمكنوا من إلقاء القبض على القاتل. وقد سيق القاتل إلى مركز الشرطة وهناك اعترف بالجريمة، ثم أعاد تمثيل كيفية تنفيذها في عين المكان بمحضر العامل ورجال الشرطة".

وفي اليوم التالي (عدد 22/21 ديسمبر 1975) نشرت مقالا في رثاء الشهيد عمر، في مكان الافتتاحية، بعنوان: "أنت حي في التاريخ بل التاريخ حي بك يا عمر"! وقد وقعته بكلمة "رفيق".

يقول المقال:

"أ أبكيك يا عمر؟ ولِمَ البكاء وقد اخترت الحضور الدائم في نهر تاريخ هذا الشعب، فانتظمت جوهرة ثمينة عزيزة في سلك قلادته

التي تمتد بعيدا بعيدا إلى أعمق أعماق تاريخه، تجسم استمرارية وجوده، وكفاح أبطاله، وآمال جماهيره، وتطلعات شبابه.

لِمَ أبيك يا عمر وأنت الذي طفرت بسرعة وقوة، أسرع من لمح البصر، من حياة إلى حياة، لا بل من حياة فانية إلى خلود دائم. طفرت سريعا سريعا، لأنك ما عرفت البطء ولا التباطؤ قط. لقد جسمت في حياتك ومنذ نعومة أظفارك المثل القائل : " لا تؤجل عمل اليوم إلى غد"؟ فانتقلت هكذا في رمشة عين من مناضل تتزاحم عليه المهام النضالية فيتحداها وينجزها ويتجاوزها إلى أبعد منها، مناضل ضاق صدره بقلبه فانفتح وانبلج ليترك شريانه يسقي بدمائه الفوارة شجرة النضال إلى الأبد.

سابقت الحياة فسبقتها دوما، سواء كان الوقت نهارا أو كان ليلا، سواء كنت في المنزل أو في مراتع النضال، سواء كنت طليقا تطير من حي إلى حي ومن مدينة إلى مدينة ومن بلد إلى بلد، أو كنت بين جدران السجن تغالب القضبان والحديد، لتبقى على اتصال دائم برفاقك وإخوانك في الزنازن المجاورة لزنزانتك، ما كان منها داخل سجنك، وما كان منها خارجه.

سابقت الحياة هنا وهناك وهنالك، فسبقتها في كل مكان وفي كل ميدان. ولما ضقت ذرعا بضيق هذه الحياة سابقت الموت فسبقته، فكسبت الرهان وخلفته وراءك تائها يبحث في وجهك عن مسكنة أو ألم، فلم يجد غير عينين براقتين تنظران بعيدا إلى السماء، بلا دمع ولا استجداء، وإنما بقوة وإصرار يلفهما بريق من الأمل الوضاء. وانتقل الموت إلى حلقك يبحث عن حشرجة أو خرير، فلم يجد غير هدوء ينم عن رباطة جأش، وقوة إرادة، وإصرار على التحدي، حتى

ولو كان الخصم هو الموت نفسه. وأخيرا انتقل الموت إلى قلبك علـه يسمع احتضارا أو يلمس تقطع نبض، فإذا بشريان قلبك الفوار تسيل دموعه أنهارا، وإذا بدقات قلبك تنقلب أمواجا، وإذا الموت يغرق في هذا الدم الدفاق، وإذا به لا يجد أمامه سوى شيء واحد هو أن يموت فيك، بعد أن خسر الرهان، وتأكد من فوزك وسبقك وانتصارك.

وظن الجاني التافه الذي حمل الموت إليك أنه سيفلت من يدك، وأنه سيتمكن من الفرار! ولكن هيهات أن تسبقك جرثومة قذرة! فما هي إلا لحظات حتى عاد المجرم القذر مكبلا، يركع أمام عينيك المفتوحتين وقلبك الدافق الفوار، ليمثِّل أمام المحقين وجمع من أصدقائك، المشهد الذي مثله قبل لحظات أمامك. لقد أمرت أن يؤتى به في الحين، وأمرت أن يعيد فعلته أمامك فأعاد تفاهته خاسئا وهو حسير، نذلا وهو اللص الحقير. ظن هذا التافه أنه سيسبقك، وأن بإمكانه أن يتوارى عن الأنظار ونسي من أنت، نسي أن الرجل هو عمر بنجلون الذي حكم عليه بالإعدام فأعدم الإعدام، والذي جاءته قنبلة متسترة تسابق الزمن لتقنبله على فراشه فسبقها بيده، فخجلت وضاقت وجمدت واستحيت فلم تقدر على الانفجار، بعد أن انفجر عليها غضب عمر، وألقتها يده بعنف على الأرض وهو يقول: اخسئي أيتها الحقيرة، حقيرة أنت وحقير من أرسلك.

إيه عمر، لقد انتصرت على الموت في كل مرة حاول فيها الانتصار عليك. وفي كل مرة كان يعود على أعقابه جارا أذيال الخيبة. وأمس الأمس اصطنع الموت وسيلة أخرى حقيرة عله يفوز بك ففزت به، أراد أن يسبقك فسبقته، فلم تعرف سكرات الموت، لم تتألم ولم تحتضر، وإنما أسرعت كلمح البصر فانتقلت من حياة إلى حياة.

أنت حي يا عمر، حي في سجل أبطال التحرير، وما أكثر ما أنجب هذا الشعب منهم. أنت حي في آمال الجماهير وفي عزيمة الشباب و تطلعات الأجيال.

أنت حي في التاريخ بل التاريخ حي بك يا عمر! وما التاريخ إلا أنت وأمثالك؟!

سقيت شجرة الحياة بعرقك، فلما شبّت يانعة تمد جذورها إلى أعمق أعماق الأرض، وفروعها إلى أبعد الآفاق، ارتأيت أن تنتقل سريعا، كعادتك دائما فأنت تكره الانتظار، فأخذت تسقي بدمك شجرة التاريخ، تاريخ حركة التحرير الشعبية في المغرب، التي منها خرجت وفيها عملت وإليها رجعت.

هل نلومك على إغفالك وداع الأصدقاء والرفاق؟

أنت تبتسم وتقول: سنلتقي بعد قليل فلم الوداع، وإنما إلى اللقاء".

عمر ... وعمر ...

وعلى إثر المهرجانات التي أقيمت لتأبين الشهيد عمر بمناسبة الذكرى الأربعينية لرحيله كتبت في ركن "بصراحة"[1] بـ"المحرر" في عدد 3 فبراير 1976، ما يلي:

– بدأت أكتب ركن "بصراحة" وأوقعه بـ "صريح" في "المحرر"، يوم كانت أسبوعية، منذ عددها رقم 68 الصادر يوم 17 يوليوز 1965. وقد حل هذا الركن محل ركن "صباح النور" الذي كنت أكتبه في "التحرير" بتوقيع "عصام". وعندما صدرت "المحرر" يومية منذ نوفمبر 1974 كنت أكتب هذا الركن كل يوم. وكان آخر ما كتبته يوم 3 أبريل 1981 أي قبل تقديم استقالتي بثلاثة أيام. وقد أوقفت "المحرر" بعد ذلك ببضعة أشهر وحلت محلها جريدة "الاتحاد الاشتراكي". هذا وقد اضطر الاتحاد إلى تغيير اسم جريدته من "المحرر" إلى "الاتحاد الاشتراكي" بسبب أن الحكم امتنع من رفع الحجز عن "المحرر"، في آخر مرة

"يقرأ تلامذة اليوم وسيقرأ تلامذة الغد في مادة التاريخ الإسلامي ما يلي، منقولا حرفيا عن كتب التاريخ العربية القديمة: "قتل عمر بن الخطاب على يد فيروز، ويلقب أبا لؤلؤة، وكان غلاما للمغيرة بن أبي شعبة. قتله بخنجر له رأسان، وضربه ست ضربات، إحداها تحت سرته وهي التي قتلته". وسيقرأ تلامذة الغد في مادة التاريخ النضالي للشعب المغربي ما يلي: "قتل عمر بنجلون على يد فلان، ويلقب بفلان، وكان مسخرا من طرف فلان، قتله بخنجر له رأسان، وضربه عدة ضربات إحداها في قلبه وهي التي قتلته".

ويتساءل تلاميذ اليوم والغد : "لماذا قتل عمر بن الخطاب"؟ فيجيب الأستاذ نقلا عن كتب التاريخ: "كان رحمه الله شديدا في الحق، فلما أسلم أصبح أشد المسلمين مجاهرة به ودفاعا عن الدين". قال ابن مسعود: " ما عُبد الله جهرا حتى أسلم عمر. وكان أقسى المسلمين في التنكيل بالمشركين وإيقاع العقوبة بهم". "وكما كان عمر حريصا على كرامة المسلمين وعزة أنفسهم يحميهم وينتصف لهم من عدوان الولاة والأرستقراطيين منهم، كذلك كان أحرص الناس على أموال المسلمين".

وسيسأل تلامذة الغد: "لماذا قتل عمر بنجلون ؟ وسيجيب الأستاذ : "كان عمر رحمه الله شديدا في الحق، فلما شب ونضج

حجزت فيه، ما لم يتم تغيير المدير. أما اختيار اسم "الاتحاد الاشتراكي" فقد كان أجراء احتياطيا أملاه الخوف من أن يُصدر من كان يطلق عليهم "جماعة بن عمرو"، (وكانوا قد فصلوا من الاتحاد)، جريدة باسم "الاتحاد الاشتراكي" كما فعل الأستاذ عبد الله إبراهيم على إثر حركة 30 يوليوز 1972، إذ أصدر جريدة باسم "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، كما ذكرنا في الكتاب الثامن من هذه السلسلة (ص 17).

أصبح أشد المغاربة مجاهرة برأيه ودفاعا عن الحق. قال بعض رفاقه: "ما نودي بالاشتراكية في المغرب جهرا حتى التحق بالقيادة عمر!". وكان أقسى المناضلين في التشهير بالانتهازيين و الأغنياء الاستغلاليين".

ويسأل التلاميذ : وما الفرق بين الرجلين؟ فيجيب الأستاذ: عمر بن الخطاب كان شديدا في الحق، أرعب المشركين من تجار قريش وشتت قواهم المادية والبشرية وأخذ للجماهير المسلمة الكادحة حقها من أغنياء الحروب. الحروب التي خاضها المسلمون ضد الدولتين الإمبرياليتين، الفرس والروم. أما عمر بن جلون فقد أرعب الإمبريالية الحديثة والمستفيدين منها والمتاجرين بالمبادئ الإسلامية السمحة وطلب بأخذ الحق للجماهير الكادحة من أغنياء الحرب، الحرب التي خاضها المغاربة من أجل الاستقلال".

رفع تلميذ أصبعه وقال : "لماذا يسخر الفقير نفسه لفائدة الأغنياء الذين يمتصون دمه؟ ألم يكن قاتل عمر بن الخطاب عبدا فقيرا؟ ألم يكن قاتل عمر بن جلون فقيرا مشردا؟ ويجيب الأستاذ: يتحول الفقير إلى مجرم أولا لأنه فقير، وقد قال الرسول الكريم: "كاد الفقر أن يكون كفرا". وثانيا لأنه غير واع. وفي القرآن الكريم : "قل هل يستوي الأعمى والبصير، أم هل تستوي الظلمات والنور". صريح

الاختيار الديموقراطي للاتحاد الاشتراكي
في التقرير الإيديولوجي والخط السياسي

1- مضمون "الاختيار الديموقراطي" في التقرير الإيديولوجي

لعل أهم شعار -من شعارات التقرير الإيديولوجي التي خرج بها المؤتمر الاستثنائي للاتحاد اشتراكي للقوات الشعبية- بقي يتردد في صفوف الاتحاديين على مدى المرحلة الطويلة التي تفصلنا عن سنة 1975، ونحن في سنة 2002، هو شعار "الاختيار الديموقراطي". وصحيح تماما أن هذا الشعار كان شعارا مركزيا في ذلك التقرير، ولكن لا بالصورة المبسطة المختزلة التي صار يفهم بها عند كثيرين منذ 1977، أي منذ أن انخرط الاتحاد بصورة رسمية، لا رجعة فيها، في "مسلسل ديموقراطي"، أساسه "التراضي" بينه وبين الحكم، مسلسل سرعان ما تعثر لأسباب سنشرحها فيما بعد. إن ربط شعار "الاختيار الديموقراطي"، كما ورد في سياق التحليل الذي قدمه التقرير الإيديولوجي، بمجرد الانخراط في الانتخابات وتحمل نتائجها حتى ولو طغى فيها التزوير، إفقار شديد لهذا المفهوم،

وتحويل لـه من مفهوم يؤسس استراتيجية في الـتفكير والعمـل، إلى نزعة انتخابوية لا أفق لهـا غـير تكـرار مهزلـة الانتخابـات التي يحدد التزوير نتائجها وبالتالي أفقها.

إن شـعار "**الاختيـار الـديموقراطي**" لم يطـرح في التقريـر الإيديولوجي كشعار يكفي نفسه بنفسه، بل لقد طـرح في تـرابط وتـلازم شـديدين مـع شـعارين آخـرين همـا "**التحريـر**" و"**الاشـتراكية**". ذلـك لأن "الاختيـار الـديموقراطي" بمعنـى اختيار الديموقراطية أسلوبا للحكـم لم يكـن قـط جديـدا في فكـر الاتحاد وأدبياته. وقد أبرزنا في الكتب السابقة كيف أنه ابتـداء مـن نشـأة الاتحـاد عـام 1959 صـارت المطالبـة بالديموقراطيـة والنضال من أجلها، ومن ثم خـوض غمارهـا، علـى رأس قائمـة جدول أعمـال النضـال الاتحـادي. ويكفـي الرجـوع إلى الكتـاب الرابع الذي جعلنا عنوانه "الديموقراطية في المغرب من التأجيـل إلى التزوير. التنديد بالحكم الفـردي والانتصـار للديموقراطيـة"، ليلاحظ المـرء أن مواقـف الاتحـاد، فكـرا وممارسـة، مـن أجـل الديموقراطيـة السياسـية لم تكـن أضـعف قبـل سـنة 1975 ممـا صارت إليه بعد ذلك.

وإذن فسـيكون مـن قبيـل "الاختـزال" المقصـود، أو عـدم الفهم، القول بأن "الاختيار الديمقراطي" الذي نادى به التقريـر الإيديولوجي، كان يشكل "قطيعة" مع ما قبله في حياة الاتحاد ونضـالاته وشـعاراته. لا. إن الفهـم الصـحيح لشـعار "الاختيـار

الديموقراطي"، كما أكد عليه التقرير الإيديولوجي، يقتضي النظر إليه في السياق النظري التحليلي الذي طرح فيه. وإذا كان لابد من استعمال لفظ "القطيعة" هنا فإن ما يقطع معه هذا الشعار هو فكر "أولئك الذين يغرقون من أضاليل الاستعمار الجديد، والنظريات والمفاهيم المجردة الجوفاء التي تقوم بالترويج لها". وبعبارة بسيطة : الإيديولوجيا الرأسمالية التقليدية، والإيديولوجيا الاشتراكية "الرسمية". لقد قام التقرير الإيديولوجي بتحليل الواقع المغربي الحديث، وليس أي واقع آخر، الواقع الذي شيدته فيه الحماية الفرنسية بجهازها الإداري المركزي، واقتصادها الاستعماري، فانتهى من خلال "التحليل الملموس للواقع الملموس" إلى وجهة نظر "تقطع" في آن واحد، مع النظريات "الرأسمالية" في التنمية من جهة، ونظرية "الثورة الاشتراكية" كما كانت تروج لها الأحزاب الشيوعية، من جهة أخرى. لقد رفض التقرير الإيديولوجي بصراحة ووضوح النظرية التي كانت ترى أن بإمكان المغرب الخروج من التخلف باتباع الطريق الرأسمالية التي سارت عليها أوروبا، وهو ما كانت تروج لهذ، باسم "الليبرالية"، "الأحزاب الإدارية" منذ أوائل الاستقلال، وبزعامة أحمد رضا كديرة. ورفض التقرير الإيديولوجي كذلك، بنفس الصراحة والوضوح، النظرية التي كانت منخرطة انخراطا عضويا في "الشيوعية الرسمية" القائمة على فكرة ديكتاتورية البروليتاريا. ولعله من حق التقرير الإيديولوجي أن يفتخر بأنه كانت له الشجاعة

فانتقد فكرة ديكتاتورية البروليتاريا وألغاها من قاموسه الاشتراكي، في وقت كان فيه مجرد التشكيك في هذه المقولة يعتبر كفرا بـ "الاشتراكية"[1]. والأهم في الموضوع هو أن التقرير الإيديولوجي لم يفعل ذلك من خلال الانخراط في مناقشات نظرية حول "الثورة الاشتراكية العالمية"، بل فعل ذلك من خلال تحليل واقع المغرب وتجربته التاريخية وخصوصيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نقرأ في هذا التقرير، كخلاصة للتحليل التاريخي الذي قدمه عن المجتمع المغربي :

"لقد أدى بنا هذا التحليل العلمي إلى إبراز حقائق أساسية هامة نعود فنجملها في النقاط التالية:

1- ليس في مجتمعنا المغربي الراهن ما يعبر، بكيفية أو بأخرى، عن أية مرحلة من مراحل النمو الذاتي الخاص بالنظام الرأسمالي، بل إن مجتمعنا بالعكس من ذلك، هو عبارة عن نتاج متخلف للرأسمالية العالمية في طور من أطوارها التاريخية، وتعبير عن عدوانها وتسلطها على اقتصادنا وشعبنا.

2- ليس في مستطاع البورجوازية الوطنية المزعومة، وهي البورجوازية المركانتيلية (التجارية) الخاضعة لنفوذ الإمبريالية العالمية، ليس في مستطاعها قط، تحقيق أية تنمية وطنية، من نوع التنمية الرأسمالية الناتجة عن الدينامية الداخلية للنظام الرأسمالي ذاته. وذلك

- فعلنا ذلك قبل الحزب الشيوعي الفرنسي وقبل الحزب الشيوعي المغربي وقبل غيرهما.

لسبب أساسي واضح، وهو أنها تفتقد القاعدة التي يقوم عليها التراكم الرأسمالي والأسلوب الذي يتم به هذا التراكم. إنها، بالنظر إلى ذلك، لا يمكن أن تكون غير وكيل للرأسمال الأجنبي تنوب عنه، وتخدم مصالحه، وتعمل على تكييف اقتصادنا وفق حاجاته.

3- إن غياب المعطيات والشروط التي تجعل من نظام الاقتصاد نظاما رأسماليا وطنيا يؤدي بالنقاش الإيديولوجي حول تقدير الدينامية الخاصة بالرأسمالية في بلادنا، بوصفها إطارا للتنمية، إلى نوع من المجادلة العميقة تدور في دائرة المجردات والمناقشات الأكاديمية. إن خصوصية واقعنا هي من القوة والتمييز بحيث إن كل صراع سياسي يُبنى على التبريرات الإيديولوجية المدافعة عن الرأسمالية إنما هو صراع مبني على الخداع والمخاتلة، أو على تحليل ميكانيكي غير علمي للواقع الملموس، واقعنا الوطني الزاخر بالحقائق النوعية المميزة.

4- والنتيجة الأساسية التي تكشف عنها هذه الحقائق هي أنه لا مفر إطلاقا من تحويل البنيات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي أقامها الاستعمار في بلادنا لتحقيق مآربه، تحويلا شاملا عميقا، حتى يصبح في إمكانها ضمان تحرير بلادنا. (...) وهذا التحويل لا يمكن أن يتم على الشكل الذي ينسجم مع تقاليد شعبنا التي حللناها سابقا (= رفض الاستبداد ومقاومة الغزو الأجنبي)، إلا في إطار من الديموقراطية وبواسطتها. إن الديموقراطية الفعلية هي الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتجنيد الجماهير الشعبية وحملها على تحمل التضحيات التي لا بد منها في عملية التحويل هذه، راضية متحمسة، كما أنها هي وحدها التي بإمكانها أن تضمن، بكيفية فعلية، لجماهيرنا اليقظة الحذرة، أن ثمار هذه التضحيات لن تحوّل لفائدة الطبقة المسيطرة.

وهكذا يتجلى بوضوح أن التحرير والديموقراطية جانبان متلازمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وإلا فقد كل منهما دلالته ومغزاه.

والتخطيط الاشتراكي يصبح حينئذ مجرد وسيلة فنية لبرمجة المقومات المادية والبشرية التي تستلزم عمليةُ التحرير تعبئتها وحشدَها. وهكذا يتجلى أيضا، وبوضوح كامل، أن اختيارنا للتحرير، المبني على الديموقراطية والاشتراكية، ليس نابعا من قبليات ومسبقات إيديولوجية، ولا مستمدا من التمسك بأذيال حركة دولية معينة، بل إنه تأكيد وامتداد لحركة التحرير الوطنية. إن هذا هو المضمون الحقيقي والمشخص للوطنية التقدمية التي تعتمد المنتهج العلمي في تحليل الواقع، وبالتالي تحدد لنفسها مهام ملموسة دقيقة، مهام تحويل هذا الواقع على ضوء إمكانياته الموضوعية".

لعل هذه الفقرات التي نقلناها حرفيا عن التقرير الإيديولوجي تكفي في توضيح المضمون الغني الذي يحمله شعار "الاختيار الديموقراطي" الذي رفعه المؤتمر الاستثنائي عام 1975. فالديموقراطية التي نادى بها المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي لم تكن تعني قط "التناوب" الأبله على كراسي المجالس "المنتخبة" والحكومات المتعاقبة التي تُفَصَّل من أجلها تلك "المجالس"، بل هي اختيار استراتيجي يهدف إلى تحديد الطريق التي يجب سلوكها لتحقيق التحرير والاشتراكية : تحرير المغرب من بقايا الاستعمار ورواسبه وامتداداته، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وحينما نقول إن الديموقراطية-في التقرير الإيديولوجي- ليست غاية في ذاتها بل هي اختيار استراتيجي يحدد الطريق إلى التحرير والاشتراكية، فإن ذلك لا يعني أن الديموقراطية وسيلة، والتحرير والاشتراكية هدف، كلا. إن الربط الجدلي

الـذي نظـر التقريـر الإيـديولوجي مـن خلالـه إلى هـذه العناصـر الثلاثـة (الديموقراطيـة، التحريـر، الاشـتراكية) يجعـل منهـا وسائل وغايات في وقت واحد، تخدم غاية أسمى هـي الإنسـان المغربي.

نقرأ في الجزء الثاني من التقرير الإيـديولوجي، وهـو القسـم الذي يشـرح مضـمون الاختيـار الاشـتراكي للاتحـاد الاشـتراكي للقوات الشعبية، ما يلي:

"إن شعبنا، هذا الأبي الطموح، لا يمكنه أن يقبل الديموقراطية أو الاشـتراكية أو التحريـر كغايـات لـذاتها، لا يمكنـه أن يناضـل مـن أجلها ويقدم التضحيات اللازمة لإقرارها، إذا لم يتأكد نظريا ويتحقق عمليا، في كل لحظة وفي كل مرحلة، بأنها وسائل تخدم غاية أخرى أرفع وأسمى، هي الإنسان المغربي ذاته، كرامته وطمأنينته".

2- "الاختيار الديموقراطي" كخط سياسي...

كان ذلك عن "الاختيـار الـديموقراطي" علـى مسـتوى الخـط الاسـتراتيجي الـذي تكفـل التقريـر الإيـديولوجي بتوضـيحه وتقريره. أمـا علـى مسـتوى الخـط المرحلـي فقـد تكفـل التقريـر التوجيهي العـام الـذي قدمـه المرحـوم عبـد الـرحيم إلى المـؤتمر الاستثنائي بتوضـيحه. وإذا نحـن شـئنا التـدقيق علـى مسـتوى "التأريخ" وجب القول إن "الاختيار الديموقراطي" على المستوى السياسي في المغرب قد وقع التأكيد علـى ضـرورته قبـل المـؤتمر الاستثنائي الاتحاد الاشتراكي بنحو سـتة أشـهر. ذلـك أن هـذا

الاختيار قد طرح بصورة جدية في المقابلة التي تمت بين الملك الراحل الحسن الثاني والمرحوم عبد الرحيم بوعبيد في شهر يونيو 1974، حينما وجد المغرب نفسه أمام ضرورة قيام إجماع وطني للوقوف في وجه محاولة إسبانيا سلخ الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) عن التراب المغربي بإنشاء دولة صورية هناك تكون تحت نفوذها ووصايتها.

كان ذلك اللقاء تاريخيا حقا، ليس فقط لأنه طرحت فيه فكرة الإجماع الوطني من أجل الصحراء، بل أيضا لأنه استخلصت فيه الدروس من التجربة التي سار عليه الحكم في المغرب منذ 1960، والتي توجت بمحاولتي الانقلاب العسكري 1971 و 1972، إضافة إلى حوادث مارس 1973. لقد تم في ذلك الاجتماع إعلان العزم على ضرورة الرجوع إلى الاختيار الديموقراطي. ومع أن لفظ "التناوب" لم يكن قد ظهر بعد في القاموس السياسي المغربي إلا أن مضمونه كما طبق سنة 1998 كان يلوح في الأفق في ذلك الوقت.

ومن هنا ذلك الربط الذي كنا نلح عليه في صحافتنا وبيانات الهيئات المسئولة في الاتحاد بين قضية تحرير الصحراء وقضية الديموقراطية كما سيلاحظ القارئ في الكتاب القادم. يمكن القول إذن إن "الاختيار الديموقراطي" قد وقع "التراضي" عليه كاختيار سياسي منذ يونيو 1974. ومما يؤكد ذلك على مستوى الوثائق الرسمية (وكنا نتحدث قبل على مستوى الذاكرة الحزبية)، ذلك التصريح الذي أدلى به الملك الراحل الحسن

الثاني بتاريخ 17 سبتمبر 1974 (أي بعد شهرين ونيف من اللقاء المشار إليه)، و الذي أعلن فيه عن أن الانتخابات يمكن أن تجرى في أوائل خريف 1975. وقد أكد الملك المرحوم في ذلك التصريح بأن التمثيل الوطني سيكون "حقيقيا". وقد علق المرحوم عبد الرحيم الذي ذكر هذا التصريح في التقرير السياسي الذي تقدم به، بعد سنة وثلاثة أشهر، إلى المؤتمر الاستثنائي، علق على ذلك قائلا:

"إن هذا التصريح الذي يضمن بصفة خاصة صحة ونزاهة الانتخابات لا يمكن إلا أن يصادف اهتماما وانتباها كبيرا من طرفنا". ثم أضاف: "ونحن نعتقد أن إحداث مؤسسات ديموقراطية بدون تلاعب بالإرادة الشعبية أو تحريف لها من شأنه أن يخلق ظروفا موضوعية وذاتية، في إطار دينامية جديدة وبناءة. وعلى أية حال فإنه لا يمكن لأية هيأة سياسية أن ترفض المبدأ، كيفما كانت الأسباب الداعية لذلك، دون أن تسقط في تناقض واضح مع نفسها".

يجب القول إذن إنه تمت في مقابلة يونيه 1974 الموافقة المبدئية من طرف الاتحاد الاشتراكي ممثلا في كاتبه الأول المرحوم عبد الرحيم على الدخول في تجربة سياسية، قوامها ما يعبر عنه اليوم بمصطلح "التناوب التوافقي". في هذا الإطار ومن أجل إطلاع ما بقي من أعضاء اللجنة الإدارية للاتحاد خارج السجن، دعا المرحوم عبد الرحيم إلى ذلك الاجتماع التاريخي الذي عقدناه في منزل عبد الرحمان بن عمرو في الشهر نفسه، يونيو 1974، والذي حضره ستة أعضاء من اللجنة الإدارية الذين كانوا خارج السجن وهم: بنعمرو، والمرحوم محمد

الحيحي، وعبد الواحد الراضي، وفتح الله والعلو، ومحمد الوديع الأسفي، وكاتب هذه السطور. ومع أن المرحوم عبد الرحيم اقتصر في الكلمة التي ألقاها على الإخبار بدعوة جلالة الملك للاتحاد للاشتراك في الحملة الوطنية التي قرر القيام بها من أجل مواجهة الأخطار التي تتعرض لها قضية الصحراء، فإن ما بين سطور كلامه كان "يقطر" بما ألححت عليه عندما تناولت الكلمة مؤكدا على ضرورة المشاركة في الحملة الوطنية والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وتحيق انفراج سياسي، بدلا من اشتراط هذه المطالب قبل المشاركة في الحملة، كما ألح على ذلك كل من الأستاذ بنعمرو والمرحوم الحيحي. وأعتقد أن الاخوة فهموا من تدخلي أنه وراء المبادرة الملكية ما وراءها، ولذلك أمسكوا عن المعارضة، وخرج الجمع بقرار تفويض المرحوم عبد الرحيم كامل الصلاحية في الموضوع، بما في ذلك الاتصال بالإخوان في السجن لإطلاعهم على هذا المستجد.

كيف أجهض مشروع "التناوب"

سنتي 1976 و 1977

1- الانتخابات الجماعية 1976 : امتحان أول تم تجاوزه

ما أردناه من ذكر الوقائع السابقة هو إبراز كيف أن مشاركة الاتحاد في الانتخابات الجماعية التي جرت في نوفمبر 1976 والانتخابات النيابية التي جرت في يونيو 1977، كانت ضمن الموافقة المبدئية التي تمت في يونيو 1974 (أثناء المقابلة المشار إليها قبل). ومهمة التقرير التوجيهي العام السياسي المقدم للمؤتمر الاستثنائي كانت تتلخص في وضع هذه "الموافقة المبدئية" في إطار "الاختيار الديموقراطي" كما حدده التقرير الإيديولوجي.

كانت المهمة المستعجلة على صعيد الممارسة السياسية تقتضي النضال من أجل توفير الضمانات التي يمكن أن تجعل الانتخابات المقبلة تعكس تمثيلا وطنيا "حقيقيا" كما التزم بذلك التصريح الملكي يوم 17 سبتمبر 1794. وإذا كان المسلسل الانتخابي لم يبدأ في أوائل خريف 1975 كما كان الملك قد صرح بذلك فلأن الجهود كانت مركزة كلها حول قضية الصحراء من جهة ولأن الاتحاد الاشتراكي ألح على ضرورة القيام بالإجراءات الضرورية التي توفر من الناحية الإدارية ظروف إمكانية النزاهة، من ناحية أخرى، مثل مراجعة

اللوائح الانتخابية وإصدار عفو شامل الخ. وقد فتح الباب فعلا أمام مراجعة اللوائح (من 20 غشت إلى 3 سبتمبر 1976)، وقد وجه المكتب السياسي نداء يطلب فيه من المواطنين التسجيل في اللوائح ويعلن "أن الانتخابات لا يمكن أن تكون مطابقة للرغبة في فتح صفحة جديدة إلا بإعلان عفو عام شامل على المعتقلين السياسيين وضمان الحريات الفردية والجماعية وحياد الجهاز الإداري". ليس هذا وحسب بل طالب الاتحاد بضرورة إشراك عمالنا وطلابنا في الخارج في الانتخابات، فقد كتبت "المحرر" في عددها المؤرخ بـ 25 غشت 1976 مقالا بعنوان "عمالنا وطلابنا بالخارج ومشكل التسجيل في اللوائح الانتخابية"، أكدت فيه أنه "لا ينبغي إبعاد المواطنين في الخارج عن المساهمة في بناء بلادهم والمشاركة في وضع الاختيارات والتنفيذ والمراقبة. يجب فتح اللوائح الانتخابية في قنصلياتنا وسائر المراكز ذات الصلة بإقامة مواطنينا خارج المغرب".

ولم يفت المرحوم عبد الرحيم أن يذكر عند انطلاق المسلسل الانتخابي بمضمون الاتفاق الذي حصل بينه وبين جلالة الملك أثناء مقابلة يونيو 1974 فتساءل في تقريره إلى اللجنة المركزية المجتمعة يوم في عدد 12 أكتوبر 1976 قائلا: "إن المسألة الأساسية المطروحة الآن هي هل سندخل فعلا في تجربة ديموقراطية حقة لبناء مستقبل المغرب الديموقراطي أم أننا أمام تجربة من نوع التجارب السابقة؟". ويجيب المرحوم : أما نحن "فليست لدينا مصالح ولا احتكارات نخسرها. وعلى خصوم الديموقراطية أن يعلموا أنهم سيكونون وحدهم الخاسرين إذا زيفت الديموقراطية مرة أخرى في هذه البلاد".

واستجابة لمطلب نزاهة الانتخابات قرر الملك الراحل تشكيل مجلس وطني للسهر على سلامة الانتخابات، يتكون من ممثلي الأحزاب وبعض الوزراء عينهم الملك"، كما تشكلت لجان إقليمية فرعية من الأحزاب الوطنية للسهر على نزاهة الانتخابات. ثم بدأ وضع الترشيحات[1] ... وكان وزير الداخلية آنذاك هو الدكتور بنهيمة.

لقد كان كل شيء يشير إلى أن الأمور تشق طريقها نحو ما يسمى اليوم بـ "التناوب"، وذلك ما عبر عنه المرحوم عبد الرحيم حين قال في تصريح له للإذاعة الفرنسية يوم 23 أكتوبر 1976 : "إننا على عتبة مغرب جديد. لقد تم الشروع في مسلسل الديموقراطية ويجب احترام قواعد اللعبة".

جرت الانتخابات الجماعية كما كان مقررا يوم 12 نوفمبر 1976 بعد حملة انتخابية قوية واسعة خاضها مناضلو الاتحاد في كل مكان، فجاءت النتائج كما كانوا يتوقعون. لقد أسفرت نتائج التصويت التي أعلنت في مكاتب التصويت عن "فوز الاتحاد بالأغلبية في أهم المدن والمراكز الحضرية والقروية : في الرباط وفاس

— وابتداء من 13 أكتوبر 1976 بدأت سلسلة مقالات بعنوان : "على عتبة الانتخابات الجماعية" أكدت فيها على أن المهم هو نجاح التجربة. كان المقال الأول بعنوان: "المهم ليس عدد المقاعد بل مصير التجربة". وفي 15 أكتوبر كان المقال الثاني بعنوان " النزاهة تساوي حياد الجهاز الإداري". أما المقال الثالث الصادر في 16 أكتوبر 1976 فكان بعنوان: " هل يتغلب الحس الوطني على التخلف البورجوازي". أما عنوان المقال الخامس والأخير فكان: "الشباب ودوره الحاسم في معركة الديموقراطية".

وطنجة وأكادير وإنزكان وبني ملال والعرائش والقنيطرة وسلا وناحية أكادير وتارودانت وسيدي قاسم وصفرو". كان الاتحاد يستحق هذه النتائج، فلقد كانت حملته الانتخابية ذكية وقوية، وقد قام المرحوم عبد الرحيم فيها بدور هام إذ زار كثيرا من المدن وترأس عدة مهرجانات خطابية في جو من الحماس يذكر بذلك الذي عاشه الاتحاديون في حملاتهم الانتخابية في أوائل الستينات.

لكن دار لقمان تأبى إلا أن تبقى على حالها. لقد تدخلت أيدي التزوير لتغير نتائج مكاتب التصويت ولتعلن وزارة الداخلية عن نتائج أخرى في كثير من المناطق. وبدأت "المحرر" بالتشهير بالتدخل الذي حصل فكتبت تقول يوم 14 نوفمبر 1976 بعناوين كبيرة: "رغم نزول خصوم الديموقراطية بكامل ثقلهم، ورغم التزوير وطبخات آخر ساعة، الاتحاد الاشتراكي ينتزع أغلبية المقاعد والأصوات في أهم المدن والمراكز. تدخلات آخر ساعة حرمت الاتحاد من عشرات المقاعد بفارق يتراوح ما بين صوتين وثلاثة أصوات". وفي عدد 15 نوفمبر 1976 نقرأ: "السلطات المحلية في العمالات والبلديات مستمرة في إعادة طبخ النتائج بعد الإعلان عنها رسميا في مكاتب التصويت. الهدف انتزاع الأغلبية في عدد من المدن والمراكز من الاتحاد. عبد الرحيم يدلي بتصريح لوكالة الأنباء يطعن في النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية ويفضح أساليب التزوير". وفي عدد 16 نوفمبر 1976 : "عملية انتزاع الأغلبية من الاتحاد مستمرة بمختلف الوسائل ... وممارسة الضغط على الناجحين الاتحاديين لإعلان حيادهم والتعاون مع من يسمون بـ"الأحرار". وكان هو حزب عصمان الذي خلف حزب كديرة.

لقد فاجأت الحملة الانتخابية التي قام بها الاتحاد، قبل النتائج التي حصل عليها، خصوم الديموقراطية وخصوم الاتحاد–بمن فيهم الذين كانوا وراء التخطيط للمؤامرة التي دشنت باغتيال الشهيد عمر بنجلون– فتحركوا. وكرد فعل على هذا "التحرك" الذي دفع إلى ذلك التزوير المكشوف الذي خلق وضعا يتناقض تماما مع روح اتفاقية يونيو 1974 بين الملك وعبد الرحيم، قرر المكتب السياسي باقتراح من المرحوم "الاحتكام لدى الملك"، وهو اقتراح له معناه. وهكذا صدرت "المحرر" يوم 17 نوفمبر 1976 بعناوين كبيرة تقول: "بعد عمليات التزوير وتخفيض عدد المقاعد التي حصل عليها الاتحاد بكيفية منهجية: الاتحاد الاشتراكي يحتكم لدى جلالة الملك ويطالب بإجراء بحث وتحقيق في أقرب وقت"[2].

ومع أن التزوير كان واسعا ومنهجيا وأحيانا كثيرة علنيا سافرا، كما حدث في مدينة أسفي، فقد اعتبرت "المحرر" في عددها الصادر يوم 27 نوفمبر 1976 أن "نتائج الانتخابات الخاصة بمكاتب المجالس تجسد انتصار القوات الديموقراطية في أهم المدن والمراكز". ذلك أن الاتحاد حصل على رئاسة كثير من البلديات والمجالس المستقلة والقروية. وقد أوضحت "المحرر" في عددها المؤرخ بـ 7 ديسمبر 1976 أنه : "رغم التحريف السافر للانتخابات: الاتحاد يحصل على 1400 مقعد في الجماعات. وبعد التزوير المفضوح بقي للاتحاد الاشتراكي 360 مقعدا في المجالس البلدية". وفي عدد 9

– ذلك هو مضمون بلاغ للمكتب السياسي. وكنوع من الاستجابة له صدر في 20 نوفمبر 1976 بلاغ من وزارة الدولة والإعلام يؤكد "عزم الحكومة على القيام ببحث دقيق للضرب بصرامة على أيدي مقترفي المخالفات".

ديسمبر 1976 : "الاتحاد حصل على رئاسة 11 بلدية 8 منها بالأغلبية المطلقة و 3 بالأغلبية النسبية. وعلى 119 مقعدا بالمراكز المستقلة وأكثر من 40 في المائة من المقاعد في 8 مراكز مستقلة". وبالنظر إلى هذه النتائج، التي لم ينفع التزوير في إخفاء دلالتها السياسية، أكد المرحوم عبد الرحيم في اجتماع اللجنة المركزية في 30 نوفمبر 1976 قائلا: "الاختيار الديموقراطي أصبح اختيارا شعبيا والتزاما وطنيا ودوليا لا يقبل التراجع".

لقد كان للتزوير الذي عرفته هذه الانتخابات تأثير بالغ في صفوف القوات الشعبية التي تجندت لإنجاح هذه التجربة. لقد خلف التزوير الذي اكتسى صورا علنية ممجوجة[3] سخطا كبيرا في جميع الأوساط فكان لابد من طرح "ما وراء" هذا التزوير. ذلك ما فعله المرحوم عبد الرحيم في اللجنة الإدارية المنعقدة في 7 فبراير 1977 عندما تساءل: "ما هو القرار الذي يجب اتخاذه إزاء الوضعية التي فضحنا بعض جوانبها : وضعية التزوير وإجهاض التجربة الديموقراطية من طرف السلطات الحاكمة؟ الجواب: إما نفض اليد من هذه التجربة استنادا على المعطيات التي شرحناها، وإما إنقاذ التجربة بتصحيح الأخطاء والخروقات السابقة وتوفير ضمانات آكد وأقوى بالنسبة للمراحل المتبقية".

— كما في مدينة آسفي التي عرفت مهزلة قلب النتائج بصورة منهجية وسبق إصرار، فقد أعلن في مكاتب التصويت عن فوز الاتحاد بـ 20 مقعدا فقلصت السلطات هذه النتيجة إلى 5 مقاعد . الشيء الذي فجر موجة من السخط والغضب.

لقد كان هذا السؤال يخاطب الحكم كما يخاطب الاتحاديين أنفسهم. وليجيب الاتحاد، من جهته، عن هذا السؤال المصيري تقرر استدعاء اللجنة المركزية يوم 27 فبراير 1977.

2- كيف أعلن المرحوم عبد الرحيم ترشيحه في أكادير!

قبل اجتماع اللجنة المركزية بأيام كان هناك اتصال جاء فيه التأكيد مرة أخرى على "أن العزم قد قر على تفادي ما وقع" وأن إجراءات ملموسة لـ "مراقبة نزاهة الانتخابات" سيعلن عنها، منها تعيين المرحوم عبد الرحيم وزيرا للدولة، مع رؤساء الأحزاب الأخرى، ليراقبوا سير الانتخابات عن كثب.

عندما أخبرني المرحوم عبد الرحيم بتفاصيل هذا الاتصال أثناء زيارة خاصة اقترحت عليه أن يترشح في مدينة آسفي، أولا لأنها مدينة عمالية، وثانيا لبعث الثقة في نفوس أهلها الذين كانوا في وضعية "النكبة" بعد التزوير المذهل الذي عرفته الانتخابات عندهم. استحسن الفكرة وأقرها. غير أنني فوجئت بموقف منه مخالف في اجتماع اللجنة المركزية. ذلك أن ممثلي أقاليم الجنوب (أكادير وما إليها) قد وقفوا بقوة ضد المشاركة في الانتخابات البرلمانية ليس فقط بسبب ما وقع من تزوير في الانتخابات السابقة، بل أيضا لأن حملة التضييق والقمع كانت قد بلغت عندهم درجة لا تحتمل. وهنا فاجأني المرحوم عبد الرحيم إذ أعلن في الاجتماع أنه سيترشح في أكادير بالذات تضامنا مع جماهير الاتحاد هناك، فرحب ممثلو الأقاليم الجنوبية وسط عاصفة من التصفيق من طرف جميع أعضاء اللجنة المركزية. وفي اليوم التالي زرت المرحوم وقلت له: "ألم نتفق على أن تترشح في آسفي؟". أجاب: "وما تريد مني أن أفعل لإقناع

الاخـوة ممثلـي أكـاديرا!". قيـل لـه: "ربمـا تسـرعت!"، لقـد كـان بالإمكان إقناعهم بأسلوب آخر. إن آسفي "المنكوبة" أولى بك...

والحق أن النقاش داخل اللجنة المركزية كان حادا جـدا. ذلـك أن خيبة الأمل التي خلفها التزوير المفضوح للانتخابـات الجماعيـة الـتي كانت قد جرت قبـل ثلاثـة أشـهر فقـط، وبالخصـوص في مـدن هامـة كآسفي، قد أدخلت الشك في النفوس حول ما إذا كـان الطـرف الآخـر جادا فعلا، وعازما حقيقـة، علـى الوفـاء بـالوعود، مـا كـان منهـا في مقابلة يونيه 1974 وما صدر بعد ذلك علنيا. وأمام هذا الوضـع اقـترح المرحوم على اللجنة المركزية أن تتصرف بحذر، بـأن تؤجـل البـت في موضـوع المشـاركة أو عـدم المشـاركة في الانتخابـات البرلمانيـة المقبلـة وتمـنح المكتـب السياسـي حريـة التصـرف داخـل التحـرك السياسـي المقترح في إطار الخط السياسي الـذي قـرره المـؤتمر الاسـتثنائي". كـان ذلك يعني الموافقة على المشاركة مع الاحتفاظ بخط الرجعة.

3- عبد الرحيم وزيرا للدولة بدون حقيبة...

بعـد خمسـة أيـام مـن اجتمـاع اللجنـة المركزيـة، أي في 2 مـارس 1977، أعلن الملك الراحل عن قراره بتعيين أربعة وزراء جـدد للدولـة هم: عبد الرحيم، بوستة، أحرضان، الخطيب. وكـان عصـمان وزيـرا أولا. وبعد ثلاثة أيام أدلى المرحوم عبد الرحيم بتصريح للمحـرر نشـرته يوم 8 مارس 1977 أكد فيه أن "مشاركتنا في الحكومـة امتـداد فقـط لمشـاركتنا في المجلـس الـوطني لمراقبـة الانتخابـات، وهـي مشـاركة محدودة في الهدف ومحدودة في الـزمن بهـدف تـوفير شـروط النزاهـة. ونحن نلح دائما على ضرورة تحقيـق انفـراج سياسـي حقيقـي وإطـلاق كافة المعتقلين السياسيين". ثم أضاف: "الديموقراطية مسلسـل نضـالي

مستمر فلا بد من الصمود أمام كل التحرشات ورصيدنا النضالي هو الصمود أمام التحديات".

وهكذا بدأت من جديد قضية "وضع الضمانات العملية الانتخابية". ففي 16 مارس 1977 قرر المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات وضع لوائح جديدة للناخبين وتمكينهم من بطاقات أخرى يوم التسجيل، وذلك بعد اعتراف الجميع بأن اللوائح السابقة والبطاقات التي رتبت عليها قد طالها التلاعب.

كان كل شيء يحتمل تفسيرين: تفسير متفائل يرى أن قطار "الانتخابات النزيهة" قد وضع على السكة، وتفسير يتوخى الحذر وينتظر انتهاء المسرحية، وفي المقدمة المرحوم عبد الرحيم الذي كان بطبعه حذرا، فضلا عن التجارب التي خاضها في هذا المجال.

4- قصة 120 مليون لمساعدة الاتحاد في الحملة الانتخابية"!

قبيل ابتداء الحملة الانتخابية زرت المرحوم عبد الرحيم ذات صباح. قلت: "هل من جديد"؟ تبسم وقال : "فعلا هناك جديد ... لقد زارني إدريس البصري وزير الداخلية ومعه حقيبة فيها 120 مليون سنتيم (أو 100 مليون؟) قال إنها لمساعدة الاتحاد في تمويل حملته الانتخابية". ثم شرح لي كيف رد له هذه الحقيبة مؤكدا أن الاتحاد لا يقبل أية مساعدة من هذا القبيل. وأنه إذا كانت هناك فعلا نية لمساعدة الاتحاد في تمويل حملته الانتخابية فيجب أن يكون ذلك بشفافية وبناء على مرسوم يقرر مساعدة الدولة للأحزاب في تمويل حملتها الانتخابية. إن الاتحاد لا يمكن أن يقبل هذه المساعدة المهربة مع أنه يعلم أن "أحزاب الحكومة" تمولها الدولة... وهكذا عاد السيد وزير الداخلية وحقيبته في يده لم تفتح.

مرت أيام وزرت المرحوم فعلمت منه أن السيد وزير الداخلية زار هو وحقيبته الأخ اليازغي وأنه تمكن من تركها عند هذا الأخير... ثم أضاف : "على كل حال سنحتفظ بالحقيبة كما هي إلى أن تمر الانتخابات لنرى كيف نردها إلى أهلها. وقد كلفت الحبابي بها. بقيت الحقيبة عند الحبابي الذي أودع المبلغ في البنك. وعندما صدر مرسوم بمساعدة الدولة في تمويل حملة الأحزاب الانتخابية، كما طالب بذلك المرحوم عبد الرحيم، اعتبر المكتب السياسي أن ذلك المبلغ قد أصبح في إطار القانون ولذلك استعمله في شراء مقر الاتحاد الحالي بأكدال-الرباط. تلك هي قصة "قرار" الدولة مساعدة الأحزاب ماليا في حملاتها الانتخابية، (قصة نحكيها لمن لا يعلم)! وواضح أن "الحقيبة" التي وجهت للاتحاد لم يكن المقصود بها عند أهلها التمهيد لذلك "القرار"، بل كانت خطوة أولى ضمن الضغوط التي كانت تهدف إلى "تدجين" الاتحاد، مقابل "شيء من نزاهة الانتخابات". أما الخطوات الأخرى فقد جاءت كما يلي: اقتراح بالاتفاق على نتائج الانتخابات مسبقا، والإلحاح على تخلي المرحوم عبد الرحيم عن الترشيح في أكادير[4].

– في عدد 19 نوفمبر 1976 من "المحرر" كتبت افتتاحية بعنوان : "**الضغط لا يخيفنا والمال لا يغرينا وقافلة الديموقراطية الحق تشق طريقها بإصرار**". وهذا عنوان يستعيد الشعار الشهير الذي أطلقناه منذ يناير 1973 على إثر الرسائل الملغمة (أنظر الكتاب السابق). وقد كيفت هذا العنوان ليصبح شعارا للمرحلة: فعبارة "**الضغط لا يخيفنا**" تشير إلى الضغط على عبد الرحيم للتخلي عن الترشيح في أكادير. أما عبارة "**والمال لا يغرينا**" فتشير إلى "الحقيبة"، بينما تشير العبارة الأخيرة "**وقافلة الديموقراطية الحق** تشق طريقها بإصرار فتشير إلى رفض الاتحاد الاتفاق مسبقا على المقاعد كما فعلت أحزاب أخرى. هذا على مستوى العنوان ومعناه "الباطن". أما نص

5- اقتراح بالاتفاق على النتائج مسبقا وطلب بتخلي عبد الرحيم عن الترشيح في أكادير.

أما اقتراح الحكم الاتفاق على المقاعد التي "سيحصل" عليها الاتحاد وأماكنها، ورد فعل الاتحاد على ذلك، فسنترك الحديث عنه للمرحوم عبد الرحيم لاحقا. لنبدأ إذن بطلب الحكم من المرحوم التخلي عن الترشح في أكادير وما تترتب عن ذلك من أزمة اكتست صبغة مواجهة علنية مع الحكم. أنا شخصيا لا أستطيع أن أجزم في موضوع الدوافع والمبررات التي جعلت الحكم يطلب من المرحوم عبد الرحيم سحب ترشيحه من أكادير. لقد كنا نعرف أن الحكم كان حريصا على أن لا يكون للاتحاد وجود ملموس في الأقاليم المتاخمة للحدود مع الجزائر. وكان هذا يصدق-على الأقل في تقديرنا- على ناحية المغرب الشرقي وتافيلالت. أما إقليم سوس وما إليه فإنه كان في مقدمة القلاع الاتحادية الحصينة منذ تأسيسه 1959، وتلك حقيقة كان يعترف بها الجميع.

لا أريد أن أدخل هنا في تخمينات من نوع كون عبد الرحيم قد طلب مرارا من الملك الراحل تشكيل "جيش التحرير" لتحرير

الافتتاحية -وقد نشرت على ثمانية أعمدة- فقد تحدث عن "معنى ظاهر" وهو تحركات "جماعة الضغط" الى صنفين: صنف حاول عرقلة البدء في المسلسل الديموقراطي بدعوى أن الأحزاب (=الاتحاد) ماتت ولا داعي لبعث الحياة فيها ومن هؤلاء المخططون لاغتيال الشهيد عمر. وصنف مارس الضغط أثناء الحملة الانتخابية في اتجاه "التزوير" والحصول على عدد من المقاعد قبل إجراء الانتخابات أولا ثم بعد ظهور النتائج، وذلك بمحاولة شراء الفائزين باسم الاتحاد، ولم يفدهم ذلك شيئا، أمام صمود الفائزين الاتحاديين وتمسكهم بالديموقراطية الحق.

الصحراء بدلا من أسلوب "المسيرة"، وأنه قد ذهب في ذلك المطلب إلى حد القول إن الاتحاد مستعد لتكوين جيش للتحرير هناك تحت مسئوليته ومراقبة الجيش الملكي—كما سأوضح ذلك في الكتاب القادم— ومع ذلك فإن الأزمة التي اندلعت بين الحكم والاتحاد بسبب ترشح المرحوم عبد الرحيم في أكادير قد كان لها في تقديري النصيب الأكبر في إجهاض مشروع "التناوب" سنة 1977.

كان وزير الداخلية إدريس البصري هو الذي أبلغ المرحوم عبد الرحيم في منزله بما عبر عنه بـ "رغبة جلالة الملك" في أن يترشح عبد الرحيم في مكان آخر غير أكادير. ربما كان هذا الطلب يبدو هينا في نظر من أفتوا به! ربما أرادوا به "امتحان النوايا!"، وربما أرادوا به—وهم يعلمون مسبقا موقف المرحوم السي عبد الرحيم من مثل هذه التدخلات— اتخاذه وسيلة لإجهاض مشروع "التناوب" الذي أجريت الانتخابات في إطاره.

غير أن الشيء الذي لم يأخذه أصحاب تلك الفتوى بعين الاعتبار الكامل هو أن المرحوم عبد الرحيم لم يكن ليقبل بهذا التدخل في الشؤون الداخلية للحزب[5]، خصوصا وقد أعلن عن ترشيحه في

– كان أكثر ما يثير غضبه —رحمه الله– أن يحاول الحكم التدخل في شؤون الحزب الداخلية أو يمتد الفضول ببعض أعضاء المكتب السياسي أو غيرهم من الأطر الحزبية إلى الانخراط مع وزراء أو موظفين كبار في حديث حول دخول أو عدم دخول الاتحاد إلى الحكومة، لأنهم بذلك يتحركون في مجال ليس من اختصاصهم وليسوا على علم بملابساته الخ. وكانت له في هذا المجال مواقف. منها موقف في اللجنة الإدارية ألمح فيه إلى "فضول" من هذا النوع، وكان قاسيا جدا في كلامه، ولكن دون أن يصدر عنه ما يشير إلى الشخص أو الأشخاص المقصودين. هذا من جهة ومن جهة أخرى أذكر أني زرته يوما —وكان هذا بعد استقالتي من المكتب السياسي قبل المؤتمر

أكادير في اجتماع اللجنة المركزية كما شرحنا. لم يكن هناك من موقف آخر ممكن غير عدم تلبية هذه "الرغبة". وتكرر الطلب بواسطة وزير الداخلية ثم بواسطة غيره، وتكرر الامتناع... وشاع ذلك في الحاشية والأوساط الحكومية، وحصلت أزمة من قبيل "من سيتنازل"؟

أعتقد أنه لو كان الأمر قد جرى بين الملك الراحل والمرحوم عبد الرحيم رأسا لرأس لكان هناك تفاهم. لكن بما أن الأمر كان بعلم طرف ثالث هو وزير الداخلية وآخرين بالذات، فإن التقاليد المخزنية تقضي ما يعرفه الجميع... ولم يكن من أخلاق المرحوم عبد الرحيم التنازل عن التقاليد النضالية...

وهكذا تفاقمت الأزمة وحصلت تدخلات، وأمام إصرار المرحوم عبد الرحيم على القول إن قضية الترشيح شأن حزبي داخلي تحركت آلة القمع في جميع أنحاء إقليم أكادير، وجرت "الانتخابات" في جو من الرعب والترهيب والتدخل المباشر من طرف السلطة المحلية ... وكانت النتيجة المعروفة سلفا وهي إعلان "سقوط عبد الرحيم". لكنه إنما "سقط" في لوائح التزوير لا غير، ولم يقبل أبدا "النجاح" فيها، وقد رفض بقوة، قبل الأزمة وقبل التصويت، المساومة في عدد المقاعد وأماكنها...

الرابع بأيام- فوجدته في حالة غضب شديد. استفسرته عن "الخبر"، فقال إنهم يتدخلون فيما لا يعنيهم. لقد اقترحوا فلانا وفلانا كأعضاء في المكتب السياسي.! حاولت التخفيف من غضبه، وقلت ما معناه: لا ضير إذا اتفق قرارنا المسبق مع اقتراح لاحق منهم... إنك لا تستطيع أن تحمل الخصم على ممارسة السياسة بأخلاق، فإنما هو خصم لنا لهذا السبب.

في صباح اليوم التالي زرت المرحوم عبد الرحيم في ساعة مبكرة فقادني إلى مكتبه بداخل منزله، بدلا من الصالون، وكان يفعل معي ذلك كلما أراد الاحتياط من أن "تسمع" الجدران حديثنا (وإن كنت أشك في هذا الاحتياط لكون جميع جدران منازلنا كانت سماعة)! قلت له : "أعتقد أن الوقت مناسب لإرجاع "الحقيبة" إلى صاحبها كأول رد فعل. قال بصوت غاضب: "لقد سبقوك". قلت كيف: "قال زاراني فلان-من كبار المقربين- وقال لي (ما معناه): المطلوب مني هو أن أبلغك أن المطلوب منك هو أن لا تذهب بعيدا في رد فعلك. لندع العاصفة تمر. والدستور يعطي الصلاحية للملك لتعيين الوزير الأول من خارج البرلمان!

غير أن عبد الرحيم لم يتوقف عن رد الفعل، فبمجرد إعلان نتائج الانتخابات أعلن استقالته من منصب وزير الدولة باعتبار أن مهمته في الحكومة قد انتهت بعد إجراء الانتخابات. لم تقبل استقالته. ومع ذلك أصر على الاستقالة ولم يحضر اجتماعات الحكومة وامتنع عن تسلم مرتب الوزير. لكن الإدارة أصرت على القول إنها لا يمكنها أن توقف الراتب إلا بعد صدور الاستقالة في الجريدة الرسمية، وهو ما لم يحدث. فبقي المرحوم وزيرا رغم إرادته ورغم غيابه إلى أن أقيلت الحكومة بأجمعها.

ومما يجب أن يروى في هذا السياق أن المرحوم عبد الرحيم قال يوما لمن كان من مهمته "السهر" على إعلان نتائج الانتخابات، وذلك بعد أيام من إعلانها: "لقد كنا نتوقع أن تأخذوا منا 30٪ من المقاعد التي نحصل عليها، فنحن لسنا مثاليين، لسنا نوقع النزاهة التامة. ولكن ما لم يكن يخطر ببالنا هو أن تمنحنا مكاتب التصويت

130 مقعـدا وتعلنـوا أنـتم أننـا حصـلنا علـى عشـرين أو مـا أشـبه العشرين؟ فأجابه مخاطبـه: لا، يـا السـي عبـد الـرحيم، لم تحصـلوا علـى 130 مقعـدا وإنمـا حصـلتم فقـط علـى 128 (مائـة وثمانيـة وعشرين)![6]

6- لسنا محترفين للسياسة.. نحن نقرن السياسة بالأخلاق

وتستمر ردود فعـل المرحـوم فـيلعن في اجتمـاع اللجنـة المركزيـة للاتحاد يوم 21 يونيو 1977 في التقرير الذي قدمه عن الانتخابات:

"إننا أصحاب عقيدة ومناضلون يقرنون السياسة بالأخلاق، ويرون أن السياسة إذا تخلت عن الأخلاق لن تكون سوى عبث وكذب وتدليس. لهذا رفضنا قبول أي اتفاق على الأشخاص أو المقاعد". وأضاف: "لقد قيل لنا : هل من الممكن أن يتم اتفاق مسبق ولو على بعض المناطق". "كانت هناك بالفعل جلسة مع بعض المسؤولين في هذا الشأن (=مراقبة نزاهة الانتخابات) وكان التلميح لماذا لا يتم الاتفاق بنينا خصوصا وهناك اتفاق مع أحزاب أخرى"؟ وكان جوابنا على هذا هو أننا داخل الاتحاد الاشتراكي لسنا محترفي سياسية، فنحن أصحاب عقيدة نقرن السياسة بالأخلاق، وأنه إذا لم تكن هناك أخلاق فالسياسة مجرد عبث وكذب وتدليس. ولذلك فليس من الممكن بتاتا أن نكون في صحافتنا وطوال

- أذكر في هذا الصدد أني كنت مشرفا على سير الانتخابات في الدار البيضاء وكان عدد المقاعد المخصصة لها بما في ذلك المحمدية 20 مقعدا. وفي الساعة السادسة من مساء يوم التصويت وصلني الخبر بأن أصحاب الشأن بعثوا برقية يتنبئون فيها بفوز الاتحاد بالمقاعد العشرين كلها. وبعد ذلك مباشرة انهالت علينا في الجريدة مكالمات= =تلفونية من مراسلينا في جميع الدوائر تؤكد أن أوراق التصويت توزع على سكان مدن القصدير، وعلى النساء، خاصة ليصوتوا في مراكز مختلفة مرات عديدة. ولما أعلنت النتائج في مكاتب التصويت كان الاتحاد يحتفظ مع ذلك بالأغلبية، لكن في صباح اليوم التالي علقت بالعمالة النتائج الرسمية وقد أعطت الاتحاد خمسة مقاعد!

مراحل كفاحنا نطالب بديموقراطية نزيهة تعبر تعبيرا صادقا عن الإرادة الشعبية، ثم نأتي من وراء هذا لنتفق على الأشخاص أو المقاعد! هذا شيء لا يمكن أن نقبله".

7- رفض المشاركة في الحكومة على غير أساس...

وعندما عرضت على الاتحاد المشاركة في الحكومة، بعد مرور زوبعة الأزمة التي عرفتها الانتخابات البرلمانية، قال رحمه الله في تصريح له لمجلة "المستقبل"، نقلته المحرر في عددها ليوم 9 مارس 1980، جوابا على سؤال حول احتمال اشتراك الاتحاد في الحكومة:

"نحن لا نرفض التحالف المرحلي، لكن يجب أن يكون هذا التحالف على أسس واضحة بحيث يعطي ذلك مدلولا محددا بالنسبة للجماهير الكادحة. وقد قيل لنا ادخلوا معنا في الحكومة ونغير ما يمكن أن يغير بشكل مشترك. لكننا لا نؤمن نحن بذلك. وهذا التحالف سيزيد في الأمر خلطا وسيبعث على نوع من اليأس في داخل الجماهير التي ستنظر إلى الاتحاد الاشتراكي في حال اشتراكنا في الحكومة مثل نظرتها لكل الأحزاب. لذلك رفضنا هذا التحالف المشبوه. لقد طلب منا الاشتراك في الحكومة على إثر الانتخابات الأخيرة، فقلنا إن ذلك غير ممكن للأسباب التي ذكرتها. فالحكومة الحالية هي مجموعة من متناقضات ومصالح واتجاهات مختلفة، ومشاركتنا تزيد في الاختلافات. إلا أن هناك تحالفا آخر على أساس الوضوح، ومثل هذا التحالف لا يمكن أن يكون إلا إذا كانت هناك ديموقراطية صحيحة أي بقيام انتخابات حقيقية. فإذا كانت لنا الأغلبية نريد أن نُعامَل كما يجب أن يعامل الحزب، وإذا كان لنا جزء من التجاوب مع الجماهير الشعبية نريد أن نحاسب على الجزء الحقيقي الذي لدينا. وعند ذلك يتكون شيء من الوضوح. وعندها سيقبل الجميع البرنامج المشترك للتحالف على أساس مصالح الجماهير".

تأسيس الكونفدرالية الديموقراطية للشغل والعلاقة بين الحزب والنقابة

1- مسلسل تأسيس النقابات الوطنية ...

أوضحنا في الكتاب الخامس، الذي خصصناه لموضوع الأزمة بين الحزب والنقابة، كيف أن قيام قيادة الاتحاد المغربي للشغل بإلغاء إضراب الموظفين في آخر ساعة (وكان مقررا يوم 19 يونيو 1961)، وما تلا ذلك من مواقف غير منسجمة مع الخط النضالي للاتحاد مثل موقف المتفرج الذي وقفه الجهاز النقابي من اعتقالات 16 يوليوز 1963 التي شملت أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد وامتدت إلى معظم أطره، إن مثل هذه التصرفات والمواقف قد أدت في نهاية المطاف إلى انتشار الاستياء داخل النقابات وقيام تحركات تطالب بالديموقراطية داخل المركزية النقابية. وكانت النتيجة قيام النقابة الوطنية للتعليم (20 فبراير 1966) واتجاه الجامعة الوطنية لعمال وموظفي البريد نحو الاستقلال بشؤونها. ويأتي فشل "تجربة الوحدة" (1967) ليحمل الأطر المناضلة في الاتحاد بقيادة المرحوم عبد الرحيم على استخلاص الدرس من تاريخ العلاقة بين الحزب والنقابة منذ حركة 25 يناير 1959، وإقرار القطيعة النهائية مع الجهاز

النقابي في أفق العمل على فرض الديموقراطية الداخلية في المنظمة المركزية (30 يوليوز 1972).

ومع أن حوادث مارس 1973 وما تلاها من حملة قمع شرسة قد جعلت مجهودات الاتحاد تتركز حول المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين ورفع المنع عن الاتحاد وصحافته، فإن المقابلة التاريخية بين الملك الراحل جلالة الحسن الثاني المرحوم عبد الرحيم (يونيه 1974) قد فتحت من جديد إمكانية مواصلة العمل الحزبي والتنظيمي في وقت قريب. لقد تقرر تدشين مسلسل ديموقراطي في إطار الإجماع الوطني من أجل الصحراء وأخذت الحياة السياسية في الانفراج شيئا فشيئا (إطلاق سراح المعتقلين، استئناف الاتحاد نشاطه) فتركزت جهود الاتحاد على الإعداد لاستئناف المسيرة وكانت الانطلاقة الجديدة بعقد المؤتمر الاستثنائي (يناير 1975). وخلال تلك المدة كلها (1966-1975) كانت النقابة الوطنية للتعليم تشكل العمود الفقري للاتحاد، سواء على صعيد النشاط الحزبي أو النشاط النقابي.

ومع ذلك فإن فكرة إنشاء منظمة نقابية مركزية لم تكن مطروحة في تلك الظروف، ليس فقط بسبب وضعية القمع الشامل التي عانى منها الاتحاد، بل أيضا لأن تأسيس منظمة نقابية مركزية تكون بديلا للجهاز النقابي المهيمن على الاتحاد المغربي للشغل وتعتمد الديموقراطية الداخلية قناعة فكرية وسلوكا ملموسا، كان يتطلب قيام نقابات وطنية، على غرار النقابة

الوطنية للتعليم، في جميع القطاعات الأساسية. وهذا ما تقرر عقب المؤتمر الاستثنائي مباشرة.

كان أول اجتماع عقده المكتب السياسي المنبثق من المؤتمر الاستثنائي مخصصا كله تقريبا لتقويم المؤتمر ونتائجه. غير أن العرض الذي قدمه المرحوم عبد الرحيم قد ركز على المهام المقبلة. وكانت النقطة التي ركز عليها في المجال التنظيمي هي العمل بجد ومثابرة داخل القطاعات الاستراتيجية للعمل والإنتاج من أجل تأسيس نقابات وطنية على غرار النقابة الوطنية للتعليم، حتى إذا تحققت هذه المهمة أصبح التفكير بعد ذلك في المنظمة النقابية المركزية مبررا، وقائما على أساس من الواقع.

ذلك هو الخط الاستراتيجي الذي سار عليه الاتحاد في المجال النقابي. وقد سهر الشهيد عمر على تطبيقه إلى أن امتدت إليه يد الاغتيال فتابع رفاقه العمل وفي المقدمة مناضلو النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الوطنية للبريد. وقد تولى المرحوم أحمد البوزيدي الكاتب العام لهذه الجامعة، والذي عمل إلى جانب الشهيد عمر في السنوات السابقة، تولى مهمة المنسق العام لهذا النشاط التأسيسي الذي استمر أربع سنوات والذي سيتوج بميلاد الكونفدرالية الديموقراطية للشغل يوم 26 نوفمبر 1978[1].

– عاش المرحوم في وضعية صحية صعبة خلال الشهور التي سبقت تأسيس الكونفدرالية، ولذلك اعتذر عن تولي منصب الكاتب العام فيها، ولم يكن من المتوقع أن يصر على موقف الاعتذار حتى آخر لحظة من لحظات المؤتمر التأسيسي، لكن حالته الصحية جعلت الجميع يتفهم وضعيته فأعفي من ذلك المنصب.

لقد تسلسلت عملية تأسيس النقابات الوطنية، بعد المؤتمر الاستثنائي، كما يلي:

- تأسيس النقابة الوطنية لعمال الفوسفاط : 28 نوفمبر 1976.
- إعلان الجامعة الوطنية للبريد يوم 18 يناير 1978 استقلالها عن الاتحاد المغربي للشغل وتحولها إلى : النقابة الوطنية لمستخدمي البريد.
- تأسيس النقابة الوطنية للسكر والشاي: 5/4 مارس 1978.
- (تخليد النقابات الوطنية الأربعة (التعليم، الفوسفاط، البريد، السكر والشاي) ذكرى فاتح مايو 1978 باستعراضات ومهرجانات بالدار البيضاء، وكانت تلك خطوة أولى على طريق تأسيس الكونفدرالية).
- (المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين: 1978/6/6).
- تأسيس للنقابة الوطنية للصحة : 3/2 يوليوز 1978.
- تأسيس للنقابة الوطنية لعمال السكك الحديدية في نفس اليوم (3/2 يوليوز 1978).
- في 16/15 يوليوز 1978 انعقدت الندوة الأولى للنقابات الوطنية على الصعيد الوطني، بعد التجمع المشترك الذي عقد في فاتح مايو 1978 وقد شكلت هذه الندوة لجنة تنسيق من كتابها العامين مهمتها السهر على تنفيذ مقررات الندوة. وقد وجهت نداء للطبقة العاملة للالتفاف حول النقابات الوطنية الديموقراطية من أجل إيجاد بديل تاريخي للطبقة العاملة.
- تأسيس النقابة الوطنية لمستخدمي الماء والكهرباء: 30 يوليوز 1978
- في فاتح أكتوبر 1978 صدر العدد الأول من جريدة "الديموقراطية العمالية الأسبوعية". ومن عناوينه: "الحركة النقابية بين القديم والجديد: تأسيس النقابات الوطنية بديل تاريخي لحركة 20 مارس 1955 (تاريخ

تأسيس الاتحاد المغربي للشغل). "الديموقراطية العمالية شرط أساسي لبناء وحدة الطبقة العاملة").

- تأسيس النقابة الوطنية للبترول والغاز: 15/14 أكتوبر 1978.
- في يومي 21/20/ أكتوبر 1978 عقدت ندوة وطنية للطبقة العاملة.
- في يوم 25 نوفمبر 1978 انعقد بالدار البيضاء "المؤتمر التأسيسي للتنظيم الديموقراطي العمالي الموحد"، ضم ثمان نقابات وطنية هي المذكورة أعلاه (التعليم، الفوسفاط، البريد، الشاي والسكر، الصحة، السكك الحديدية، الماء والكهرباء، البترول والغاز)، والهدف: الخروج بـ "مركزية ديموقراطية في خدمة مصالح الطبقة العاملة". وقد انتهى المؤتمر **بالإعلان عن ميلاد الكونفدرالية الديموقراطية للشغل يوم 26 نوفمبر 1978.**

2- المؤتمر الوطني الثالث والعلاقة بين الحزب والنقابة ...

وبعد عشرة أيام فقط من ميلاد الكونفدرالية انعقد المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (8 ديسمبر 1978)، وكان لابد للتقرير الذي سيقدمه الكاتب الأول من أن يعرض لنضال الطبقة العاملة من أجل الديموقراطية الداخلية الذي انتهى إلى تأسيس الكونفدرالية، وكان لا بد من أن يحدد التقرير الخطوط العامة لاستراتيجية الاتحاد الاشتراكي في موضوع العلاقة بين النقابة والحزب[2].

- كلفني المرحوم عبد الرحيم بكتابة هذا التقرير التوجيهي العام. وقد نشرت المحرر فقرات منه في صفحتين بعد انتهاء المؤتمر. ثم نشر كاملا في الكتاب الخاص بأعمال المؤتمر الثالث ويشغل فيه 67 صفحة. وقد تناول مختلف المسائل السياسية

و فيما يلي نص الفقرات الخاصة بهذين الموضوعين:

قال: "أيها الرفاق إن الحدث الذي طبع الحياة الاجتماعية والسياسية في بلادنا منذ أيام قليلة هو قيام المنظمة المركزية الكبرى للعمال المغاربة "الكونفدرالية الديموقراطية للشغل". إن هذا الحدث يكتسي حقا أهمية تاريخية بالغة، فباسم جميع مناضلي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وباسم الجماهير الكادحة المستغلة في هذا البلد نوجه إلى المنظمة المركزية الديموقراطية للعمال المغاربة تحياتنا الأخوية الصادقة، ونعبر لهم باسم مؤتمرنا هذا عن تضامننا معهم تضامنا واعيا فاعلا. لقد جاء قيام الكونفدرالية الديموقراطية للشغل نتيجة عمل تم إنجازه بأناة ويقظة وصبر طوال سنوات عديدة من طرف مناضلي القاعدة داخل الجامعات والفروع المحلية النقابية. إن المجال هنا لا يتسع للقيام بعرض تاريخي للمعطيات والوقائع والدوافع التي أدت بالأغلبية الساحقة من أعضاء الطبقة العاملة المغربية إلى أخذ زمام الأمور بأيدهم للتقرير في مصيرهم بشكل أكثر ديموقراطية ووعي ومسؤولية. ومع ذلك فلا بد من الإشارة هنا إلى أن المشكل بدأ يطرح نفسه منذ 1961+1963.

لقد سقطت منذ ذلك الوقت الهياكل التنظيمية للحركة العمالية في المغرب، هذه الحركة التي قامت بدور طليعي في كفاح شعبنا من أجل التحرر والاستقلال،سقطت منذ أوائل الستينات في مخالب بيروقراطية ازدادت مع الأيام استبدادا وانتهازية وتقوقعا. إن مسيري المنظمة المركزية السابقة قد سقطوا ضحية وهم كاذب. لقد اعتقدوا –ولازالوا يعتقدون- أنهم قد نصبوا على رأس هذه المنظمة مدى الحياة، الشيء الذي جعل المناضلين في القاعدة العمالية بما في ذلك أعضاء المكاتب المحلية والجهوية يتلقون من أعلى تعليمات وأوامر تتناقض تماما مع إرادتهم في

والتنظيمية التي واجهها الاتحاد منذ المؤتمر الاستثنائي واستعرض إنجازاته، كما تناول بالشرح والتحليل مختلف مواقف الاتحاد في القضايا الوطنية والعربية والدولية.

الدفاع عن أكثر مطالبهم المشروعة استعجالا. أما المطالبة بالنقاش الديموقراطي الحر، أما المطالبة حتى بالتوضيحات البسيطة، فلقد كانت تعرض أصحابها من المناضلين النقابيين القاعديين إلى التهديد والعقاب والإقصاء والعزل عن كل مسؤولية، وأحيانا كثيرة إلى الطرد عن العمل بتواطؤ مع أصحاب المعامل ورؤساء المؤسسات والمسؤولين في الإدارة العمومية وشبه العمومية. لقد استفحل هذا الوضع اللاديموقراطي حينما عمد المسيرون المركزيون للمنظمة النقابية المركزية السابقة إلى تكوين ميليشيات قوامها عصابات إرهابية مكونة من العاطلين وأشباه العاطلين ومهمتها معاقبة المناضلين النقابيين، الذين لم يقبلوا الخضوع والاستسلام، معاقبة إكراهية بدنية كثيرا ما كانت تتم بتواطؤ مع أعوان الإدارة العمومية ورؤساء المعامل والمؤسسات. وقد أنشئت لهذا الغرض زنازن وأقبية خاصة داخل برصة الشغل نفسها. ولقد كان رفيقنا المناضل الشهيد عمر بنجلون من بين ضحايا هذا الإرهاب الفاشستي حيث أهين وعذب في أقبية برصة الشغل من طرف عصابات "اليقظة" التي كونتها قيادة المنظمة المركزية السابقة.

أما المؤتمرات، إذا ما عقدت، فقد كانت مؤتمرات مصنوعة مزيفة، مثلما أن المسؤولين الجهويين كانوا محل تعيين وفرض من طرف الجهاز المركزي ضدا على إرادة مناضلي القاعدة. وكان من نتيجة هذه التصرفات اللاديموقراطية اللاأخلاقية أن شهدنا وشهد الجميع معنا انسحابا جماعيا من المنظمة المركزية، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص. وأكثر من ذلك تعرضت فروع جهوية بأكملها إلى مضايقات خانقة أدت بها إما إلى تجميد نفسها وإما إلى الالتحاق بتشكيلات أخرى، وبدلا من أن تستيقظ القيادة المستبدة وتراجع نفسها أمام هذا الوضع الخطير الذي خلقته الانسحابات الجماعية فضلت النظر إلى الأمور بعين ساخرة مستهزئة يطمئنها تواجدها "المستمر" على رأس المنظمة وحفاظها على مصالحها

وعدم اضطرارها إلى تقديم الحساب عن مكاسبها المالية. لقد كانت تعيش في "سلم اجتماعية".

وأمام تفشي هذه الوضعية المزرية بادرنا في سنوات 1967-68-69 إلى القيام بمحاولات إنقاذية تحدونا في ذلك الروح النضالية ويحفزنا الوعي بضرورة الحفاظ على مكاسب الطبقة العاملة والدفاع عن وحدة صفها. وكنا نعتقد أن هذه الدوافع النبيلة ستنتصر في النهاية، ولكن هذه المبادرة فشلت لأن الأشخاص لم يحاولوا تغيير عقليتهم وسلوكهم فرفضوا رفضا قاطعا كل محاولة لزرع الديموقراطية في جسم المنظمة. لقد تمسكوا بـ "حقهم" تعيين المسؤولين النقابيين على الصعيدين المحلي والوطني، وتمسكوا أكثر فأكثر بـ المصالح المادية التي اكتسبوها أو منحت لهم مقابل تجميد نضالات الطبقة العاملة.

وحينئذ، أي حين تبين للقواعد العمالية أن لا أمل في الإصلاح، أخذت القطاعات النقابية الواحدة بعد الأخرى في تنظيم نفسها تنظيما ديموقراطيا في إطار من الاستقلال الذاتي. وهنا لم يعد في إمكان المناورات الأخلاقية وعمليات التهديد والطرد الجماعي التي مارستها القيادة المستبدة أن توقف هذا التحرك النقابي القاعدي الديموقراطي المنظم الذي انتهى إلى تكوين جامعات ديموقراطية مستقلة تحت اسم "النقابات الوطنية".

وهكذا فبعد قيام النقابة الوطنية للتعليم تبعتها النقابة الوطنية للفسفاط وعمال باطن الأرض ثم توالت النقابات الوطنية الواحدة بعد الأخرى: النقابة الوطنية للبريد، النقابة الوطنية لعمال السككك الحديدية، النقابة الوطنية للماء والكهرباء، النقابة الوطنية لعمال السكر والشاي، النقابة الوطنية للصحة، النقابة الوطنية للبترول والغاز، بالإضافة إلى نقابات أخرى هي الآن في طور التكوين والإعداد لمؤتمرها العام. لقد صمم العمال المغاربة في كل قطاع على تحرير أنفسهم من قيود بيروقراطية تزداد تفسخا وعجزا. لقد أصبحت الديموقراطية النقابية الآن واقعا ملموسا. وها هي أبوابها مفتوحة على مصراعيها أمام القواعد العمالية في جميع القطاعات،

وليس هناك أدنى شك في أنها انتصرت اليوم على الرجعية ومناوراتها وتهديداتها كما انتصرت عليها بالأمس. وليس هناك أدنى شك كذلك في أن هذه الحركة التحريرية منتشرة في صفوف مختلف القطاعات العمالية ستحقق بالفعل وحدة الطبقة العاملة المغربية في إطار الديموقراطية وبواسطة الديموقراطية.

والآن وقد خرجت إلى الوجود المنظمة النقابية المركزية الكبرى، الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، فإنه من الواجب علينا توضيح طبيعة العلاقة التي ينوي حزبنا لإقامتها معها. إنكم تعرفون ولاشك أن المنظمات الأخرى أصبحت الآن جوفاء فارغة تلوح حسب الظروف بشعارات ديماغوجية تستهدف تكريس نزعة نقابية تقوم على "الحياد" و"اللاتسييس". وهذه النزعة التي يطمئن لها أصحاب رؤوس الأموال ورجال الحكم هي التي كانت الأصل في كثير من المشاكل والخلافات التي قامت بيننا وبينهم. إنه لمما لاشك فيه أن الدعوة إلى عدم تسييس النقابة دعوة خادعة، فسواء تعلق الأمر بالبلدان المصنعة أو بالبلدان التي تسير في طريق النمو فإن الحركة النقابية لا يمكن أن تبقى في الحياد إزاء الحياة السياسية بالبلاد. ذلك لأن الدعوة إلى الحياد السياسي هي نفسها موقف سياسي يخدم إيديولوجية مهيمنة.

وانطلاقا من هذه البديهية لابد من توضيح بعض الأسباب التي تدفع إلى رفض اللاتسييس النقابي. إن الجميع يعرف اليوم أن مسؤوليات الدولة في المجال الاقتصادي تزداد يوما بعد يوم. إن إعداد التصميم وتحديد الاختيارات الكبرى ووسائل تطبيقها كل ذلك يدفع الحركة النقابية، شاءت أو كرهت، إلى وضع نضالاتها ومطالبها داخل الإطار العام الذي يؤطر الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. ومن هنا كانت علاقة النقابة مع الإدارة والحكومة علاقات مطبوعة، بكيفية لا مناص منها، بطابع الرؤية السياسية العامة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن جميع المطالب النقابية مهما كانت صغيرة متواضعة تطرح ولابد اختيارات سياسية. إن النضال

ضد البطالة وضد سياسة التشغيل يدفع العمال النقابيين إلى اتخاذ مواقف إزاء الاختيارات المكرسة وإزاء الوسائل والطرق التي تطبق بها هذه الاختيارات، مواقف ترمي على الأقل إلى الدفاع عن المصالح الآنية للطبقة العاملة.

هناك معطيات أخرى يمكن الإدلاء بها للبرهنة على أن الحياد النقابي لا يمكن أن يقوم له وجود في أي مكان، اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بتدجين العمال لفائدة نظام سياسي واقتصادي يقوم على السيطرة والاستغلال.

بعد تأكيد هذه الحقائق ننتقل الآن إلى توضيح العلاقة التي يجب أن تسود بين النقابة والحزب حتى نرفع كل التباس أو غموض ممكن.

من الوقائع التي لا يمكن نكرانها أو التغاضي عنها أن الأحزاب والنقابات يلتقي بعضها مع بعض في حلبة النضال اليومي، ولكن يجب أن نذكر مناضلينا باستمرار بالخصوصية النوعية لدور النقابات. إن النقابات حتى وإن كانت ترغب في تجنب النزعة النقابية الاقتصادية المغلقة وتريد أن تكون نقابات طبقية جماهيرية فإنها قبل كل شيء أدوات للدفاع عن المأجورين، كل المأجورين، سواء كانوا منتمين سياسيا أو غير منتمين. والحزب السياسي الذي يعتمد في نضاله أولا وقبل كل شيء على الطبقة العاملة بوصفها رأس حربة للنضال الجماهيري العام يبقى، ويجب أن يبقى، جهازا ينظر إلى الأمور من زاوية طابعها العام. ذلك لأنه يعبر ويريد أن يعبر عن أحاسيس الفئات الاجتماعية الأخرى التي تعاني من الاستغلال والقمع كما أنه يطمح أحيانا كثيرة إلى التعبير عن المصالح العليا للوطن كله، أي المصالح الوطنية لمجموع المواطنين.

فعلى أساس هذه الحقيقة المبدئية يجب أن نحدد الدور الذي يجب أن تقوم به خلايا حزبنا داخل مؤسسات العمل، إنه دور يتلخص فيما يلي:

- فعلى صعيد الصراع الإيديولوجي يتعين على مناضلي الاتحاد الاشتراكي في خلايا مؤسسات العمل والشغل أن يشرحوا للعمال أن هدف

حزبنا هو جعل حد لعلاقة الهيمنة والاستغلال، وأن السبيل إلى الحلول الصحيحة، السبيل إلى البديل الوحيد، هو تغيير النظام الاقتصادي الذي نعيش تحت وطأته بواسطة تغيير الهياكل والبنيات. إن الأمر يتعلق إذن على هذا المستوى بالعمل الدائم من أجل تعميق وعي العمال تعميقا يزداد نموا بنمو واتساع استراتيجية أرباب العمل والإدارة العمومية والهادفة إلى إدماج العمال في نظام الاستغلال بجميع وسائل الضغط والقهر والإرهاب.

-أما على صعيد النضال من أجل المطالب فإن النقابات وحدها هي صاحبة الحق في تقويم ميزان القوى والتفاوض في الوقت المناسب حول الحلول التي تراها مناسبة ومعقولة. فليس من مهام الحزب ولا من صلاحياته الدعوة إلى القيام بإضراب أو العمل على توقيفه. إن العمال وحدهم هم أصحاب الحق في تقدير الظروف وتحديد استراتيجية نضالاتهم المطلبية. ولكن على الحزب أن يعبر عن مساندته الفعالة والنضالية للطبقة العاملة في نضالها الهادف إلى تحقيق مطالبها المشروعة.

وباختصار يعلن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أنه يرفض ويحارب النزعة التي تريد أن تجعل من النقابات أجهزة تابعة للحزب، ومن ثمة فهو يؤكد أن العلاقة التي يجب أن تقوم بين الحزب والنقابة هي علاقات يجب أن تؤسس وتبنى على الاستقلال: استقلال الحزب عن النقابة، والنقابة عن الحزب في إطار التضامن الوثيق، التضامن النضالي الواسع".

تلك فقرات من التقرير التوجيهي العام الذي قدمه المرحوم عبد الرحيم باسم المكتب السياسي إلى المؤتمر الوطني الثالث حول الموضع النقابي. وقد تناول التقرير القضايا الأخرى التي شغلت الساحة النضالية، السياسية والتنظيمية، وسنعرض لبعضها في الفصل التالي بقدر ما يسمح به حجم الكتاب.

المرحوم عبد اللطيف بنجلون يفتتح المؤتمر الثالث بقراءة الفاتحة على أرواح شهداء التحرير

المؤتمر الثالث :

الإدارة زورت الانتخابات بتعليمات صدرت إليها

البديل: الدولة الوطنية والديموقراطية

1- نصان متكاملان ...

بعد ستة أشهر من الانتخابات البرلمانية (3 يونيو 1977) التي أجهض فيها "المسلسل الديموقراطي" الذي تم التوافق عليه خلال المقابلة التي جرت بين الملك الراحل والمرحوم عبد الرحيم في يونيو 1974، بدأ الاستعداد للمؤتمر الوطني الثالث. وهكذا قررت اللجنة الإدارية الوطنية في 16 يناير 1978 عقد المؤتمرات الإقليمية لتجديد الهياكل التنظيمية للاتحاد، كما عقدت عدة ندوات فكرية في موضوعات مختلفة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، حتى إذا جاء شهر سبتمبر، والاستعدادات مكتملة، أو على وشك الاكتمال، عقدت اللجنة الإدارية دورتها وقررت عقد المؤتمر الوطني الثالث أيام 1978/10/9/8.

ومع أن المؤتمر قد انعقد في ظرف بلغت فيه المشاكل الداخلية الحزبية أوجها، وخاصة على صعيد العلاقة بين بعض أعضاء اللجنة الإدارية وعضو من المكتب السياسي[1]، فإن أدبيات المؤتمر،

1- سترد بعض التفاصيل عن هذه المشاكل في الفصل القادم.

وبكيفية خاصة، ما كان لي شرف كتابتها بتكليف من المكتب السياسي ككل أو بطلب من المرحوم عبد الرحيم، وأقصد البيان السياسي والتقرير التوجيهي العام الذي ألقاه المرحوم باسم المكتب السياسي، لم تكن لها قط أية علاقة بتلك المشاكل. صحيح أنني كنت مكلفا من طرف المكتب السياسي بأجمعه، وبتفويض خاص من طرف المرحوم عبد الرحيم، بمحاولة حل تلك المشاكل، كما سيرد بيان ذلك لاحقا، وصحيح أيضا أني كنت ضد دعوى "الصرامة" في التعامل مع المناضلين المخالفين أو المختلفين مع المكتب السياسي أو مع أعضاء منه، وصحيح كذلك أني كنت مكلفا بالإشراف على سير المؤتمر والجو داخله متوتر الخ... ولكن ذلك كله لم يكن له أي تأثير في نص كل من البيان السياسي والتقرير التوجيهي العام، لا شكلا ولا مضمونا.

أما التقرير فقد قرأته على المرحوم ووافق عليه، ولم يطلع عليه أحد قبله ولا بعده، قبل إلقائه، إلا من كلف بطبعه. وكذلك الشأن في البيان السياسي، فقد كتبته وأعطيته للمرحوم وبقي عنده أياما ثم رده إلي قائلا: "لقد تصفحته ومن الأحسن أن "تعطوه للترجمة حتى لا يفوت الوقت". وهذا ما حصل، فقد أعطيته للأخ اليازغي واتفقنا على أن يتولى الأخ عليوة ترجمته. وفي اليوم التالي سألت اليازغي، : "هل قرأت البيان؟" فأجاب بتأثر : "نعم... رائع!". وإذن فلم يكن هناك أحد، غير المرحوم عبد الرحيم واليازغي وعليوة، اطلع على البيان أو عرف شيئا عنه. وحتى "لجنة البيان" التي شكلها المؤتمر والتي كانت تتألف—إن لم تخني الذاكرة— من الأخ أحمد بنجلون والأخ محمد ملوك والمرحوم الأستاذ الفاروقي

وكاتب هذه السطور، فقد اقتصر الاجتماع الوحيد الذي عقدته والذي لم يتجاوز بضع دقائق على تفويض أمر كتابة البيان إلي. وفي زحمة أشغال المؤتمر لم يكن من الممكن إطلاعهم على نصه قبل إلقائه، وإنما استمعوا إليه عند قراءتي له أمام المؤتمرين كافة.

أقول هذا لأن بعض الإخوان الذين تنقصهم المعرفة بحقائق الأمور قد نسبوا لهجة البيان، التي اعتبروها-ربما- "أقوى مما يجب"، إلى تأثير هذه الجماعة أو تلك من الجماعات التي كان بينها صراع وشنآن، أو إلى تأثير بعض القادة التاريخيين المغتربين (عبد الرحمان اليوسفي بالتحديد، عند لقائي معه في مدريد). وهذا محض تخمين لا علاقة له بالواقع إطلاقا. إن لهجة البيان السياسي ومضمونه العام كان جوابا على إجهاض المسلسل الديموقراطي الذي كانت تندرج فيه الانتخابات التي جرت خلال السنتين اللتين سبقت المؤتمر. كانت جوابا على التزوير الذي طال معظم النتائج التي حصل عليها الاتحاد في تلك الانتخابات، التزوير الذي بلغ مداه في مدينة أسفي سنة 1976 وفي أكادير سنة 1977، التزوير المنهجي الذي كان تنكرا للوعود التي أطلقت كما ورد في البيان نفسه، التزوير الذي سبقته محاولة "إرشاء" الاتحاد بـ "حقيبة الملايين"، ومحاولة طعن الأخلاق السياسية التي طبعت كاتبه الأول حينما طلب منه "التفاوض" حول عدد المقاعد..!

ليس هذا وحسب، بل لقد كان البيان السياسي بلهجته ومفرداته جوابا على الحملة الصحفية التي شنتها صحافة الحكم، وغالبا بقلم من كان يوقع بـ "مولاي أحمد العلوي"، والتي دأبت على الترويج، بعد إجهاض المسلسل الديموقراطي الموعود، لما كانت

تدعوه بـ"الملكية الرئاسية"، كشعار يلغي الأحزاب والديموقراطية. وهذا ما رد عليه البيان السياسي بطرح شعار "الملكية البرلمانية". وغني عن البيان القول إن المرحوم عبد الرحيم كان أعلم الناس بمضمون البيان وبخلفياته وأعرف الناس بمن كان البيان يخاطب...

والتقرير التوجيهي العام -الذي تقدم به المرحوم عبد الرحيم إلى المؤتمر- والبيان السياسي نصان متكاملان: فبينما يعرض التقرير إلى عملية إجهاض المسلسل الديموقراطي (الذي كان موضوع اتفاق ووعود صريحة)، في إطار استعراضه للنشاط العام للاتحاد، اقتصر البيان السياسي على تحليل الوضعية القائمة وتقديم البديل.

2- التقرير العام: الانتخابات... والمنظمات الجماهيرية

تعرض التقرير التوجيهي العام لمختلف القضايا التي كانت مطروحة وطنيا وحزبيا، ولكنه ركز بصفة خاصة على أهم حدثين عرفتهما المرحلة التي تفصل المؤتمر عن سابقه (المؤتمر الاستثنائي) وهما: إجهاض المسلسل الديموقراطي بالتزوير المنهجي للانتخابات من جهة، وميلاد الكونفدرالية الديموقراطية للشغل من جهة ثانية.

-الإدارة زورت الانتخابات بتعليمات صدرت إليها...

وهكذا، فبعد التذكير بدور الشهيد عمر في المؤتمر الاستثنائي والتنويه بنضاليته وتفانيه، وبعد التأكيد على ضرورة القيام بالنقد والنقد الذاتي، حتى "نستطيع التغلب على مختلف العراقل والعوائق التي تواجهنا حاليا وستواجهنا مستقبلا وبالتالي القيام بمهامنا الثورية الحقيقية"، وبعد استعراض النشاط الإعدادي للمؤتمر، من مؤتمرات إقليمية وندوات وطنية، انتقل إلى موضوع

الانتخابات فذكر بأن السنوات الماضية شهدت الانتخابات الجماعية وانتخاب البرلمان. ثم أضاف:

"وهنا لابد من التذكير بأن السلطات العليا في البلاد كانت قد قطعت على نفسها وعودا صريحة قاطعة بضمان سلامة الانتخابات ونزاهتها، وذلك باحترام حرية التصويت. فقد تم التصريح رسميا بأن "الانتخابات السابقة كانت ملطخة بالتزوير والمخالفات"، و"أن حرية التصويت سيتم احترامها هذه المرة من طرف رجال الإدارة"، و"أن مغربا جديدا وديموقراطيا هو أحسن ضمان لتبلور وحدة وطنية تكون قادرة على الدفاع عن وحدة ترابنا الوطني"، و"أن ميثاقا جماعيا جديدا سيمكن المنتخبين المحليين من سلطات واسعة".. إلى آخر الوعود التي تم التصريح بها علنيا ورسميا قبيل الانتخابات الأخيرة. إن مضمون هذه التصريحات الرسمية، مضمونها الواضح الصريح، بالإضافة إلى الظروف الوطنية والدولية التي رافقتها لم يكن من الممكن إلا أن نقدرها وأن نسارع على ضونها إلى تحمل مسؤولياتنا". وأضاف: "لقد كان الاعتراف والتنديد بالتجاوزات التي وقعت في الماضي مبعث أمل حقا. لكن هاهي الأحداث الملموسة تؤكد اليوم، كما أوضحنا ذلك في بياناتنا الحزبية، أننا كنا على حق عندما نظرنا إلى تلك الوعود والتصريحات بعين اليقظة والحذر".

وبعد أن استعرض المرحوم ظروف اتخاذ الاتحاد لقرار المشاركة في الانتخابات وما تم خلال الحملة الانتخابية من تجاوزات ... وبعد الإشارة إلى التدخل السافر الذي قامت به الإدارة بالنسبة لدائرة أكادير التي كان مرشحا فيها قال:

"وبالجملة يمكن القول إنه باستثناء بضعة دوائر فإن أعوان الإدارة قد تصرفوا خارج القانون، وأعلنوا عن النتائج حسب ما تقتضيه التعليمات التي صدرت إليهم قبل الشروع في الانتخابات. نعم، نقول: "التعليمات التي صدرت إليه قبل يوم الانتخابات"، لأن المفاوضات

والاتفاقيات كانت قد تمت قبل يوم الاقتراع مع مختلف الهيئات المشاركة. وكان حزبنا هو الوحيد الذي رفض الدخول في هذه العملية اللامشروعة اللاأخلاقية. وذلك هو السر في كون الاتحاد الاشتراكي لم يحصل في الانتخابات التشريعية سوى على 15 مقعدا. لقد رفضنا التفاوض في عدد المقاعد فتركت لنا الإدارة ما أرادت أن تترك".

وبعد أن شرح الاعتبارات التي جعلت الاتحاد الاشتراكي يشارك في الانتخابات وفي البرلمان ولم ينسحب منه ولا من المجالس المحلية قال:

"إن بعض المناضلين يلجأون في بعض الأحيان إلى نوع من محاسبة النفس. إنهم يتساءلون عما إذا لم نكن نزكي فعلا هذه المؤسسات التمثيلية المزورة بوجودنا فيها؟". ثم يرد قائلا: "إن مثل هذا التساؤل كان سيكون مبررا ومقبولا لو أننا قبلنا، أو نقبل الآن، السقوط في ما من شأنه أن يناقض إيديولوجيتنا أو يخالف اختيارنا في الميادين الأساسية التي تهم جماهير شعبنا بكامله. إنه لا يمكن تزكية جهاز ما بفضحه والتشهير بأخطائه واختياراته اللاشعبية وبتقديم الدليل الملموس وبالأرقام على الظلم الاجتماعي الذي خلفته اختياراته وتصرفاته التي جعلت كمشة من المحظوظين يستفيدون وحدهم من إمكانيات شعبنا وخيراته، في هذا الإطار لا يمكن الحديث عن التزكية بل عن الفضح".

- الشبيبة والتنظيم النسوي ... وميلاد الكونفدرالية

ثم انتقل بعد ذلك إلى الشبيبة الاتحادية وإلى التنظيم النسوي وما تم في مجالهما من إنجازات منذ المؤتمر الاستثنائي، ليخلص إلى الإنجاز الكبير الذي تم في الميدان النقابي بتأسيس الكونفدرالية الديموقراطية للشغل موضحا العلاقة بين الحزب والنقابة كما يراها الاتحاد (انظر نص الفقرة الخاصة بهذا الموضوع في الفصل السابق)، هذا إضافة إلى دور الاتحاد المتميز في العمل الوطني لإنقاذ صحرائنا

(الشيء الذي سنبرزه في الكتاب القادم) لينتهي بتأكيد موقف الاتحاد من القضايا العربية والدولية. لقد كان التقرير التوجيهي العام يتحرك في دائرة الإحاطة والشمول. الشيء الذي أعطى الأرضية المرجعية للبيان السياسي الذي اقتضى بطبيعته اعتماد منهج التحليل والتركيب.

3- البيان السياسي : نقد وبديل ...

أ- تحليل الوضعية

يتألف البيان السياسي الذي خرج به المؤتمر الوطني الثالث من مقدمة قصيرة تذكر بالمرجعيات التي استحضرها واعتمدها في التحليل الذي قدمه (التقرير التوجيهي العام للكاتب الأول، تقارير الندوات الوطنية التي انعقدت في إطار الإعداد للمؤتمر، استخلاص الدرس من المرحلة عاشها الاتحاد منذ المؤتمر الاستثنائي)، يليها القسم الأول وموضوعه تحليل الوضعية العامة بالبلاد مع التركيز على أصولها ومظاهرها العامة. ثم القسم الثاني وهو خاص بالبديل الذي يطرحه الاتحاد الاشتراكي بناء على ذلك.

- اختيارات لا شعبية لا ديموقراطية وراء الأزمة ..

1- وهكذا فعلى مستوى تحليل الوضعية العامة بالبلاد ينطلق البيان من التأكيد على:

"أن الاختيارات اللاشعبية اللاديموقراطية، التي تمسك بها الحاكمون منذ ثمانية عشر عاما، والتي طالما ندد بها حزبنا وحذر من نتائجها وعواقبها في مختلف بياناته ومواقفه، قد أصبحت الآن أمام أفق مسدود وحكمت على نفسها بالفشل في كافة الميادين وأدت إلى ما كانت ستؤدي إليه حتما، فتحققت بذلك توقعاتنا وتأكدت صحة تحليلاتنا

واستنتاجاتنا. وها هو الاعتراف بخطورة التحديات التي تواجهها بلادنا في مجال استكمال وحدة ترابنا، وبتفاقم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية واستفحال الفوارق الطبقية وفساد السياسة التعليمية المتبعة، يحظى الآن بالإجماع الوطني، لا فرق في ذلك بين الحاكمين والمحكومين".

بعد التأكيد على اعتراف الجميع باستفحال الأزمة في جميع هذه الميادين ينتقل البيان إلى إبراز مظاهر الأزمة في كل ميدان:

– ففي موضوع استكمال وحدة ترابنا الوطني يسجل البيان أنه إذا كان المغرب قد استطاع، بفضل التحرك الوطني الذي شارك فيه الاتحاد بفعالية، أن يسترجع مجمل أراضينا في الصحراء الغربية، فلقد:

"ظلت أراضينا المسترجعة مسرحا لعدوان سافر متكرر ومتعاظم، وظل ملفها مفتوحا أمام جميع المؤتمرات الدولية كملف نزاع بين ما يسمى بـ "الأطراف المعنية" التي يزيد تردد الحاكمين في بلادنا من كونها "معنية". وإذا أضفنا إلى ذلك خلو سياسة الحاكمين من أية استراتيجية حقيقية بالنسبة للأراضي التي ما زالت خارج السيادة الوطنية، أدركنا مدى عجز السياسة المتبعة منذ الاستقلال إلى اليوم عن استكمال وحدة ترابنا الوطني داخل حدوده الحقيقية".

– وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي:

"برهنت الاختيارات اللاشعبية اللاديموقراطية عن عجزها لم يعد من الممكن تغطيته بالوعود والمسكنات". فالوضعية في هذه المجالات "تهدد الآن بانفجار محقق لن يقتصر هذه المرة على ميدان دون آخر، لأن الميادين كلها تعيش أوج أزمتها".

– الطبقات المحظوظة تستولي على أجهزة التسيير!

وبعد أن يشرح البيان مظاهر الأزمة وأبعادها في كل ميدان من الميادين المذكورة، كلا على حدة، مبرزا أن الأزمة قد طالت قضايا وطنية أساسية، يسجل أن :

"الطبقات المحظوظة" بدلا من أن "تبادر إلى التخفيف، ولو نسبيا، من استغلالها الفاحش راحت تمعن في تعميق مسلسل التفقير الذي تتعرض له الجماهير الشعبية الكادحة، فشنتها حربا اجتماعية استغلالية بشعة امتدت آثارها العميقة والخطيرة حتى إلى الطبقات المتوسطة التي عانت وتعاني من نتائج المضاربات العقارية والتجارية من جهة، ومن تجميد الأجور وارتفاع الأسعار من جهة أخرى".

أما وسيلتها في ذلك فهو "أجهزة التسيير والتنفيذ". فهذه الأجهزة هي "التي كانت مصدر ثرائها ومنبع قوتها الاقتصادية"، وهي الآن تستعملها "على مرأى ومسمع، من الجميع، لفرض قوتها السياسية المزعومة". "وهكذا وجد الجهاز الحاكم نفسه ينكث جميع العهود التي قطعها على نفسه علانية حول ما أسماه بـ "نزاهة الانتخابات وسلامتها": فقد رأت الجماهير بأم عينها كيف تزور أصواتها وتشوه إرادتها. لقد قضى الجهاز الحاكم بنفسه على ذلك البصيص من الأمل الذي بعثه في نفوس شعبنا الكادح العمل الوطني الجماعي من أجل تحرير الصحراء، وما رافقه من وعود قاطعة واضحة بإجراء انتخابات نزيهة، فكانت النتيجة أن فقدت الجماهير الشعبية من جديد الثقة في هذا الجهاز، وتأكد بما لا يقبل الشك أن الطبقات المستغلة توجه السلطة وتستغلها مثلما توجه الاقتصاد وتستغله، الشيء الذي يعني أن الحياد الإداري مستحيل في أوضاع تسمح وتشجع كل مستغل، وكل طفيلي وكل انتهازي، بركوب أجهزة التسيير والتنفيذ، والاستظلال بظل أعلى مراتب السلطة في البلاد".

- "أغلبية" من أقليات متنافسة متناحرة ...

ويؤكد البيان أنه:

"بهذه الطريقة تمكن التحالف الإقطاعي البورجوازي البيروقراطي الانتهازي من انتزاع أغلبية مزورة في البرلمان، -كما تمكن قبل ذلك، وبنفس الأسلوب، من السيطرة على معظم المجالس البلدية والقروية وعلى جميع المجالس الإقليمية والغرف المهنية" ثم يتساءل: "ولكن هل تمكن هذا التحالف الهجين من السيطرة على نزواته، وتجاوز تناقضاته، وتحقيق الانسجام بين أطرافه، والظهور بمظهر القوة السياسية الوطنية القادرة على قيادة البلاد، في هذا الاتجاه أو ذاك، وتجنيبها الفوضى والاضطراب، ومن ثمة الكوارث والهزات"؟

والجواب: "كلا. إن الحياة السياسية الراهنة مثلها مثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تؤكد العكس تماما. فالمجالس المحلية والمهنية التي تسيطر عليها الأغلبية المزعومة أصبحت مرتعا للتنافس حول كسب الامتيازات وتحقيق المصالح الفئوية والفردية. والأغلبية البرلمانية المزعومة ظلت كما كانت منذ اللحظة الأولى أغلبية من الأقليات المتنافسة المتناحرة، لم تستطع ولن تستطيع حتى التفكير في برنامج حد أدنى يجمعها، نظرا لتضارب مصالحها وتنافس أفرادها على اغتنام الفرصة التي هي مؤقتة أكثر من غيرها أنها ستفلت منها في يوم من الأيام. إن الشيء الوحيد الذي استطاعت هذه الأغلبية المزعومة فعله هو الوقوف أمام كل نقد يوجه إلى الحكومة، وعرقلة المشاريع والاقتراحات التي تقدمها المعارضة الاتحادية. لقد أصبحت مهمتها الوحيدة التصويت برفع الأيدي لما تريده الحكومة التي صنعتها وتسهر على تأطيرها حتى لا تنفجر تناقضاتها ويتشتت شملها".

- حكومة تصنع أغلبية، لا أغلبية تصنع حكومة!

ويستخلص البيان النتيجة بعبارات قوية بليغة تصور المفارقة الغريبة التي تطبع الوضع الحكومي بالبلاد، فيقول:

"هكذا إذن، تتميز الحياة السياسية الراهنة بمفارقة عجيبة: فبدلا من أغلبية برلمانية تصنع الحكومة وتوجهها وتراقبها نجد حكومة تصنع أغلبية برلمانية مزيفة وتعمل جاهدة للحفاظ عليها بالترضيات تارة، وبالتهديد والوعيد تارة أخرى. إنها الديموقراطية المزيفة في أبشع صورها وأقبح مظاهرها. وواضح أن حكومة من هذا النوع، الحكومة التي تجد نفسها مضطرة إلى أن تتفقد في كل لحظة الرمال الهشة التي تقف عليها، لا يمكن أن تكون إلا حكومة ضعيفة خائرة عاجزة، تعيش أزمة وزارية دائمة. إن العزلة الديبلوماسية التي أصبح المغرب يعيشها اليوم عربيا وإفريقيا ودوليا، والعدوان المستمر الذي تتعرض له بلادنا، والأزمة المالية الخانقة التي تم الاعتراف بها رسميا أكثر من مرة، والوضعية الاجتماعية المتفاقمة في كل لحظة، والموسم الدراسي الذي اكتسى هذه السنة طابع المأساة التي لا يمكن التنبؤ بأبعادها ونتائجها، كل ذلك، وغيره كثير، لا يدع مجالا للتردد في الحكم على الحكومة الحالية وصنيعها البرلمان الحالي بالعجز الواضح والإخفاق المبين".

- أصول الاختيارات اللاشعبية اللاديموقراطية ..

من هنا ينتقل البيان من تحليل "الجزء" إلى النظر إليه في إطار الكل، من تحليل معطيات الظرف الراهن إلى إبراز أصولها في المعطى العام، فيقول:

"على أن هذا العجز والإخفاق -الذين يطبعان الحكومة وصنيعها الحالي- لو كانا راجعين إلى الأشخاص أو إلى تجربة قصيرة لهان أمرهما، ولكان هناك أمل في إعادة تصحيح الوضع، ولكنهما في الحقيقة إنما يتوجان فشل الاختيارات اللاشعبية اللاديموقراطية، التي فرضت على البلاد فرضا منذ أكثر من ثمانية عشر عاما، اختيارات طالما نبهنا إلى فسادها وخطورة عواقبها. ولذلك فلا أمل في الإصلاح ما لم يتم التخلي نهائيا عن هذه الاختيارات التي عرقلت تطور المغرب ونموه وازدهاره.

ولقد آن الأوان للكشف عن جذورها ومنابعها التي تتمثل في نظرنا في ظاهرتين اثنتين رافقا الإعلان عن استقلال بلادنا:

أ- **انبعاث الأساليب المخزنية في الدولة المغربية** عقب الاستقلال مباشرة: الأساليب التي كانت مسؤولة عن تفكك وانحلال هذه الدولة في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن، مما أدى إلى رهن السيادة المغربية بواسطة عقد حماية فرض على الشعب المغربي فرضا نتيجة التفسخ الذي استشرى في مرافق السلطة المركزية والذي جعل هذه السلطة تنعزل كليا عن الشعب وقواه الحية، وتسقط في أيدي الانتهازيين والسماسرة وكافة الساعين إلى الإثراء وإرضاء نزواتهم الشخصية بواسطة التملق والنفاق. إن انبعاث المظاهر المخزنية من جديد، غداة الاستقلال، وبإيحاء من دهاقنة الاستعمار وأذنابه، قد فتح المجال مرة أخرى لتسرب كثير من العناصر الانتهازية إلى مراكز التوجيه والتقرير والتنفيذ، مما أدى إلى نشوء طبقة بورجوازية جديدة، بيروقراطية وطفيلية، وضعت يدها بالتدريج على كافة المرافق الاقتصادية، مُمَغْرِبة لفائدتها الخاصة، الاقتصاد الاستعماري الموروث، مستعملة في ذلك سلطة الدولة لاستغلال الدولة والشعب في آن واحد.

ب- ولقد كان من الطبيعي أن يؤدي انبعاث الأساليب المخزنية تلك، وتسرب العناصر الانتهازية الجشعة إلى مراكز المسئولية، إلى إحداث **هوة تزداد عمقا واتساعا مع الأيام، بين الجماهير الشعبية والدولة**، وبالتالي تكريس الشعور بعدم الثقة بين الطرفين. وهكذا فعلى الرغم من أن شعبنا قد برهن عن وعي وطني عال أثناء الكفاح ضد المستعمر، وعلى الرغم من أن القوى الوطنية قد وقفت آنذاك سدا منيعا أمام المستعمر الذي حاول ركوب سياسية "فرق تسد" (= محاولة الفصل بين الملك والحركة الوطنية)، وعلى الرغم كذلك من أن جماهير شعبنا قد برهنت خلال الفترة الماضية من استقلال بلادنا عن وعيها ونضجها وتمسكها بالتعقل والحكمة والحذر في أكثر من مناسبة (=مثل مناسبتي

انقلاب الصخيرات وانقلاب أوفقير...)، فإن الشعب المغربي ظل مع ذلك يعامل معاملة أقل ما يقال عنها إنها لا ترقى إلى مستوى الثقة التي برهن دائما على أنه جدير بها وخليق بأن يعامل على أساسها".

ويضيف البيان: "هكذا إذن انزلقت البلاد، تحت تأثير هذين العاملين المتلازمين المتداخلين إلى تكريس اختيارات لا شعبية لا ديموقراطية، قوامها مغازلة الاستعمار والسماح للعناصر الانتهازية بركوب أجهزة التسيير والتنفيذ لإشباع نهمها ونزواتها، وبالتالي الإعراض عن الجماهير الشعبية وقواها الوطنية المخلصة المكافحة من أجل إقامة مجتمع متقدم ديموقراطي ومتحرر، فكانت النتيجة هذه الوضعية المتدهورة التي حللنا معالمها قبل".

ب- البديل: "بناء الدولة الوطنية والديموقراطية" ...

- الأفق الاستراتيجي: تحرير، ديموقراطية، اشتراكية

ويخلص البيان السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى طرح البديل الذي يراه جديرا بالتعبير عن الثقة في الشعب وعن الرغبة الحقيقية في إقامة مجتمع متقدم ديموقراطي ومتحرر فيقول:

"والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي جسم ويجسم استمرار حركة التحرير الشعبية في هذه البلاد إذ يفضح هذه الوضعية ويجدد إدانته للاختيارات الفاسدة التي أنتجتها والعوامل الحقيقة التي خلقتها، يرى من واجبه في هذه الظروف الخطيرة الدقيقة، أن يطرح البديل الوطني التقدمي تحت شعار "**بناء الدولة الوطنية والديموقراطية**"، كبرنامج عمل وطني سياسي مرحلي لإنقاذ بلادنا من الأخطار المحدقة بها خارجيا ومن الانحلال الذي يتهددها داخليا.

إن شعار "بناء الدولة الوطنية والديموقراطية" الذي نطرحه اليوم، على طريق استمرار حركة التحرير الشعبية في المغرب، كبديل وطني تقدمي لإدارة المخزن التي انبعثت من جديد بعد الاستقلال، رغم العقد الذي وقعه الملك الراحل محمد الخامس وشعبه الوفي بنضالهما المشترك في مرحلة الكفاح الوطني من أجل استرجاع السيادة وإقرار الديموقراطية الحقيقية، هذا الشعار الذي يستجيب في نظرنا لمتطلبات الإنقاذ، يجب أن يستمد أفقه الاستراتيجي من اختيارنا المبدئي الذي يربط ربطا جدليا بين **التحرير والديموقراطية والاشتراكية** والذي يحمل في المرحلة الراهنة من نضال شعبنا المضامين التالية :

- **التحرير** الذي يعني تصفية رواسب الاستعمار وبقاياه التي ما زالت حدودنا وأراضينا واقتصادنا وثقافتنا تعاني منها وتئن تحت وطئتها.

- **الديموقراطية** التي تعني إلغاء جميع أساليب المخزنة في دولتنا وتحويلها إلى دولة وطنية وديموقراطية تعتبر الشعب مصدر السلطات وتبني مجتمعها بمساهمة الجماهير الشعبية في التقرير والتنفيذ ومراقبتها مراقبة فعالة لكافة مستويات المسئولية.

- **الاشتراكية** التي تعني -في المرحلة الراهنة- تصفية الهياكل الإقطاعية والبنيات الرأسمالية التي غرسها المستعمر في بلادنا وعملت سنوات الاستقلال على مغربتها وتنميتها على حساب القوت اليومي لجماهير شعبنا، على حساب تقدمه وازدهاره، والشروع في تشييد صرح اقتصاد وطني متوازن ومتحرر يخضع فيه القطاع الخاص لتوجيه ومراقبة القطاع العام الذي يجب أن يستهدف خلق قاعدة صناعية وزراعية وتكنولوجية متينة صلبة، والعمل على توزيع الدخل القومي وفائض الإنتاج الوطني توزيعا عادلا يضع حدا لمسلسل التفقير ويفتح الطريق للقضاء على الفوارق الطبقية.

– المهام المستعجلة: مراجعة الدستور، حكومة مسئولة..

"على أساس هذا الأفق الاستراتيجي الواضح وانطلاقا منه، وسعيا إلى توفير الشروط الضرورية للشروع في تحقيق مضامينه وأهدافه، يطرح البيان السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المهام المستعجلة التالية كخطوات أولى ضرورية على طريق بناء الدولة الوطنية والديموقراطية:

1- مراجعة الدستور الحالي مراجعة شاملة تستهدف تحويل نظام الحكم في بلادنا من ملكية رئاسية مخزنية تستظل بظلها الطبقات المستغلة والفئات الانتفاعية الانتهازية للكسب والإثراء والتهرب من المراقبة الصارمة والمحاسبة الدقيقة من طرف السلطات المختصة، التشريعية منها والتنفيذية، وتحويلها إلى ملكية برلمانية دستورية ديموقراطية تتحمل فيها الحكومة وكافة أجهزة التسيير والتنفيذ مسئوليتها كاملة أمام ممثلي الشعب الحقيقيين ويتولى فيها الملك رئاسة الدولة كحَكَم فوق الأحزاب والطبقات.

2- تأسيس حكومة قوية مسئولة تعكس بصدق القوى الحقيقية في البلاد وتجسم في رجالها إرادة الإنقاذ والتغيير، وتكلف خلال فترة محدودة من الزمن بالمهام الثلاثة الرئيسية التالية:

- اتخاذ التدابير الضرورية الهادفة إلى إيقاف مسلسل التدهور والتفقير ...

- إجراء انتخابات حقيقية يضمن فيها التعبير الديموقراطي الحر لكافة المواطنين البالغين سن الثامنة عشرة من عمرهم فأكثر، مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الفعلية لتطير الإدارة من العناصر الفاسدة وضمان حياد الجهاز الإداري...

- سلوك سياسة خارجية مبنية على استراتيجية وطنية تقدمية متفتحة وثابتة تعيد للمغرب مكانته الطبيعية بين الدول القائدة لحركة التحرر العالمي وعدم الانحياز عربيا وإفريقيا ودوليا.

- تمتين علاقات التضامن والأخوة مع الشعب الموريتاني الشقيق في كافة المجالات .. في إطار بناء وحدة المغرب العربي الديموقراطي المتحرر.

- جعل حد حاسم لحرب الاستنزاف التي تشن على بلادنا جنوبا بإصدار الأمر إلى قواتنا المسلحة الملكية لتعقب كل معتد إلى مراكز وقواعد انطلاقه ..".

- ضرورة إصدار عفو شامل ...

ويختم البيان السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالمطالبة بإصدار عفو شامل، كما يعلن "استعداد الاتحاد لتحمل مسئولية تنفيذ هذا البرنامج مع أية قوة وطنية حقيقية توافق عليه...".

بعد انتهاء المؤتمر مباشرة بدأت في نشر سلسلة مقالات في المحرر بعنوان: "حقائق أكدها مؤتمرنا الوطني الثالث" (ست مقالات تشرح مضمون هذا البيان)[2]، لا يتسع لها المجال هنا.

على أن ما قد ينبغي تسجيله هنا هو أن من يقرأ هذا البيان على ضوء الأدبيات السياسية للاتحاد، كما قدمنا نماذج منها في الكتب السابقة، سيجده مجرد تكرار لمطالب ومواقف سابقة صدرت عن قيادة الاتحاد[3]. أما من يقرؤه بدون ذاكرة "اتحادية"، أو بذاكرة يعمرها النسيان فقد يجد فيه كلاما يزعج راحة النسيان وأوهامه، كما حدث لبعضهم.

- أشير أيضا إلى أنني كتبت مقالا تحليليا مطولا بعنوان "مفهوم الدولة الوطنية والديموقراطية" في البرنامج المرحلي للاتحاد الاشتراكي، وذلك في العدد الأول من مجلة "المشروع" التي بدأ الاتحاد يصدرها بعد عام من المؤتمر الوطني الثالث. وقد توقفت عن الصدور إذ لم يصدر منها سوى بضعة أعداد.

- نذكر هنا بصفة خاصة بالنصوص التي ينتقد فيها الاتحاد الحكم الفردي وبصفة أخص المذكرة التي رفعها الاتحاد إلى جلالة الملك الراحل الحسن الثاني بمناسبة المشاورات التي قام بها عقب وفاة الغفور له محمد الخامس (الكتاب الرابع ص 44) والتصريح المشترك الذي أدلى به الشهيد المهدي والمرحوم عبد الرحيم لمجلة جون أفريك ونقلته التحرير (الكتاب الخامس ص 76).

جوانب من الحياة الداخلية في الاتحاد السي عبد الرحيم كما عرفته ...

1- مشاكل شغلت 90٪ من زمن اجتماعات المكتب السياسي!

لاشك أن من لم يعش الحياة الداخلية للاتحاد واقتصر في تصوره لها، عقب المؤتمر الاستثنائي، بناء على ما قام الاتحاد من نشاط سياسي ومواقف حزبية ووطنية، كما عرضنا لأبرز معالمها ومساراتها في الصفحات الماضية من هذا الكتاب، سيبدو له هذا الحزب كمنظمة تسير بانتظام، كالقطار على السكة، هو هو، في كل مناسبة وطنية وفي كل معركة وقضية، لا يعاني من أية مشاكل داخلية. غير أنه عندما ينتهي القارئ من قراءة إلى هذا الفصل الأخير، الذي عرضنا فيه لجوانب من هذا المشكل، على صعيد المكتب السياسي واللجنة الإدارية، دع عنك التنظيمات المحلية، فإنه قد لا يتمالك من التساؤل: كيف أمكن لهذا الحزب أن يكون حاضرا على مستوى الريادة في الحياة الوطنية والسياسية المغربية، وهو يعيش هذه المشاكل على مستوى قيادته وتنظيماته؟

وللجواب عن هذا السؤال نقول: إن المشاكل التي عانى منها الاتحاد داخليا لم تكن لها جذور في صفوف جماهير الحزب وقواعده، لأنها لم تكن تعكس أي خلاف أو اختلاف، لا على

مستوى الخط الاستراتيجي والتحركات التكتيكية للحزب، ولا على التركيبة السكانية للمجتمع المغربي، إلا بشكل باهت جدا لا تخلو منه أية حياة جماعية، عائلية كانت أو اجتماعية أو سياسية.

وإذن فالمشاكل الحزبية داخل الاتحاد الاشتراكي كانت منحصرة -تقريبا- في مجال "الإدارة والتسيير". وإذا كان الصراع في هذا المجال يكتسي في بعض الأحيان مظهر "صراع النخب"، بما يطبعه من سلوك انتهازي، فإن جوهر المشاكل الداخلية التي عانى منها الاتحاد يرجع إلى غياب الممارسة الديموقراطية على صعيد التسيير. ولهذا أسباب بعضها يتعلق بالأشخاص وبعضها ينتمي إلى الموروث الحزبي الذي يرجع إلى المدة الطويلة التي كانت الاتحاد فيها حزبا مقموعا مما جعله يعتمد في هياكله التنظيمية على النضالية والثقة. وهذا أدى، وكان لابد أن يؤدي، إلى مركزية وتمركز، وإلى ضيق مجال الثقة، وبالتالي إلى نوع من السلوك التنظيمي الذي تطغى فيه الحلقية والزبونية و"الصحبة".

هذا كان ينطبق بدرجات متفاوتة على مستوى المكتب السياسي واللجنة الإدارية، كما على مستوى التنظيمات في الأقاليم. وبخصوص هذه الأخيرة يجب إبراز أن جل المشاكل التي عانت منها في الفترة التي نتحدث عنها إنما نشأت، أو على الأقل، تغذت من عدم نجاح قيادة الحزب في وضع قانون ينظم العلاقة بين التنظيم الحزبي والتنظيم الجماعي (المجالس البلدية والقروية والغرف). لم تكن هناك أية مسطرة حزبية تنظم العلاقة بين الاتحاديين المنتخبين في المجالس المحلية وبين مكاتب فروع الحزب. وقد كان هذا مصدرا لجل المشاكل على صعيد التنظيمات الإقليمية ...

وقد لا يتصور القارئ ما استهلكته هذه المشاكل الداخلية في الاتحاد الاشتراكي من وقت وجهد، لمناقشتها والبحث عن "حلول" لها، غالبا ما كانت حلولا مؤقتة. وبخصوص المكتب السياسي مثلا يمكنني التأكيد، مع الاطمئنان إلى عدم المبالغة أو الوقوع في الخطأ، على أن حصة المشاكل الداخلية من زمن اجتماعاته خلال المرحلة موضوع الحديث هنا، كانت تتجاوز 90٪ . لقد كنا نقرر في الأمور السياسية في دقائق معدودة، إذ نادرا جدا ما يكون هناك خلاف أو اختلاف. أما مناقشة المشاكل الداخلية فكانت تستغرق ساعات وساعات، حتى إذا انتهينا إلى حل، كان هذا الحل مؤقتا، وقد لا يطبق أصلا.

2- السي عبد الرحيم : الرائد الذي لا يكذب أهله ...

أشرت قبل قليل إلى أن المشاكل التي عانى منها الاتحاد داخليا لم تكن لها جذور في صفوف جماهير الحزب وقواعده، وأن هذا كان من العوامل التي جعلت الاتحاد الاشتراكي يسير على "سكته" متراصا متحكما في سرعته، على مستوى القضايا الوطنية السياسية والاختيارات الحزبية الخ. وهذا صحيح. ولكن صحيح أيضا أنه كان لشخصية السي عبد الرحيم الدور الأكبر في منع المشاكل الداخلية من الانفجار–على الأقل خلال المرحلة التي نتحدث عنها هنا. أما على صعيد المواقف السياسية فقد كان بحق "الرائد الذي لا يكذب أهله". لقد كان النقاش في المكتب السياسي في هذا المجال يتم باختصار وبصورة مركزة لأن جميع أعضاء المكتب كانوا يفكرون تفكيرا واحدا. وحينما يكون هناك موقف يعرف المرحوم عبد الرحيم أنه سيثير خلافا، فقد يبادر إلى طرح وجهة النظر المخالفة مقدما لها في صورة

الموقف الذي يجب أن يتخذ، ثم يشرع في مناقشتها وإبراز ما يجعلها غير ملائمة "في الوقت الراهن"، لينتقل بعد ذلك إلى وجهة النظر التي يراها ملائمة، دائما- "في الوقت الراهن" فقط. أما عندما يتعلق الأمر بقرار في أمور هي "خلافية أصلا" داخل المكتب السياسي فقد كان يعرف مع من يناقشها أولا، قبل عرضها في اجتماع المكتب السياسي. هذه الطريقة في التسيير على صعيد اتخاذ المواقف السياسية هي التي جعلت قرارات المكتب السياسي واللجنة الإدارية تتم بالإجماع أو ما يشبه الإجماع مع استعداد الجميع بدون استثناء لتطبيقها والنضال من أجلها.

هذا على صعيد اتخاذ القرار السياسي. لكن الأمر لم يكن كذلك البتة على صعيد "الإدارة والتسيير" لشؤون الاتحاد الداخلية. والسبب الرئيسي هو أن السي عبد الرحيم لم يكن يمارس بنفسه شؤون التسيير والإدارة. فهو بطبعه "رجل دولة"، ولذلك كان يترك هذا الجانب الأساسي من حياة الحزب لمن يتولاه من أعضاء القيادة: المرحوم عمر بنجلون قبل المؤتمر الاستثنائي، ومع اليازغي بعد هذا المؤتمر، ليبقى هذا الأخير بمفرده بعد غياب عمر...

أما لماذا؟ وكيف؟ فذلك ما يخرج عن نطاق هذا الكتاب، وأنا أعتقد أن القارئ لا ينتظر مني هنا الدخول في تفاصيل أو القيام بتحليل أو تقديم تأملات في الموضوع. ذلك أن نطاق هذا الكتاب محدود بحدود "ملفات من الذاكرة السياسية"، تماما مثلما أن مجال التحرك فيه هو مجرد تقديم شهادات وإيضاحات. وإذن فسنقتصر هنا على إيراد شهادات وتقديم إيضاحات. وكما فعلنا في الموضوعات السابقة فإن الشهادات التي سنقدمها هي نصوص. وبما أن النصوص

الخاصة بالحياة الداخلية في كل حزب نادرا ما تنشر في الجرائد، إذ هي في الغالب "رسائل" أو "مذكرات" للهيئات المسؤولة، فإن الشهادات التي سنقدمها هنا لن يكون مصدرها الوحيد جريدة "المحرر" وبيانات الاتحاد، بل سنستلها أيضا، وبالدرجة الأولى، من الوثائق الخاصة بالمؤلف. أما الإيضاحات التي ستصاحبها على صورة تعليقات أو حواش، فمصدرها الذاكرة ... عسى أن أكون قد التزمت، من الموضوعية، بالقدر الكافي الذي يشهد لها بالنزاهة والصدق.

3- السي عبد الرحيم كما عرفته...

لنبدأ بوثيقة سبق أن نشرت في المحرر في عدد 7 فبراير 1993 بمناسبة الذكرى الأولى لوفاة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد. إنها عبارة عن مقال بعنوان "السي عبد الرحيم كما عرفته" يتحدث في الأساس عن خصال الفقيد، من خلال أمثلة مستقاة من الحياة الداخلية للحزب. فهو شهادة في حق المرحوم تقدم إضاءات حول بعض مشاكل الحزب الداخلية.

يقول المقال:

"لم يقدر لي أن أعرف المرحوم السي عبد الرحيم عن قرب إلا مع بداية السبعينات حينما قرر المناضلون الحزبيون من أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بقيادة السي عبد الرحيم نفسه، القيام بـ"انتفاضة" ثانية (30 يوليوز 1972) تكسر الجمود الذي كان قد أصاب الهيأة التنفيذية للاتحاد (الكتابة العامة) منذ منتصف الستينات (بعد اختطاف المهدي وغربة البصري واليوسفي غربة اضطرارية). ومع أنني كنت حاضرا في الاتحاد منذ تأسيسه سنة 1959، قريبا من قيادته السياسية، حيث تعرفت عن قرب من خلال عملي في جريدة "التحرير"

على مديرها محمد البصري ورئيس تحريرها عبد الرحمان اليوسفي، ومع أن علاقتي بالسي المهدي ترجع إلى سنة 1957 فإن انشغال السي عبد الرحيم في العمل الحكومي في تلك الفترة قد جعلنا نحن الاتحاديين المترددين آنذاك على الكتابة العامة في الدار البيضاء أو العاملين في "التحرير" بنفس المدينة بعيدين عن السي عبد الرحيم، إذ لم نكن نراه إلا في مناسبات محدودة، وبالتالي لم نحتك به احتكاكا مباشرا في ذلك الوقت.

لقد كنا نعرفه-بالخصوص- من خلال ما كنا ننشر في الجريدة عن نضاله من أجل تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية وإرساء أسس تنمية اقتصادية وطنية مستقلة. وعندما غادر الحكومة (عند إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في مايو 1960) كان لا بد للسي عبد الرحيم من أن يأخذ قسطا من الراحة، حتى إذا انعقد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني 25 مايو 1962 وأسفر عن تفاقم "الأزمة" بين القيادة السياسية والمناضلين السياسيين وبعض النقابيين من جهة، والجهاز المهيمن على الاتحاد المغربي للشغل من جهة أخرى، وما تبع ذلك من تعرض الاتحاد لحملات من الاعتقالات الجماعية والمحاكمات المتوالية (ابتداء من "مؤامرة" يوليوز 1963 إلى اختطاف المهدي 1965 إلى محاكمات 1970)، تولى السي عبد الرحيم إدارة تلك الأزمات سياسيا وقضائيا إلى أن كانت أحداث الصخيرات عام 1971 وما أعقبها من شبه انفراج سياسي مكن من بقي من المناضلين خارج السجون والمعتقلات من العمل على استئناف المسيرة مرة أخرى بقيادة السي عبد الرحيم.

في هذا الوقت بالذات بدأت أتعرف عليه عن قرب من خلال عضويتي في اللجنة الإدارية الوطنية، التي كانت الجهاز التنفيذي والتقريري، انطلاقا من "انتفاضة" 30 يوليوز 1972، الانتفاضة التي كرست بصورة نهائية القطيعة مع الجهاز النقابي وقيادته في الاتحاد المغربي للشغل. لقد أخذت معرفتي بالسي عبد الرحيم تزداد وتتعمق منذ ذلك التاريخ إلى يوم أن زرته، آخر مرة، قبل وفاته بثلاثة أيام، وكانت آثار العياء بادية عليه

بوضوح، ولكنه كان في كامل وعيه، وكان هو هو، كما عرفته دائما، صابرا صامدا رافع الرأس.

ليس المقام هنا مقام الحديث عن السي عبد الرحيم بوصفه أحد أبرز شخصيات الحركة الوطنية المغربية ساهم قبل الاستقلال وبعده في صنع تاريخ المغرب، ولا بوصفه الرجل الذي عانى من "الزمان" بعد الاستقلال معاناة قل مثيلها من خلال قيادته لأكبر حزب للمعارضة الذي جعل شعاره: استمرار حركة التحرير الشعبية، في ظل ظروف معروفة قاسية استهلكت ثلاثين سنة من عمره. إن الوقت ربما لم يحن بعد للحديث عن هذا الجانب من تاريخ السي عبد الرحيم النضالي، ولذلك سنقتصر هنا على إبراز جوانب من شخصيته كقائد حزبي، وبالتالي فالمادة التاريخية التي ستوظف في هذا الحديث سنستقيها من تاريخ الحزب وليس من تاريخ الوطن.

مبدئيا، ليست هناك شخصية واحدة ثابتة للإنسان. فالإنسان كائن يتشخصن باستمرار، حسب المقام وتبعا للزمان، فهو إذن، ذو "شخصيات". وعندما يتعلق الأمر برجل يمارس السياسة فإنه يكون ذا شخصية سياسية، إلى جانب شخصياته الأخرى. والحديث هنا يدور حول شخصيته السياسية التي يمكن القول عنها منذ الآن إنها قمعت شخصياته الأخرى وهيمنت عليها هيمنة مطلقة، على الأقل بعد أن تولى-بمفرده- قيادة الاتحاد منذ 1972. ومع ذلك فإن شخصيته كقائد لحزب المعارضة، وبالتالي سلوكه السياسي بوصفه كذلك، لا يمكن أن تفهم إلا باستحضار شخصياته "التاريخية" الأخرى: شخصية كمناضل وطني في صفوف الحركة الوطنية خلال سنوات الكفاح من أجل الاستقلال أولا، ثم شخصيته كرجل دولة تقلد مناصب عليا أثناء مساهماته القيادية في مفاوضات الاستقلال وخلال عمله داخل الحكومة بعد ذلك ثانيا، ثم أخيرا وثالثا شخصيته كمحام كرس القسم الأعظم من حياته المهنية في الدفاع عن المعتقلين السياسيين سواء على عهد الحماية أو على عهد الاستقلال.

إن شخصية المناضل الوطني، وشخصية رجل دولة، وشخصية المحامي الوطني، هي في الحقيقة-كما تبدو لي شخصيا- المفاتيح الضرورية لفهم شخصيته السياسية كقائد. وعليه فعندما نقول مثلا إن السي عبد الرحيم كان رجل الوطنية، أو كان رجل الديمقراطية، أو كان الرجل الذي يمارس السياسة بأخلاق، أو عندما نلاحظ أن بعض الناس يعتقدون أنهم يفهمون السي عبد الرحيم وأن آخرين يعتقدون أن السي عبد الرحيم لا يفهمهم، أو عندما يؤاخذه بعضهم بأنه يغلب التكتيك على حساب الاستراتيجية، وأنه رجل لا يحسم في الأمور بسرعة ولا بكيفية نهائية، وأنه بالتالي مستعد دائما للحلول الوسطى... فإن صاحب هذه الأقوال والاعتقادات لا يستطيع أن يدعي لها الصحة والمصداقية إلا إذا برهن على أنه صادر عن نظرة ترى شخصية السي عبد الرحيم السياسية، تلك، على أنها جماع وتركيب لشخصياته "التاريخية" التي ذكرنا: شخصيته كرجل قانون، كمحام الخ.

تلك هي الخلاصة العامة التي استخلصتها من معاشرتي الحزبية لهذا الرجل-الرجل بكل معاني الكلمة- والتي تحكم ما أدعيه من المعرفة بشخصيته السياسية. والأمثلة التالية توضح هذه الدعوى وتشهد بصحتها فيما نعتقد.

المثال الأول: 1959

معروف أن السي عبد الرحيم لم يبدأ في الظهور على مسرح "انتفاضة" 15 يناير 1959 إلا بعد بضعة أشهر. وكنت قد سألت في ذلك الوقت، وأنا بجريدة "التحرير"، أحد أعضاء قيادة "الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال" (عبد الرحمان اليوسفي) عن السبب في "غياب" السي عبد الرحيم عن الواجهة، فأجابني: "الأخ عبد الرحيم من عادته "يتأخر" ولكنه في النهاية "يفهم ويتقدم القافلة". وفعلا أكدت التجربة ذلك، فما أن دخل السي عبد الرحيم "المسرح" حتى صار أحد

أبطاله، ليكون بعد ذلك بطله الأول خلال السنوات العشرين الماضي (1972-1992).

ومع ذلك فقد بقيت هناك أشياء كنت أجهلها بصدد موقف السي عبد الرحيم من انتفاضة يناير 1959. لقد علمت فيما بعد أنه كان هو والسي المهدي غير متحمسين بالمرة للقيام بالعملية في ذلك الوقت، لقد كان رأيهما أن الوقت لم يكن قد حان بعد، وأن مصلحة التيار التقدمي داخل حزب الاستقلال تقتضي عدم الاستعجال، بل عليه أن يواصل العمل داخل الحزب إلى أن لا يبقى هناك مجال للعمل. لقد كانا يريان أن هناك معركتين لا معركة واحدة، معركة الحزب ككل ضد خصومه، والمعركة داخل الحزب، وأن الوقت لم يكن قد حان بعد لجعل هذه تقوم مقام تلك. كان هذا هو رأي كل من السي المهدي والسي عبد الرحيم. غير أن قيادة الاتحاد المغربي للشغل وبعض قادة المقاومة كانوا يرون أن لا فائدة في الانتظار بعد فشل محاولات حل أزمة الحزب-وكانت لجنة قد كلفت بذلك فلم تصل إلى نتيجة- فضغطوا... ووافق السي المهدي "والدموع في عينيه" كما حكى لي شاهد عيان، ووافق السي عبد الرحيم موافقة المتضامن غير المقتنع، معززا قرار الموافقة بقوله : "لا يمكن أن أكون إلا مع الطبقة العاملة".

وتمر سنوات وسنوات، والسي عبد الرحيم يسير أزمات الاتحاد ويقود نضاله السياسي، إلى أن دار الحديث في يوم من الأيام في المكتب السياسي، وكنت مازلت عضوا فيه، حديث حر لا أذكر موضوعه، وإذا بالسي عبد الرحيم-الذي نادرا ما يتحدث عن نفسه- يقول لنا: "قلت لهم إذا كان لا بد من العملية (أي انتفاضة 25 يناير 1959) فلتقوموا بها انطلاقا من القاعدة بدل الإعلان عنها من القمة كما تعتزمون. ابدءوا أولا بمؤتمرات إقليمية كمرحلة أولى ثم بعد ذلك يأتي المؤتمر على المستوى الوطني". وذلك ما حصل بالفعل. فقد عقدت اجتماعات في القاعدة-في دور السينما والقاعات العامة- بمعظم المدن المغربية أعلن خلالها عن تأسيس "الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال"، ثم اجتمعت هذه الجامعات

المستقلة، بعد أسابيع، وشكلت "الجماعات المتحدة لحزب الاستقلال"، ثم تشكل منها وممن انضم من أحزاب أخرى (حزب الشورى والحركة الشعبية) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في سبتمبر 1959. وعندما تمت العملية بهذه الصورة أخذ السي عبد الرحيم كامل مكانه ومكانته في القيادة. فجعل حدا نهائيا لذلك "الغياب" الذي أشرنا إليه قبل.

كيف نفهم هذا الموقف من جانب السي عبد الرحيم على ضوء مفاتيح شخصيته السياسية، كما حددناها قبل؟ إنه موقف ثلاثي الأبعاد: إن إلحاح السي عبد الرحيم على مواصلة العمل داخل "الحزب"، ما دام ذلك ممكنا، آخذا بعين الاعتبار معركة الحركة الوطنية ككل قبل أي شيء آخر، لا يمكن تفسيره إلا على ضوء شخصيته كمناضل وطني يعطي الأولوية لـ"العام" على "الخاص"، للقضايا العامة قبل غيرها. أما إلحاحه على "التريث" وعدم الاستعجال فلا يمكن تفسيره إلا من خلال شخصيته كرجل دولة ينظر إلى "العواقب" قبل القيام بأي عمل، مستحضرا إمكانية وقوع "الأسوأ" وليس "الأفضل" فقط. وأما إلحاحه على أن تتم العملية- إذا كان لا بد- انطلاقا من "القواعد"، وابتداء بالمؤتمرات الجهوية، فيجد تفسيره في شخصيته كمحام، كرجل قانون يلتمس الشرعية القانونية لتحركاته، والشرعية القانونية في السياسة مرادفة للديمقراطية. والحوار داخل فكر عبد الرحيم كان يجري دائما بين هذه الأركان الثلاثة: أولوية للعام على الخاص، النظر إلى العواقب، الحرص على الشرعية الديمقراطية. كان رحمه الله مشغولا دوما بإيجاد معادلة تجمع بين هذه الأركان الثلاثة في تحركاته السياسية، سواء على الصعيد الحزبي أو الصعيد الوطني. ومن هنا كانت ممارسته للسياسة معاناة حقيقية، معاناة فكرية ووجدانية، وأيضا عصبية في كثير من الأحيان.

المثال الثاني: 1972

عندما بدأت تظهر بوادر الانفراج السياسي، بعد أحداث الصخيرات 1971 بادرت جماعة من المناضلين في الدار البيضاء والرباط إلى العمل في القواعد استعدادا لاستئناف الاتحاد نشاطه السياسي، ولكن بمعزل عن الجهاز النقابي الذي برهنت التجربة (تجربة 15 سنة) على أن إشراكه أو الاشتراك معه في قيادة النضال السياسي للاتحاد عملية غير ناجحة. وعندما تمكنت هذه الجماعة-التي كان المرحوم عمر بنجلون في مقدمتها- من بعث الحياة في بعض الأجهزة الحزبية، وباتصال مستمر مع السي عبد الرحيم، اقترحَتْ عليه عقد اجتماع للجنة الإدارية الوطنية-بدون حضور الأعضاء المنتمين للجهاز النقابي وكانوا أقلية- والإعلان عن استئناف الاتحاد نشاطه السياسي التنظيمي في إطار قطيعة نهائية مع الجهاز النقابي المشرف على الاتحاد المغربي للشغل. هنا أيضا كان موقف السي عبد الرحيم هو الإلحاح على التريث وعدم الاستعجال ومواصلة العمل في القواعد. غير أن الجماعة التي كانت قد أخذت زمام المبادرة كانت قد قطعت أشواطا هامة في العمل التنظيمي وكان الانتظار وقتا أطول يهدد هذا النشاط التنظيمي بالتراخي والانحلال ومن ثمة بنكسة. كان هذا هو رأينا، على الأقل المرحوم عمر وأنا، فقررنا أن يلح الشهيد عمر على السي عبد الرحيم بقبول عقد اجتماع اللجنة الإدارية في أجل لا يتعدى 30 جوان 1972. ولما تمسك السي عبد الرحيم بالتريث ألمح الشهيد عمر إلى أنه لم يعد يستطيع مواجهة المناضلين بقرار التأخير وأنه يفضل الاستقالة على الانتظار... حينها وافق المرحوم السي عبد الرحيم على عقد اجتماع اللجنة الإدارية الوطنية المقترح يوم 30 يوليوز (أي بعد شهر واحد). وهكذا استأنف الاتحاد نشاطه بإصدار قرارات 30 يوليوز 1972 الشهيرة التي أعلنت عن القطيعة مع الجهاز البرصوي. وقد قررت اللجنة الإدارية الوطنية إضافة أسماء مناضلين معروفين إلى عضويتها كمساعدين إلى حين انعقاد المؤتمر، وكانت لائحتهم قد أعدت قبل الاجتماع، غير أن

السي عبد الرحيم، عندما أخذ يجول ببصره في قاعة الجلسة طلب إضافة آخرين كانوا حاضرين. ثم تمت المصادقة على اللائحة بالإجماع. لقد كان رحمه الله- يريد أن تكون اللجنة الإدارية الوطنية هيأة تمثل جميع الفعاليات "المرئية" منها وغير "المرئية" حتى تحقق الديمقراطية في جسمها وهيكلها قبل غيرها، ولذلك اقترح إضافة أشخاص جدد بمجرد أن أجال بصره في صفوف الحاضرين وتبين له حضور "الفعاليات" المختلفة.

هنا أيضا نجد نفس السلوك من جانب السي عبد الرحيم: لقد ألح على "التريث" لأنه كمناضل وطني ساهم في تأسيس العمل النقابي الوطني بالمغرب أثناء الحماية، وعمل لخدمة مصالح الطبقة العاملة وهو في الحكومة، لم يكن من السهل عليه "الخروج" بحزب سياسي لا صلة له بالطبقة العاملة، فـ"العام" عنده دائما قبل "الخاص".

هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن شخصيته كرجل دولة ينظر دائما إلى العواقب جعله يستحضر في فكره أنه سيكون على الاتحاد، في يوم من الأيام، تأسيس مركزية نقابية خاصة، وهذا ما يتصادم مع مبدأ "وحدة الطبقة العاملة"، فكان لا بد من الاختيار بين "وحدة" في الشكل وتعددية في المضمون، مع جمود، وبين "تعددية" في الشكل ووحدة في المضمون، مع حركية ونضال. ومما ساعد على الاختيار الثاني-أعني على اقتناع السي عبد الرحيم به- تجربة النقابة الوطنية للتعليم التي كانت قد استقلت عن الجهاز النقابي منذ 1966 واستقطبت كافة رجال التعليم- تقريبا- وحققت داخل صفوفهم مبدأ "وحدة الطبقة العاملة" بحركيتها ونضالها. وهكذا فعندما أدخل السي عبد الرحيم هذا العنصر في المعادلة وجد أن تأسيس مركزية نقابية في المستقبل، تكون نواتها "النقابة الوطنية للتعليم" وتكون مثلها حركة ونضالا، عمل من شأنه أن يحقق مبدأ وحدة الطبقة العاملة كما يجب أن يتحقق، أي بالنضال وداخل النضال. تبقى بعد ذلك قضية الشرعية القانونية، الشرعية الديموقراطية، ولتحقيقها في القطاعات المهمة، خاصة الاستراتيجية منها، يجب فسح المجال لقيام

"نقابات وطنية" مستقلة في أهم القطاعات كلما نضج الوضع فيها، وذلك قبل التفكير في الإعلان عن المركزية النقابية. إنها نفس الشرعية الديمقراطية، التي ألح عليها السي عبد الرحيم في عملية "الانفصال" عن الجهاز السياسي التنفيذي المسير في حزب الاستقلال، يلح عليها من جديد في عملية الاستقلال عن الجهاز النقابي المهيمن على الاتحاد المغربي للشغل.

إن عملية التطور تولد "الانشطار" وتبرز الجديد الذي لا بد أن "ينفصل" يوما عن القديم (كانفصال الجنين عن أمه بالولادة). والسي عبد الرحيم كان يحرص على أن يتم "الانفصال" بعد تمام النضج وأن يكون عقد ميلاد المولود الجديد يتوفر على كامل الشرعية، غير قابل للطعن. لقد كان ينظر إلى مسلسل التطور داخل الحركة الوطنية وداخل الحركة النقابية على أنه استمرار لحركة التحرير الشعبية، حركة النضال من أجل الديمقراطية (وبالتالي التحرر من الوصاية والهيمنة) والنضال من أجل العدالة الاجتماعية (وبالتالي التحرر من الانتهازية النقابية).

المثال الثالث: 1973

بعد الاعتقالات الشاملة الواسعة التي تعرض لها مناضلو الاتحاد وأعضاؤه عقب أحداث مارس 1973، الاعتقالات التي شملت جل أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية وآلافا من أعضاء الاتحاد ومناضليه في مختلف الأقاليم (لم يكن هناك في ذلك الوقت مكتب سياسي ولا أمانة عامة. كان الجهاز التنفيذي هو اللجنة الإدارية الوطنية نفسها)، أصبح الاتحاد في حكم المنظمة المحظورة فأغلقت مكاتبه بالشمع في مختلف الأقاليم ووضعت تحت الحراسة فتوقف نشاطه تماما إلى أن كان شهر ديسمبر من نفس السنة (1973) حينما كانت إسبانيا ماضية في مخططها الرامي إلى فصل الساقية الحمراء ووادي الذهب فصلا نهائيا عن المغرب بإعطائهما "حكما ذاتيا"، تمهيدا لخلق دولة مصطنعة تابعة لها. حينئذ وضعت قضية الصحراء نفسها بجد وخطورة على المغرب، فصدرت بعض مؤشرات تشير

إلى احتمال وقوع نوع من الانفراج السياسي، إذ رفع الحظر على مقرات الاتحاد وتم الإعلان على أنه منظمة غير محظورة. إنها الوحدة الوطنية التي أصبحت تفرض نفسها لكي يصبح في الإمكان إنقاذ الساقية الحمراء ووادي الذهب. كان ذاك عقب المقابلة التاريخية التي تمت بينه وبين الملك الراحل جلالة الحسن الثاني في يونيو 1974، والتي على إثرها جمع السي عبد الرحيم من كان من أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية خارج السجن يومئذ (كان المرحوم عمر والأخ اليازغي وآخرون ما زالوا في سجن القنيطرة). تم الاجتماع في منزل أحد أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية بالرباط، وكان في جدول الأعمال نقطتان: إمكانية استئناف نشاط الاتحاد بعد رفع الحظر، وقضية الصحراء. وبخصوص القضية الثانية أخبر السي عبد الرحيم الحاضرين بأن المسؤولين اتصلوا به في شأن الوحدة الوطنية من أجل استرجاع الصحراء، الشيء الذي يعني أنه على الاتحاد، وعلى السي عبد الرحيم بالذات، أن يتجند للقضية. وبعد المناقشة وافق الحاضرون. وتقرر من جهة أخرى البدء في فتح مكاتب الاتحاد.

وقبل رفع الجلسة-وهذا بيت القصيد هنا- طرح بعض الحاضرين قضية أحداث مارس وما نسبته وسائل الإعلام الرسمية والسلطات القضائية من تهم بشأنها للفقيه محمد البصري وبالتالي ما ترتب عن تلك الأحداث من اعتقالات وحظر للاتحاد... الخ. وقد اقترح السي عبد الرحيم تأجيل النظر في هذه القضية إلى اجتماع مقبل لأن جدول الأعمال قد انتهى، ولأن الوقت كان قد قارب منتصف الليل. بعد أسبوع انعقد اجتماع ثان ونوقشت هذه القضية، وحصل اختلاف في شأنها والسي عبد الرحيم ساكت ينصت، إلى أن تحدث كل من رغب في الكلام، ثم قال، "على كل حال.. لا بد من معرفة رأي المناضلين والمقاومين وجميع من له رأي في هذه القضية من الاتحاديين". وتكلف من يقوم بمهمة استطلاع رأي "الجميع" بواسطة الاتصال المباشر.. وكانت النتيجة: صرف النظر عن القضية نهائيا.

هنا أيضا نجد أنفسنا أمام موقف ثلاثي الأبعاد من طرف السي عبد الرحيم: موقف المناضل الوطني الذي لا يمكن أن يرفض أو يعتذر أو يتلكأ عندما يتعلق الأمر بقضية وطنية (قضية الصحراء) ولا أن يتنكر للماضي الوطني لأي شخص ولا لنضاله من أجل الديمقراطية والعدالة بسبب خطأ ظرفي أو بسبب سوء تدبير أو تقدير مشروط بظروفه. إن "العام" هنا وهناك هو المعتبر في نظر السي عبد الرحيم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك دائما "النظر في العواقب": ماذا ستكون العاقبة- وطنيا أولا وقبل كل شيء- لو تأخرنا ولو لحظة واحدة في الانخراط في التعبئة من أجل قضية وحدتنا الترابية؟ لا.. إننا يجب أن نكون في المقدمة... ثم ماذا ستكون العاقبة-وطنيا وحزبيا- لو أننا فعلنا شيئا آخر غير المطالبة بالعفو الشامل على كافة المعتقلين والمغتربين. إن ذلك ما يفرضه موقف المناضل الوطني. أما موقف المحامي، الذي يطلب دائما الشرعية القانونية فقد تجلى بخصوص قضية الصحراء، في قبوله السفر إلى عدة أقطار لشرح قضية الصحراء-ضمن وفود رسمية وطنية أولا، ثم -وهذا من ابتكاراته- اقتراحه طرح القضية على محكمة العدل الدولية بواسطة الأمم المتحدة. وتجلى موقف المحامي في القضية الثانية بالارتفاع بها من "الخاص" (سلبيا) إلى "العام" (إيجابيا)، بعد استطلاع رأي الاتحاديين (الشرعية الديمقراطية)، فوضع المسألة في إطارها الحقيقي، إطار المطالبة بالعفو الشامل لجميع المعتقلين السياسيين والمغتربين. لقد اعتاد السي عبد الرحيم أن يلبس جبته كمحام للدفاع عن المتهمين في القضايا السياسية، وسبق له أن دافع عن الفقيه البصري حين حكم عليه بالإعدام في محاكمات سابقة التمس له البراءة ثم طالب بالعفو الشامل وتحقق العفو في شخص الفقيه نفسه، فكيف يمكن إذن أن ينتظر منه أحد أن "يقلب البذلة"؟ إن وفاء السي عبد الرحيم لرفاقه في الوطنية والنضال لا يعدله أي وفاء، "فأما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض" (قرآن كريم).

المثال الرابع :1981

عندما بدأ "النزاع" يستفحل داخل الحزب بين بعض أعضاء اللجنة الإدارية وآخرين من اللجنة نفسها كلفت من طرف المكتب السياسي-الذي كنت عضوا فيه- ومن طرف السي عبد الرحيم شخصيا بكيفية خاصة، بالعمل على "حل المشكل" في إطار تجاوزه. وكنت أعرف أصول "النزاع" وكنت أراه شيئا طبيعيا في حزب يريد أن يجعل نفسه بوتقة وطنية تتفاعل فيها مختلف شخصيات المناضلين الذين اختاروا "الاتحاد".. وكنت أعرف أنه لم تكن هناك-في نظري- قضايا، في هذا النزاع، تستحق مني أن أتخذ موقفا من هذا الجانب أو ذاك. كان الأمر-في نظري- يتعلق بسوء فهم لشخصية السي عبد الرحيم وبسوء تفاهم بين مناضلين مرجعه قضايا جانبية في نهاية المطاف. لقد حرصت إذن على فهم وتفهم كل طرف، والإنصات للجميع.. شهورا. وقد كلفني ذلك مزيدا من التدهور في صحتي. وقد تطور الوضع إلى أن اضطر المكتب السياسي إلى إصدار قرار بالطرد في بعض أعضاء الشبيبة نظرا لممارسات غير مسؤولة، وذلك بعد الإنصات إليهم وتمكينهم من شرح موقفهم والدفاع عن أنفسهم. ومع ذلك كان "حل المشكل" يقتضي-فيما يقتضيه- تراجع المكتب السياسي عن هذا القرار. وبعد أن درسنا المسألة اتفق المكتب السياسي على التدابير التي من شأنها أن تحقق الحل المطلوب، بما في ذلك إلغاء قرار الطرد ذاك، وكلفت بالعمل على هذا الأساس. وقد حرصت بعد قرار المكتب السياسي على أخذ "التفويض" الكامل من السي عبد الرحيم بوصفه الكاتب الأول، فزرته في منزله وشرطت ذلك، فوافق بكل انشراح وسرور، لأن ما كان يهمه هو الإسراع في تجاوز هذا "المشكل" الذي يعوق اشتغال الاتحاد بما هو أهم. كان "ما هو أهم" هو المعتبر دوما عند السي عبد الرحيم لدى كل قضية. و"ما هو أهم" عنده هو "العام" وليس "الخاص"... هو الكفاح الوطني والصراع داخل المجتمع وليس الصراع داخل الحزب.

سارت الأمور وفق الخطة المرسومة والحلول المقترحة وجاء موعد حل المشكل، باتفاق جميع الأطراف.. وقد فوجئت قبيل انعقاد اللجنة الإدارية وأثناء انعقادها، وبعد رفع جلستها الأولى ليلة السبت/الأحد، فوجئت بأن الأطراف لم تحترم الاتفاق، إذ أصر كل طرف على إدخال تعديلات على مقترح الحل الذي سبق أن وافق عليه، فوجدت نفسي، مرة أخرى، أمام خطر الرجوع إلى نقطة الصفر وأدركت أني أحاول عبثا... وأن صخرة "سيزيف" ستبقى على حالها، لا تصل إلى قمة الجبل حتى تنقلب منه وتسقط إلى أسفل.. فكان الحل هو الاعتراف بالفشل واستخلاص النتيجة. ومن هنا كتبت رسالة استقالتي من المكتب السياسي واللجنة الإدارية وبعثتها إلى المكتب السياسي وطلبت قراءتها في اللجنة الإدارية. قرئت رسالة استقالتي على اللجنة الإدارية في صباح "الأحد" وسكت الجميع وكان ذلك هو "الحل".

بعد يومين أو ثلاثة زرت السي عبد الرحيم في منزله وشرحت له موقفي وحالتي الصحية ورغبتي في الانصراف للعمل الفكري. استمع إلي طويلا كعادته ثم قال: "ولماذا لم تكتف بالاستقالة من المكتب السياسي وحده"، قلت: "إن عدم الاستقالة من اللجنة الإدارية معناه ترك باب خط الرجعة مفتوحا". فلم يزد على أن قال: "والسلام". ثم أضاف: "الحقيقة أنني لم أكن أعتقد أنك كنت جادا عندما هددت بتقديم استقالتك" (وذلك أثناء جلسة عقدها المكتب السياسي قبيل الالتحاق باجتماع اللجنة الإدارية المذكور). وعندما خرجت رافقني إلى الباب كعادته وقال لي: "استمر على الأقل في "الإطلال" على الجريدة". فقلت له: "لا أعتقد أنني أستطيع، فصحتي لا تسمح"، فما زاد على أن قال، وهو يودعني: "على كل حال لا تغب عني".

فعلا حرصت على الاستمرار في زيارته مرة كل أسبوع أو أسبوعين حسب الظروف، إلى أن كانت آخر زيارة قبل وفاته بثلاثة أيام. كان جالسا متكئا على كرسي في غرفة نومه والعياء باد عليه. تكلم قليلا، وهو عادة لا يتكلم كثيرا، قال: "لقد أصبحت أشعر بصعوبة التنفس، ولا أمشي إلا

بمشقة". وبعد كلام من جانبي توخيت منه الرفع من معنويته-والحقيقة أن معنويته كانت مرتفعة فعلا- قال: "على كل حال إن الصراع يجري بين السرطان والجسم". وبعد كلام من جانبي حول الموضوع سكت طويلا ثم قال، وقد توجه إلي بكامل رأسه: "لقد كلمني الفقيه البصري مرتين من باريس يسأل عن صحتي". ثم سكت وأضاف: "وهذا ما كان".

غادرت السي عبد الرحيم بعد أن ودعته وأنا شبه يائس.

لقد قررت إدراج هذه التفاصيل في هذا المقال أولا لأني كنت قد وعدت في رسالة استقالتي أنني سأشرح أسبابها في الوقت المناسب فكان ذلك وعدا لابد من الوفاء به. وأعتقد أنه حان الوقت لإنصاف السي عبد الرحيم في هذا الموضوع موضوع "الأزمة" الداخلية التي عاشها الاتحاد والتي أشرت إليها، وما سأقوله عنها بصدد موقف السي عبد الرحيم، ينطبق أيضا على "الأزمة" المشابهة التي عاشها الحزب بعد ذلك وخاصة بعد المؤتمر الأخير (= نشر هذا النص يوم 7 فبراير 1992، وإذن فالمقصود بـ"المؤتمر الأخير" هو الخامس 1989).

إن شخصية السي عبد الرحيم كمناضل وطني جعلته يحرص دائما على وحدة الحزب، على علاج مشاكله الداخلية بالتي هي أحسن وبصبر وأناة، واضعا في اعتباره أن "الاتحاد" هو فعلا اتحاد بين فئات وعقليات وشخصيات ومصالح. وأنه يعكس بصدق واقع المجتمع المغربي. ولذلك فقد كان "ما هو أهم" هو عنده الأهم. "العام" هو الأهم.

أما شخصيته كرجل دولة يستحضر "العواقب" دائما فقد جعلته يتردد طويلا وطويلا في اتخاذ أي قرار سلبي داخل أي كان في الحزب. وهو لم يوافق على قرار "الطرد" في حق أفراد من الشبيبة إلا بعد.. وبعد.. ثم لم يتردد في الموافقة على قرار إلغاء الطرد واستعادة الوحدة داخل فصائل الحزب. ولكنه عندما رأى أن ردود الفعل ستؤدي إلى تجميد أعضاء آخرين لنشاطهم احتجاجا، اضطر إلى التفكير في تعديلات تجعل رفع قرار الطرد يتم على مراحل وحسب كل حالة!

أما شخصيته كمحام فقد لمستها بعمق حينما جعلني أفهم منه أنه لو كان هو في مكاني لقدم استقالته كما فعلت. لقد نصب نفسه مدافعا عني أمام نفسه فاختار أن يقف لجانب "الحق" حتى ولو كان ذلك على حساب رغبته في أن لا أستقيل

ثوابت في تفكير وسلوك السي عبد الرحيم:

تلك كانت أمثلة، مجرد أمثلة، اخترتها من الحياة الداخلية للحزب توضيحا لخصائص شخصية السي عبد الرحيم السياسية، وآمل أن يأتي "وقت" يسمح باختيار أمثلة من الحياة السياسية الوطنية.

ومهما يكن فإن احتكاكي بالسي عبد الرحيم طوال السنوات العشرين الماضية، احتكاكا متواصلا وعن قرب، يسمح لي-فيما أعتقد- باستخلاص جملة من الثوابت في شخصيته السياسية، هي:

1 ـ إنه كان يمارس السياسة بأخلاق، بتعفف ومروءة وكرامة. أستطيع أن أشهد شهادة صدق وحق أني لم أسمع منه قط كلمة غير لائقة في حق أي شخص، سواء كان هذا الشخص ينصب نفسه خصما سياسيا له على مستوى "الاتحاد" أو على المستوى الوطني. لقد كان يغضب، وكان يتوتر، وكانت معاشرته صعبة أحيانا، ولكن لسانه، في جميع الظروف ومهما كانت الظروف كان لسانا نظيفا لا ينطق بكلمة سوء في حق أي شخص، بل نادرا جدا ما تسمعه يؤاخذ هذا الشخص أو ذاك على موقفه. لقد كان دائما يحاول أن يتفهم الآخر ويجد المبررات لسلوكه، وكما يقول الفقهاء كان دائم "الاعتذار" للناس، أي يتلمس لهم أعذارا فلا يلومهم.

2 ـ مع أن "الكذب" جزء لا يتجزأ من العمل السياسي، كما يقال عادة، وخاصة منذ مكيافيلي، فإن السي عبد الرحيم لم يكن يمارس هذا النوع من السياسة. إنه لم يكن يراوغ، ولم يكن يكذب ولم يكن يهرب. بل كان يتوخى الصدق دائما ويواجه دائما، وإذا اقتضى منه الموقف اللجوء إلى التحدي فعل ولم يتردد. وإذا كان خصمه "يلعب" فإن "لعب" السي عبد الرحيم كان كبيرا، كبيرا كـ "لعب" أبطال الشطرنج، وأكثر ما كان يثير اشمئزازه أن يعمد الخصم

إلى "خرق قواعد اللعب".. وفي هذه الحالة لم يكن يغضب.. وإنما كان يكتفي بشيء من الابتسامة الساخرة.

3 ـ إن أكثر ما كان يوتره أن يخطئ "الآخر" في فهمه، سواء كان هذا "الآخر" صديقا حليفا أم كان خصما منافسا. تماما مثلما كان يتضايق جدا، وبصمت، حينما يسمع أحدا يكرر على مسامعه "البديهيات" (كما أشار إلى ذلك السي عبد الرحمان في كلمته التأبينية)، أو يعامله أحد، عند الحديث معه، معاملة من لا يفهم بـ "الغمزة". والحق أن أكثر ما كان يعاني منه في صمت وقلق داخلي-إزاء الأصدقاء خاصة- هو عدم ارتفاع مخاطبه بخطابه إلى مستواه، مستوى السي عبد الرحيم في التفكير والفهم، إلى مستواه في "لاعب الشطرنج"...

أما حرصه على "الشرعية القانونية الديمقراطية" فيمتد حتى إلى آليات خطابه. كان يلجأ مع المناضلين إلى طريقة في الحوار يتوخى منها أن يأتي من عندهم ما يريد أن يصل إليه من نتائج (حوار سقراطي). وبما أن المناضلين الاتحاديين معارضون في خطابهم-في الغالب- فقد كان يلجأ في البداية إلى تبني موقف ينتظر منه أن يؤيده طرف ويعارضه طرف. وبدل أن يواجه المعارضين يتبنى مؤقتا موقف المؤيدين فسيرون معه وهم فرحون ولكن "لا يفهمون". ثم يشرع في إيراد الحجج التي تضعف من هذا الموقف. فإذا أبدى أحدهم اعتراضا خارج "الفهم"، يتوتر السي عبد الرحيم ويدور دورة بزاوية 180 درجة ويتركه وراءه. أما المعارضون فيتنفسون الصعداء ويوافقون بدون الحاجة إلى مناقشة!

كانت له في هذا المجال "لغة" خاصة: كان الشهيد المهدي إذا قال أثناء الحديث أو المناقشة: "والسلام"، فالغالب أنه يريد أحد أمرين: إما الكف عن الكلام لأنه مستعجل يريد الانصراف. وإما الانتقال من الكلام إلى العمل. أما السي عبد الرحيم-الذي كان هو الآخر يكثر من "والسلام"- فكان يعني بها: "أنا موافق رغم أني غير مقتنع". أما إذا قال: " وهذا ما كان"، فمعنى ذلك أنه على المخاطب أن لا ينتظر جديدا في القريب العاجل. وأما إذا قال: "وعلى كل حال"، فمعنى ذلك أن المسألة ما زال فيها أخذ ورد، وأن الأمر لم ينته بعد.

إنها لغة رجل دولة، لغة الديبلوماسي من المستوى الرفيع، الديبلوماسي الذي يزن كلامه بميزان الذهب. ولذلك كان يفضل السكوت والإنصات، لا يتكلم إلا بمقدار وعند الحاجة، وبخطاب "مفتوح" يقول الشيء وخلافه في آن واحد! كان الكلام عنده رسالة، فكان يحسب الحساب لكل القراءات والتأويلات التي يمكن أن تخطر في ذهن القارئ. لقد عبر عن الطيبوبة والحذر اللذين يمتزجان في شخصيته السياسية، عبر ذات يوم عن ذلك بالقول: "يجب أن نتصرف بحسن نية سيئة"، أي أن نجمع بين الحذر وحسن النية.

حدث ذات يوم أن كنا معه في "حديث حر"، خلال اجتماعنا عنده في منزله-كأعضاء المكتب سياسي- وفي لحظة من اللحظات سكت وطال سكوته، وهو كمن لا يسمع ما يقال، ووجهه حديدي صلب. ثم فجأة حرك رأسه بهدوء إلى أمام وإلى خلف مرتين أو ثلاثا، ثم قال: "... هذا الزمان لا يوافق ولا يفارق، والعياذ بالله". نظر بعضنا إلى بعض مبتسمين ابتسامة دهشة وتساؤل ثم قال، "وهذا ما كان"!

كان رحمه الله رجلا عظيما. ومع كل عظمته وشموخه كان متواضعا محتشما إلى حد الخجل. لم أسمع منه كلمة تفيد نوعا من المدح لنفسه ولا لغيره، إذا كان هذا الغير حاضرا. وحتى في غياب الممدوح كان لا يسرف، كان يقتصر على ما قل ودل. كان من أصعب الأمور عليه أن يكون في وضع يجد فيه نفسه مضطرا إلى مدح شخص في وجهه-ولو بكلمة- وهو لا يفعل ذلك إلا إذا شعر أن الواجب يفرض فرضا أن يقول تلك الكلمة.

وبعد، فقد قرأت كثيرا من الكلام حول معنى "المروءة" في اللغة العربية، وكانت كلمة "المروءة" في ذهني أغنى من كل الشروح والتفسيرات لأنها في نظري ليست مفهوما مجردا قابلا للحد والتعريف، بل هي جماع صفات وأخلاق لا تدرك إلا مشخصة في شخص. والسي عبد الرحيم هو من الأشخاص القلائل جدا الذين تدفعني شخصيتهم إلى استحضار معنى "المروءة" وقراءتها مشخصة فيهم.

رحمه الله، كان يجسم المروءة.. المروءة بكامل معانيها.

الدار البيضاء في 1992/2/3

إضافات وملاحق ...

مشاكل داخلية .. وثلاثة استقالات!

أ- إضافات ...

في إطار الإخلاص لروح المرحوم عبد الرحيم وإبرازا لحقيقة مواقفه من "الخلافات" داخل الاتحاد بعد المؤتمر الاستثنائي، أرى من الواجب إضافة الشهادات التالية:

1- الشهيد عمر كان عازما على تقديم استقالته ...

عندما صغنا نص القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي في المؤتمر الاستثنائي حرصنا على أن يكون الكاتب الأول هو وحده الناطق باسم الاتحاد، على الصعيد الحزبي وعلى الصعيد الوطني. وقد سارت الأمور على ما يرام في الشهور الستة الأولى التي تلت المؤتمر. لقد كان المرحوم عبد الرحيم يترأس اللجنة الإدارية ويرد بنفسه على الأسئلة والاعتراضات، إلى أن يرفع الجلسة. بمعنى أنه لم يكن أحد من أعضاء المكتب السياسي يتناول الكلمة إلا نادرا، ويكون ذلك بتكليف سابق من المكتب السياسي ككل أو بطلب من الكاتب الأول حين الاجتماع. ومع مرور الوقت بدأ الأخ اليازغي يبادر ويأخذ الكلمة مباشرة بعد انتهاء المرحوم عبد الرحيم من عرضه، وذلك من أجل

إصدار توجيهات تنظيمية أو الإدلاء بتعليق الخ. أما أنا شخصيا فلم يكن يعني ذلك بالنسبة لي شيئا، وإن كنت أرى فيه فضولا غير لائق، إذ كنت أتساءل: ماذا سيكون عليه الحال لو سلك كل منا نحن أعضاء المكتب السياسي نفس المسلك؟!

غير أن الشهيد عمر فاجأني مرة، ونحن في طريقنا إلى الرباط لحضور اجتماع المكتب السياسي وكنا نركب سيارته، بما يلي: قال لي "ما رأيك في سلوك اليازغي؟ وأوضح لي ما يقصد. قلت أنا شخصيا كنت أفضل أن يسكت إلى أن يطلب منه أن يتكلم كما نفعل جميعا. ثم أضفت ولكن لا أعتقد أن المسألة فيها ما يستحق الاهتمام. سكت الشهيد عمر. وفي اجتماع اللجنة الإدارية الموالي صدر عن اليازغي نفس الشيء. وتكرر الأمر. وذات يوم قبل شهر تقريبا من اغتياله أثار معي الشهيد الموضوع بحدة أكبر، ونحن في طريقنا إلى الرباط على سيارتي هذه المرة، وقال لي "أنا أفكر في تقديم استقالتي"، ثم أقسم أنه سيفعل ذلك قريبا، احتجاجا على مبادرات اليازغي غير المرخص بها. وبصعوبة كبيرة أقنعته على تأجيل المسألة إلى حين. أخبرت المرحوم بالأمر فعلق قائلا: مبدئيا، عمر معه الحق. ولكن يجب أن لا يذهب به الأمر إلى هذا الحد. ثم أضاف ما معناه: حاول من جهتك أن تخفف من غضب عمر وسأعمل من جهتي على إفهام اليازغي أن تصرفه غير قانوني...

2- الشهيد عمر يطرح مسألة مالية الحزب ...

كان الشهيد عمر قد أثار في تلك الأثناء مسألة ميزانية الحزب، إذ لم يكن المكتب السياسي قد تلقى في شأنها أي تقرير من الأخ اليازغي الذي كان يقوم بمهام "القابض" و"الآمر بالصرف". ولحل

المشكل اقترح المرحوم عبد الرحيم تكليف الأخوين عمر واليازغي بعقد لقاءات وتهيئ تقرير في الموضوع، لكن الشهيد عمر قاطع تلك اللقاءات بعد مدة قصيرة. ولما سألته عن السبب قال: "لا يمكن الوصول إلى نتيجة مع هذا الرجل".

وفي زيارة خاصة للسي عبد الرحيم اقترح علي المرحوم أن أحل محل عمر وأواصل مع الأخ اليازغي نفس المهمة فاعتذرت. فلما سألني عن السبب قلت له: "لقد قررت أن لا أخوض في المسائل المالية الخاصة بالحزب، وهذا منذ بداية تحملي للمسؤوليات فيه. ثم أضفت: أما بخصوص المشكل المطروح فأنا أنظر إليه من زاوية أننا كنا، وما زلنا، حزبا يعتمد في ماليته على التبرعات والمساندات، والغالب أن الذين يقدمونها لا يرغبون في أن تعرف أسماءهم، وبالتالي فالذي يتلقى هذه التبرعات والمساندات لا يمكن أن يكون له رقيب إلا ضميره، سواء في الأخذ أو الصرف. فالمسألة إذن مسألة ثقة. والاتحاديون جميعا يثقون فيك أنت. قال: "وأنا أيضا لا أعرف شيئا عن هذه الحسابات. ليست لدي معلومات دقيقة لا عن الداخل ولا عن المصاريف. المسألة مسألة ثقة كما قلت. وكل موكول إلى ضميره"[1]

– أثيرت مسألة "ميزانية الحزب" مرة أخرى بعد وفاة الشهيد عمر وكلف الأخ منصور والأخ الحبيب الشرقاوي بمراجعة الحسابات مع الأخ فرج فلم يصلا إلى نتيجة، لأنه كان يبرر كل مسألة بكونه ينفذ أوامر اليازغي، منه يأخذ وبتعليماته يتصرف!

3- عندما اقترحت إسناد إدارة المحرر للأخ منصور ...

بعد وفاة الشهيد عمر أسند المكتب السياسي إدارة "المحرر" إلى الأخ اليازغي. وبعد بضعة أشهر ظهرت حركة اعتراضية داخل الحزب، وقيل يومها إن بعض القائمين بها كانوا "مرتبطين" بجهات حزبية في الخارج كانت تعارض المكتب السياسي. ومهما كان الأمر فقد أخذ بعض المناضلين من هذا "الجانب المعارض" يركزون نقدهم للمكتب السياسي على ما كانوا يسمونه بـ "تصرفات" مدير جريدة الحزب، من أنه يتصرف في ميزانيتها بدون رقيب وأنه يلجأ إلى ما يعبر عنه بـ"المحاباة" في إطار "الزبونية" و"الاستتباع"...

ولجعل حد لهذه الادعاءات وسحب البساط على مثل هذه الانتقادات ناقشت الأمر مع الأخ الحبيب الفرقاني والأخ منصور ونحن على سيارة هذا الأخير في طريقنا إلى الرباط لحضور اجتماع المكتب السياسي. وقد قلت لهما إن أحسن وسيلة لجعل حد لهذه الأقاويل هي تحويل إدارة الجريدة من الأخ اليازغي إليك الأخ منصور، ورئاسة التحرير إليك، الأخ الفرقاني. وسأبقى أنا كما كنت دائما مشرفا على التوجيه. سكت الأخوان منصور والفرقاني، ففهمت من سكوتهما أنهما موافقان. وعندما اجتمعنا في المكتب السياسي طرحت اقتراحي كما أخبرت به الأخوين المذكورين. فلم يعارض أحد. وقال عبد الرحيم موجها الكلام للأخ اليازغي: "إذن قم غدا بالإجراءات القانونية لتحويل إدارة الجريدة للأخ منصور". فأجاب: "طيب". وهنا أخذ الأخ منصور الكلمة ليطلب إعفاءه من هذه المهمة لأن وقته لا يسمح له بذلك. سكت الجميع. وانتقلنا إلى موضوع آخر في جدول الأعمال.

4- المرحوم عبد الرحيم يقترح الأخ عبد الرحمان كاتبا أولا ...

من المسائل المهمة التي كنا قررنا متابعتها منذ الاجتماع الأول للمكتب السياسي عقب المؤتمر الاستثنائي مسألة عودة المغتربين وعلى رأسهم الذين كانوا يتقلدون مهام حزبية منذ المؤتمر الثاني. وجميعهم كان قد صدرت في حقهم أحكام قاسية تصل إلى الإعدام بالنسبة لبعضهم. كانت الخطة التي قررنا اتباعها هي أن نكلف هؤلاء الإخوان بمهمة تمثيل الاتحاد في الخارج كوسيلة لإشراكهم معنا وفسح المجال لعودتهم حينما تحين الفرصة. وهكذا بدأنا بالأخ مولاي المهدي العلوي الذي أعلنا أنه يمثل الاتحاد في الخارج، فقام بهذه المهمة، ثم لما جاءت فرصة المؤتمر الثالث طلبنا منه-وله- الدخول فدخل. والشيء نفسه كان مع الأخ عبد الرحمان اليوسفي، فقد قررنا في المكتب السياسي قبيل المؤتمر الثالث أن نطلب منه الدخول بمناسبة المؤتمر. واقترح المرحوم عبد الرحيم أن ألتحق به بمدريد لإقناعه بالدخول. كان هذا في اجتماع المكتب السياسي. وقبل أن أغادر إلى مدريد زرت المرحوم عبد الرحيم في منزله وبحثنا مسألة عودة الأخ عبد الرحمان بتفصيل. وكان مما قاله لي وهو في حالة تأثر: "الله يخليك، حاول أن تقنعه ليدخل ويتولى مهام الكاتب الأول، أما أنا فإني أشعر بالتعب، وإذا كان لا بد من استمرار حضوري معكم فعينوني رئيسا شرفيا". عارضت هذا الاقتراح وطلبت منه البقاء كاتبا أولا، باعتبار أن دخول الأخ عبد الرحمان-إذا وافق- لا يلزم عنه مثل هذا التغيير.

سافرت إلى مدريد وفوجئت في المطار بالأخ فرج ذاهبا هو الآخر إلى مدريد ليزور السي عبد الرحمان. فهمت "الموضوع"، فسكت. ولما

وصلنا حرصت على لقاء الأخ عبد الرحمان منفردا وأفهمته مهمة الأخ فرج، فاتفقنا على أن لا نتكلم في أي شيء بمحضره وأن نستيقظ صباح اليوم التالي في الخامسة صباحا ... وكذلك كان. حاولت إقناعه بالدخول فاعتذر بكون الوقت لم يحن بعد، وأنه لابد من اعتبار الإخوان الآخرين المغتربين الخ. وعندما عدت أخبرت المرحوم عبد الرحيم بما دار بيني وبين الأخ عبد الرحمان. وأطلعته على قصة "مرافقة" الأخ فرج لي... ثم طرحت القضية في اجتماع المكتب السياسي بمحضر من بعثه. وكان مني ما كان يجب أن يكون!

5- قصة البيان السياسي للمؤتمر الثالث ...

ولما كان الشيء بالشيء يذكر فإني أجد نفسي أمام حادث مماثل ينبعث من تلافيف الذاكرة انبعاثا. قبل أن أسافر للقاء الأخ عبد الرحمان في مدريد كنت قد كتبت مشروع التقرير التوجيهي العام الذي سيلقيه المرحوم عبد الرحيم في المؤتمر (الثالث) كما كتبت البيان السياسي الذي سيطرح على المؤتمر السياسي وذهبت بهما إلى المرحوم. أما التقرير التوجيهي فقد قرأته عليه رغم طوله، فوافق عليه بدون تعديل يذكر. وأما البيان السياسي فقد تركته عنده على أن أعود إليه قبل سفري ليعطيني رأيه فيه. وعندما عدت إليه قبل سفري وسألته عن رأيه في البيان قال لي: لم أتمم قراءته كله، المهم ادفعوه للترجمة إلى الفرنسية حتى لا نتأخر. ذهبت إلى الأخ اليازغي حاملا البيان معي وأخبرته بما قال عبد الرحيم واتفقنا على أن يقوم الأخ خالد عليوة بترجمته. ثم التقينا صباح الغد وقلت له كيف وجدت البيان فأجاب بتأثر واضح: "هائل". ثم سافرت إلى مدريد بعد يومين للقاء الأخ عبد الرحمان.

وانعقد المؤتمر وقرأت البيان السياسي، وقامت "هيلالا" في البوليس ولدى بعض أعضاء المكتب السياسي فضلا عن بعض "الأطر...". المهم أني اكتشفت بعد أسبوع أن بعضهم كان يعتقد أن البيان السياسي كتبته بعد لقائي مع الأخ عبد الرحمان وأنه هو الذي يرجع إليه ما اعتبروه في البيان "لهجة عنيفة" ... اجتمعنا كمكتب سياسي، في منزل المرحوم عبد الرحيم، بعد رجوعي من مدريد، وأخبرتهم بموقف السي عبد الرحمان من الدخول في ذلك الوقت. وعندما خرجنا من الاجتماع ونحن على وشك الافتراق في باب منزل المرحوم قلت بصوت مرتفع-متعمدا- لقد نسيت أن آخذ معي نسخة من البيان السياسي إلى السي عبد الرحمان، ولكني حكيت له مضمونه. ... هنا "قفز" أحدهم وصاح "هاهو يقول إنه كتب البيان قبل أن يسافر إلى السي عبد الرحمان!" ! ابتسمت... وودعت...ونحن : "في باب الدار"... وعندما زرت المرحوم منفردا بعد أيام وحكيت له الحكاية اقتصر رحمه الله على القول : "ما تديهاش فيهم".

6- المرحوم عبد الرحيم يقترح بنعمرو ... في المكتب السياسي!

قبل المؤتمر الثالث بأسابيع فوجئت بالأخ عبد الرحيم يقترح علينا في المكتب السياسي حل المشكل مع الإخوان بنعمرو والآخرين باقتراح كل من الأخ بنعمرو والمرحوم الصادق العربي والأخ أحمد بنجلون أعضاء في المكتب السياسي، حين المؤتمر الثالث. لم يعترض أحد. كان علي أن أبلغ الاقتراح للإخوان المعنيين كجزء من الحل لـ"الخلاف" داخل الحزب، باعتبار أنهم بعضويتهم في المكتب السياسي سيطرحون وجهة نظرهم الخ.

قمت بإبلاغهم وإقناعهم فوافقوا. وبعد أيام زرت المرحوم عبد الرحيم لإبلاغه بالنتيجة. ولشدما كانت دهشتي عندما طرح علي هذا السؤال، قال: "ما رأيك في فلان؟". قلت : هذا صديقي من زمان، وهو رجل صادق صدوق... فقال: ما معناه: جاءني وأخبرني أن المحامين الاتحاديين يطعنون في الصادق العربي لكونه لا يترفع في المهنة من أخذ قضايا لا تليق...لم أنبس ببنت شفة. فقد فهمت ما حدث وكيف حدث! قلت له ليس هناك مشكل. سنقتصر على عضوية بنعمرو وبنجلون في المكتب السياسي...

أقنعت الإخوان بالتعديل الذي حصل. فلم يعترضوا، ولم يكون على بينة من سبب التعديل.

7- المرحوم عبد الرحيم يقترح إجازة لمدة سنتين ...لليازغي !

كنت ذات مساء في زيارة خاصة للمرحوم. وبعد مدة دخل علينا الأخ الحبيب الفرقاني في زيارة، فجلس معنا ونحن ندردش وكان الموضوع هو مشكل "الخلاف" في الحزب. قال لي المرحوم عبد الرحيم، والأخ الفرقاني حاضر يسمع: "يظهر لي أنه لحل المشكل يجب أن نطلب من السي محمد (اليازغي) أن يأخذ إجازة لمدة سنتين يترك فيها شؤون الحزب حتى تستقر الأمور"! بادرت في الحين قائلا: هذا ليس حلا. ولا أوافق عليه؟ قال: لماذا؟ قلت: "ومن يقوم لك مقام السي محمد؟"، هذا غير ممكن. فهم وسكت. أما الأخ الحبيب فكان ينصت ولم يتدخل...

8- عندما اقترح أحد الإخوان اتخاذ موقف من الأخ البصري ...

كنا في اجتماع للمكتب السياسي في منزل المرحوم عبد اللطيف بن جلون بالدار البيضاء (سنة 1979 -إذا لم تخني الذاكرة). كان

الوقت ظهرا. وعندما انتقلنا إلى مائدة الطعام (على الكراسي) للغذاء، واصلنا الدردشة، وكان الفقيه البصري قد نُشِر له حوار في إحدى الصحف العربية خارج المغرب. وقد ورد في هذا الحوار على لسانه ما يفيد أنه برئ من المسؤولية عن مواقف الاتحاد في ذلك الوقت. وتعليقا على هذا التصريح قال أحد أعضاء المكتب السياسي: "هذا رجل يتبرأ من الاتحاد فلنبرئه بإعلان عدم انتمائه له". سكت الجميع. ثم أخذت الكلمة وقلت بنوع من الهزل : "الصيد ثمين ولا بد من أن نقبض الثمن أولا!"، ثم توجهت لصاحب الاقتراح سائلا: "هل هناك ثمن؟ الدنيا بيع وشراء!".

تدخل المرحوم عبد الرحيم وصرف الكلام إلى موضوع آخر.

9- المرحوم يقترح التحاق الأخ بنسعيد بالمكتب السياسي...

كنت بصدد زيارة باريس-أو المرور منها، لا أذكر بالضبط- فزرت المرحوم عبد الرحيم وأخبرته بذلك فكان مما طلبه مني محاولة إقناع الأخ محمد بنسعيد بضرورة مراجعة موقفه من قضية الصحراء. وكان الأخ بنسعيد آنذاك -هو ومنظمة 23 مارس التي كان يرأسها- غير متفق مع موقف الاتحاد من قضية الصحراء الرافض للاستفتاء فيها والمناهض لما سمي بـ"الجمهورية الصحراوية". كان الأخ بنسعيد كما هو معلوم من قادة جيش التحرير وكان على رأس القوات التي خاضت معارك في الساقية الحمراء ووادي الذهب، وقد حررتهما أو كادت كما هو معروف، كما كان الأخ بنسعيد من العناصر البارزة والهامة التي ساهمت في انتفاضة 25 يناير 1959 وتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فكانت تربطني به منذ ذلك الوقت علاقة صداقة خاصة إلى أن اضطر إلى الغربة.

المهم التقيت الأخ بنسعيد في باريس وعقدنا عدة اجتماعات ناقشنا فيها الموقف الواجب اتخاذه من قضية الصحراء، وصادف أن كان يفكر هو ومنظمته في تغيير موقفهم بما ينسجم مع الإجماع الوطني. وهكذا لم تمر سوى بضعة شهور حتى أعلنت منظمة 23 مارس وعلى رأسها الأخ بنسعيد بتعديل موقفها من قضية الصحراء والالتحاق بالإجماع الوطني. وفي مناسبة أخرى بعد سنتين تقريبا كنت ذاهبا إلى باريس فأخبرت المرحوم عبد الرحيم فألح علي إلحاحا أن أقنع الأخ بنسعيد وصحبه بالالتحاق بالاتحاد، وأن أبواب المكتب السياسي مفتوحة للأخ بنسعيد في كل وقت، أما رفاقه فيمكن أن يلتحقوا باللجنة الإدارية والهيآت الأخرى (كان ذلك بعد المؤتمر الثالث). أخبرت الأخ بنسعيد، في اجتماع خاص بيني وبينه، باقتراح المرحوم عبد الرحيم وحاولت إقناعه، فكان رده أنه يتفق مع الخط السياسي للاتحاد ومواقفه الوطنية ولكن من الناحية التنظيمية هو يرى أنه "ليس هناك ما يجمع" بينه وبين عضو المكتب السياسي فلان. قلت: هذا مقياس صعب لأنه لو طبقناه لما بقي في المكتب السياسي أحد، أو يصير كل واحد هو المكتب السياسي.

وبعد أيام طلبت من المرحوم باهي أن يرتب لقاء خلال فترة العشاء يجمعنا بالأخ بنسعيد والأخ المريني والأخ الطالبي، وكانا العضوين القياديين البارزين مع الأخ بنسعيد في منظمة 23 مارس. ودارت دردشة اقترحت عليهم الدخول إلى المغرب والالتحاق مجددا بتنظيمات الاتحاد، الأخ بنسعيد في المكتب السياسي والأخوين الطالبي والمريني في اللجنة المركزية، مؤكدا أن هناك فقرة خاصة في القوانين الداخلية للاتحاد تسمح بالتحاق المغتربين الاتحاديين

بالهيآت المسئولة بمجرد قرار من اللجنة المركزية. وأن الموافقة على مثل هذا القرار شيء قد جرى به العمل.

لكن الإخوان أجابوا بأنهم يفكرون بالدخول فعلا، ولكن من أجل تشكيل حزب. فقلت لهم إن تجربتي السياسية تقضي لحد الآن على الأقل أن أقول لكم: "لن يكون لحزبكم شأن في المغرب إلا في حالة واحدة، وهي إذا جعلتم الصدام مع الاتحاد الاشتراكي سياسية لكم: إن مهاجمة الاتحاد الاشتراكي هي المفتاح الذي سيجعل الحكم يسمح لكم بالوجود والحركة. أما في غير هذه الحال فمجال الحركة سيكون ضيقا جدا أمامكم". أكدوا أنهم لن يكونا أبدا ضد الاتحاد ولا ضد أي حزب وطني ... فأعدت القول : "لن تكونا حزبا ذا شأن.."، وضحكنا وافترقنا في جو أخوي، ولكن لكل طريقه.

10- المرحوم يقترح الأخ البصري ممثلا للاتحاد في الخارج ...

لم تنقطع زياراتي للمرحوم بعد استقالتي من المكتب السياسي. أخبرته ذات يوم في أواخر الثمانينات بأني سأسافر إلى باريس. قال لي: إذا أتيحت لك الفرصة والتقيت الأخ البصري اقترح عليه أن نعلن عن أنه يمثل الاتحاد في الخارج، أو في العالم العربي، كي نمهد لدخوله، كما كان الشأن مع الإخوان الآخرين. فعلا التقيت بالأخ البصري وحاولت إقناعه باقتراح عبد الرحيم، لكنه اعتذر بكون المسألة ليست وضعيته شخصيا كفرد، بل المسألة بالنسبة إليه هي قضية الإخوان الآخرين. وأنه لا يمكن أن يدخل ويتركهم وراءه...

11- المرحوم يقترح ترجمة "العقل السياسي" إلى الفرنسية

لأضف أخيرا ميزة كان يتحلى بها المرحوم وهي متابعة ما ينشر، فكثيرا ما كنت أدخل عليه وفي يده كتاب... فاجأني ذات مرة حين

قال لي: كتابك "**العقل السياسي العربي**" يجب أن يترجم إلى اللغات الأوروبية. قلت معتذرا: وهل قرأته، لم ينزل بعد إلى السوق، ولذلك لم آتك بنسخة؟ ابتسم وقال: تابعت ما نشرت منه خلال رمضان فطلبت من المطبعة أن يوافوني بنسخة منه. قلت: ترجمة مثل هذا الكتاب تحتاج إلى مختص، فقال: لماذا لا تحاول مع الأستاذ أركون؟ قلت: هو صديقي، لكن له مشروعه وأشغاله...

ب- ملاحق: استقالات

كنت قدمت استقالتي من المكتب السياسي مرتين قبل الاستقالة الثالثة والأخيرة. وفميا يلي نصوص الرسائل التي طلبت فيها إعفائي، وفيها ذكر المناسبة والسبب.

هذا وسبق أن نشرت نصوص هذه الاستقالات في المذكرة التي كنت وزعتها على أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ضمن نصوص أخرى بمناسبة الذكرى الأربعينية لوفاة المرحوم باهي يوم 4 يونيو 1996. وكانت المذكرة بعنوان "أوراق من مذكرات لم يحن الوقت بعد لنشرها كاملة". وإخلاصا لروح الفقيد أعيد هنا نص الكلمة التي كنت قد صدرت بها تلك المذكرة. وهي كما يلي:

"أيها المرحوم: لم تكن تعرف النفاق ولا سوء الظن، وكنت تردد دائما قوله تعالى: (أيجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه" الآية. ولذلك فضلت أن أساهم في تأبينك- بعد أن حالت ظروف صحية بيني وبين حضور الحفل التأبيني المهيب الذي نظم بإشراف صديقك صداقة صافية، كصداقتي لك، أخينا عبد الرحمن اليوسفي- بإهدائك هذه النصوص، وهي تحكي جزءا من الوقائع والأحداث والحقائق التي يمكن أن تساعد على فهم طبيعة "الأسباب و الظروف

الصحفية الحزبية التي قد تكون لها علاقة سببية من نوع ما بالانهيار العصبي الذي أصابك والذي انتهى بنوبة قلبية حادة فارقت معها الحياة فجر يوم الثلاثاء 4 يونيو 1996 كما قلت في الرسالة المفتوحة التي وجهتها في اليوم نفسه إلى المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، والتي طلبت فيها بتكوين لجنة تحقيق في تلك "الأسباب والظروف"، لافتا الانتباه فيها إلى ما قد يكون هناك من تشابه بين الظروف التي تسببت لك في ذلك الانهيار العصبي المشؤوم وبين الظروف والوضعيات التي عانيت منها شخصيا بالصورة التي تعرفها أنت أكثر من غيرك.

وما جعلني أقرر إطلاع أعضاء اللجنة المركزية على بعض عناصر ملف تجربتي المرة، ولكن الغنية، داخل الاتحاد الذي كنا، أنت وأنا، من المساهمين في تأسيسه والذي عملنا باستمرار داخله بكل تجرد وإخلاص، هو أني أتوقع أن تثار في اجتماع اللجنة المركزية المقبل، قضية الرسالة التي طلبت فيها بالتحقيق في "الظروف الصحفية الحزبية" التي كانت وراء ما تعرضت له...

فمن أجل تنوير أعضاء هذه اللجنة، التي هي أعلى هيأة مسؤولة في حزبنا، وأيضا هن أجل إعطاء مدلول ملموس للشفافية في حياة حزبنا، قررت وضع هذه النصوص بين أيدي أعضائها.

محمد عابد الجابري".

الاستقالة الأولى:

"الدار البيضاء في 20 أكتوبر 1978

من محمد عابد الجابري

إلى الأخ المناضل الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية- الرباط.

تحية أخوية صادقة

وبعد، فيؤلمني ويؤسفني أن أنقل إلى علمكم ما يلي:

لقد شكلت، كما تعلمون، عقب المؤتمر الاستثنائي، عدة لجان برئاسة أعضاء المكتب السياسي، منها لجنة سميت "لجنة التوجيه والنشر" أسندت إلي رئاستها، وكان من بين أعضائها الشهيد عمر بنجلون الذي كان يرأس لجنة أخرى. ورغم أن اللجنة المذكورة قد تبددت بعد أسابيع من تكوينها فقد بقيت أنا والأخ عمر نتحمل مهمة هذه اللجنة المكلفة بالإشراف على صحافة حزبنا وصياغة بيانات وبلاغات هيآته المسؤولة. لقد كان الأخ الشهيد يعتبر أن كل ما ينشر ترجع مسئوليته السياسية إلي بوصفي مكلفا بتطبيق خطة المكتب السياسي في هذا المجال. ولذلك كان لا يكتب أي مقال هام إلا بعد مراجعتي، كما كنت أفعل الشيء نفسه، أعني أراجعه فيما أكتب. وعندما نختلف حول تقدير الأمور كنا نرجع إلى الكاتب الأول لاستشارته ولو بالتلفون. وهكذا كان الكاتب الأول كثيرا ما يبدي رأيه في مسألة من المسائل دون أن يعلم أنه يفصل في خلاف، إذ كنا نقدم له الأمور وكأنها مجرد استشارة. هكذا سارت الأمور بروح رفاقية عالية، وأعضاء هيئة التحرير شهداء على ذلك.

وعندما اغتيل الشهيد عمر بنجلون بقيت أنا وحدي مسئولا عن التوجيه. وبما أن الأخ اليازغي، الذي تولى مسئولية مدير الجريدة، مقيم في الرباط ويقوم بمهام أخرى فلقد كان الاتصال به في شأن ما ينشر محدودا: إما مباشرة مرة في الأسبوع وإما بالتلفون. كما بقي الاتصال بكم مستمرا كما كان، ولم يحدث قط أن جرى احتكاك بيني وبين الأخ اليازغي حول توجيه الجريدة إلا في أمور بسيطة جدا.

أذكر هذا لأقول إنني كنت فعلا، أو على الأقل كنت أعتبر نفسي، عضو المكتب السياسي المسئول عن توجيه صحافتنا. وكانت هذه هي المهمة الرسمية الوحيدة التي كنت أقوم بها داخل المكتب السياسي في إطار توزيع الأعمال، علاوة على المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والتعبير عنها باسم الهيئات المسئولة في حزبنا.

ورغم عدم رضاي على الشكل الذي تتم به اجتماعات ومناقشات المكتب السياسي، الشيء الذي عبرت عنه للأخ اليازغي مرارا،ورغم بعض التصرفات التي كنت أتجاوزها بسهولة وبروح نضالية عالية، فإنني أصارحكم أنني لم أستطع تجاوز ما حدث مؤخرا، وهذه هي التفاصيل:

حدث يوم الاثنين الماضي اصطدام بين فريق حزبنا وفريق "الأغلبية" في مجلس النواب، اصطدام لم يخطط له ولا يدخل في خطتنا السياسية الراهنة. لقد حدث هذا الاصطدام صدفة، ولكن تطور إلى حد أعتبره شخصيا خطيرا للغاية بالنظر إلى الظروف الدقيقة التي تهيمن على الوضعية الراهنة. وقد غطى مراسل "المحرر" وقائع هذا الصدام كما عاشها بحيث عكس في مراسلته جو الانفعال و"النرفزة" والاستفزاز الذي ساد البرلمان خلال تلك الجلسة، وانساق تحت تأثير ذلك الجو إلى إقحام عبارات وكلمات في مراسلته اعتدنا على تجنب نشرها، وإذا نشر شيء منها في غيابي فقد كنت أتلقى منهم باستمرار تنبيها على ذلك إما بالتلفون وإما مباشرة.

لقد كان علي إذن أن أخفف من الصبغة الانفعالية في تلك المراسلة، كما رأيت من واجبي التخفيف من حدة وأبعاد تدخل رئيس فريقنا -الذي خيل إلي أنه سقط في الاستفزاز- دون تحريف كلامه، بل فقط تلطيف لهجته، حتى لا يؤول الخصوم ما حدث وكأنه خطة منسقة من جانبنا، بدليل تأكيد جريدتنا حرفيا لما قاله رئيس فريقنا، وذلك بعد أن هدأت العاصفة.

لقد كان هذا تقديري الذي بنيته على ما توافر لدي من معلومات وعلى خطة حزبنا في البرلمان التي لم تتغير. وسواء كان تقديري مصيبا أو مخطئا فلقد تصرفت بروح المسئولية، مسئولية الكلمة التي تنشر وهي

أضخم مسئولية من الكلمة التي تقال في جو انفعالي. ولكن السيد المراسل أبى إلا إن يتصل بي تلفونيا ليحتج علي وليدخل معي في كلام حول مسئولية المشرفين على الجريدة وبأسلوب لا أظن أنه يمكن قبوله من مراسل أو حتى مناضل يوجه الكلام لعضو مسئول في المكتب السياسي. ورغم ذلك ملكت أعصابي وحاولت إفهامه أن الرقابة التي مارستها على مراسلته شيء عادي وواجب. ثم اتصلت تلفونيا بالأخ اليازغي (بصفته عضوا في البرلمان ومدير الجريدة المسئول على المراسل) وشرحت له ما حدث، وبينت له وجهة نظري في طريقة نشر خبر الحادثة، فوافقني تماما ووعدني بالاتصال بالمراسل لتنبيهه إلى عدم لياقة تصرفه معي.

لقد اعتقدت أن كل شيء قد انتهى إلى هذه النقطة، ولكني فوجئت بحملة من جانب أعضاء فريقنا وبضغوط مارسوها حتى يعاد نشر ما حذفت من المراسلة، وفي الحقيقة والواقع لم أحذف منها سوى عنف التعبير والقذف في أشخاص بأسمائهم.

وهكذا اتصل أحد أعضاء فريقنا بالجريدة قائلا: إن هذا الفريق سيبعث بمراسلة تعيد حذف ما حذف من الأولى مع مراسلة أخرى يرد فيها فريقنا على جريدة "العلم"، دون أن يتنبه السادة أعضاء الفريق الاتحادي إلى أن ما كتبته "العلم" لم يكن موجها إلينا بل إلى فريق الأغلبية وصحافته، وإنما تسترت "العلم" تحت ذكر "المحرر" والمعارضة الاتحادية!

وأمام هذا التحدي الذي يكتسي صبغة عدم الثقة أو على الأقل عدم الأخذ بعين الاعتبار مسئوليتي كعضو في المكتب السياسي، وبما أن الأخ اليازغي عضو في فريقنا البرلماني الذي تحدثت المراسلتان باسمه، فقد رأيت من واجبي الرجوع إلى الكاتب الأول، فكلفت الساهر على إخراج الجريدة باستشارتكم في الموضوع، وطلبت منه أن يبلغكم أني عارضت في نشر هاتين المراسلتين.

لقد كنت أعتقد أنكم ستؤجلون اتخاذ القرار في هذا الموضوع إلى حين اجتماعنا اليوم، لنعمل جميعا على تبادل المعلومات وتقدير الموقف

من جديد، ولكنكم أحلتم المسألة على الأخ اليازغي الذي أصدر أوامره في الحين بنشر المراسلتين وهو بعلم معارضتي لهما، أي للهجتهما، دون أن يراجعني قط.

وهنا لابد من أن أبدي أسفي وألمي من كون الأخ اليازغي قد أقحم في هذا الموضوع ليقف موقفا معارضا تماما لموقفي بسبب الضغوط التي قام بها بعض أعضاء فريقنا، يؤلمني ذلك ويؤسفني لأن علاقتي مع الأخ اليازغي كانت وما تزال علاقة مثالية يسودها كامل التقدير وكامل الاحترام وكامل الثقة. ولكني في نفس الوقت شعرت بالألم والأسف لكون مسئوليتي وكرامتي وكفاءتي السياسية قد أصبحت، بسبب ما حدث، في الميزان. لقد كنت دائما أتولى مواجهة المناضلين، سواء داخل الجريدة أو خارجها فيما يتعلق بخطة الجريدة، اقتناعا مني بهذه الخطة، وتنفيذا لها لكونها هي خطة المكتب السياسي بأجمعه. ولكن بما أني كنت أتصرف مع المحررين على هذا الأساس فإن ما جرى بشأن الحادث المذكور قد جعلني أشعر أنه لم تبق لي الصلاحية في متابعة القيام بالمهمة التي كنت أقوم بها داخل الجريدة وخارجها.

ولذلك وجدتني مضطرا إلى اتخاذ القرار التالي، وهو التوقف منذ اليوم عن توجيه الجريدة أو المساهمة فيها. ولما كان عملي في الجريدة جزء من مسئوليتي داخل المكتب السياسي، مسئولية الإشراف على تطبيق خطة المكتب السياسي في ميدان التوجيه، فإني قررت بالتالي التوقف عن كل نشاط داخل اللجنة التحضيرية للمؤتمر (الثالث) واللجان التابعة لها، لأن مهمتي داخل هذه اللجان كانت هي نفس مهمتي في الجريدة، أي الإشراف على تطبيق التوجيه الذي قرره المكتب السياسي. وأخيرا، بما أن هذه هي مهمتي الرسمية داخل المكتب السياسي فإني قررت أن ألتمس منكم ما يلي:

1- إبلاغ اللجنة الإدارية الوطنية التي انتخبت المكتب السياسي الحالي بقرار استقالتي من هذا المكتب.

2- إصدار منشور مستعجل يطلع المناضلين في الأقاليم بكون كاتب هذه السطور لم يعد مكلفا بالتوجيه والنشر حتى لا أستمر في تحمل مسئولية قررت التخلي عنها، أقصد تحمل هذه المسئولية أمام المناضلين.

3- وبما أن تاريخ انعقد المؤتمر قريب فإني أحتفظ بعضويتي داخل اللجنة الإدارية الوطنية إلى أن تقدم هذه اللجنة استقالتها الجماعية للمؤتمر.

هذا الموقف من جانبي ليس صادرا عن رد فعل انفعالي، بل هو صادر عن شعور عميق بكون مسئوليتي وكرامتي قد مستا مسا خطيرا لا أستطيع التغاضي عنه ولا تجاوزه.

لقد كنت دائما في حزبنا منذ تأسيسه منذ 1959 عضوا قياديا خارج الهيئات "المسئولة"، وأؤكد لكم أني سأبقى كذلك ما دمت مقتنعا بصواب اختيارات حزبنا وصلاحية خطته السياسية.

تحياتي لكم من مناضل سيبقى دائما على اتصال بكم كلما رأى ذلك ضروريا، ولكن خارج المكتب السياسي، والسلام عليكم وعلى زملائي وأصدقائي في المكتب السياسي وعلى رأسهم الأخ اليازغي الذي ما زلت وسأبقى صديقا له مقتنعا كامل الاقتناع بسلامة طويته ونزاهة تفكيره واستقامة سلوكه.

الدار البيضاء 20 أكتوبر 1978

التوقيع : محمد عابد الجابري

توضيحان:

1- عدلت عن الاستقالة بعد تدخلات من جانب الكاتب الأول ومن بعثهم إلي، إضافة إلى تدخلات أعضاء من المكتب السياسي...

2- كان مراسل الجريدة المشار إليه في هذه الرسالة هو الأخ أحمد بنجلون. وكان الأخ اليازغي قد عينه في وظيفة ضمن طاقم موظفي مكتب مجلس النواب، ومراسلا للمحرر. وبعد أيام من ذلك قلت للأخ اليازغي في اجتماع المكتب السياسي : "كيف حدث أن

عينت أحمد بنجلون في البرلمان؟". فأجاب: هو مناضل مقتدر. قلت: هذا صحيح، ولكنه من أصحاب بنعمرو، قال: أبدا هذا غلط. لم أتمالك من الضحك مقهقها! وقلت سترى!

في نفس الاجتماع طرحت مسألة رسالة التهديد التي كان الأخ اليازغي قد تلقاها قبل ذلك بأيام بالفرنسية، وموقعة بـ "ORDURE" ومعناها الحرفي: قذارة، "الخرا". قلت موجها له الكلام: أتعرف لماذا هذه الرسالة؟ قال: لا. قلت: في نظري هي جواب على تصريحك مؤخرا لصحفي بمجلس النواب، التصريح الذي قلت فيه: "إننا لن ندخل في الحكومة...". ثم أضفت متسائلا: ومن كلفك بالإدلاء بهذا التصريح؟ الكاتب الأول هو وحده الناطق باسم الاتحاد. إن الذين يسمعون هذا التصريح ممن يهمهم الأمر سيعطونه أبعادا أخرى ربما أنت لا تتخيلها. ثم توجهت للأخ عبد الرحيم قائلا: "أليس كذلك؟"، فأجاب والغضب يتطاير من وجهه: "معلوم!".

الاستقالة الثانية

أما الاستقالة الثانية فكان تاريخها ومناسبتها، كما هما في نصها، كما يلي:

"الدار البيضاء في 6 أكتوبر 1980

الأخ الكاتب الأول، الإخوة أعضاء المكتب السياسي

تحية أخوية صادقة

وبعد، فلقد علمت أنه أثيرت قضية غيابي عن مسرح الحياة الحزبية أثناء الاجتماع الذي عقدته اللجنة الإدارية بالرباط يوم 28 سبتمبر

1980، ورغم اقتناعي بأن إثارة هذه القضية كان داخلا في جو الجدال والاستفزاز الذي قيل لي إنه كان طاغيا على تلك الجلسة فإني لم أستطع أن أقنع نفسي بأن جواب الكاتب الأول كان كما ينبغي أن يكون. ذلك لأن تجميد نشاطي داخل الحزب كان نتيجة وأسباب شرحتها بتفصيل لجميع أعضاء المكتب السياسي كلا على حدة. وباستثناء الأخ عبد اللطيف بنجلون الذي لم تتح لي الفرصة لأحدثه لمدة ساعة أو ساعتين كما فعلت مع باقي الإخوان في المكتب السياسي، فإن التقرير الشفهي الذي أدليت به للكاتب الأول بمحضر الأخ الحبابي، والذي استمر إلقاؤه من الرابعة والنصف إلى الثامنة مساء كان واضحا وصريحا ومفصلا. وبما أنني قد أنهيت ذلك التقرير بطلب إعفائي من عضوية المكتب السياسي فقد تركزت تدخلات الكاتب الأول على محاولة إقناعي بالعدول عن الاستقالة حفاظا على وحدة الحزب، كما قال. فكان جوابي أني سأنسحب من المسرح بهدوء وصمت، خصوصا وأنا فعلا أعاني من ظروف صحية لا تسمح لي بالدخول في مشادات مع أي أحد، فضلا عن أني أمارس السياسة لا من أجل السياسة بل لأني أشعر أن الحزب ربما قد يستفيد من مجهودي المتواضع. وبما أني قد أصبحت عاجزا عن بذل مثل ذلك الجهد فلقد صار لزاما علي تقديم استقالتي والانسحاب من المسرح. لقد وعدت الكاتب الأول أني سأزوره من حين لآخر وسأكون رهن إشارته في كل شيء. ولكن حالتي العصبية والصحية لم تعد تحتمل البقاء في المكتب السياسي بعد التجربة التي خضتها والتي انكشفت حقيقتها يوم 21 مارس 1980 وهو اليوم الذي قررت فيه الاستقالة والعدول عن السفر إلى العراق باسم المكتب السياسي. وعندما زرت الكاتب الأول بعد أسبوعين أثار معي قضية انسحابي وقال إن القضايا التي طرحتها يجب أن نعمل على حلها بالطريقة التي نعالج بها المسائل في المكتب السياسي، فكان جوابي إني غير مستعجل وإن مناسبة العطلة ستتيح للجميع فرصة التفكير في طريقة الحل، مؤكدا رغبتي في الانسحاب بدون ضجيج.

ومنذ ذلك الوقت لازمت منزلي أحاول أن أقنع نفسي بالعدول عن القرار، ولكن دون جدوى. لقد أخذت الوقائع التي عشتها في المكتب السياسي والتي من بينها الحادثة التي دفعتني إلى تقديم استقالتي برسالة مكتوبة سلمتها للمكتب السياسي بمنزل الأخ الحبابي يوم 20 أكتوبر 1978، والتي من بينها كذلك الحوادث التي كانت تدفعني إلى التدخل بعصبية وصراخ أثناء اجتماعات المكتب السياسي التي تطرح فيها المشاكل الداخلية لحزبنا. ليس هذا وحسب، بل إن كثيرا من التساؤلات التي كنت أسمعها أصبحت بعد يوم 21 مارس 1980، تكتسي في ذهني معنى آخر تماما... وبعبارة أخرى: لقد أصبحت بعد ذلك التاريخ أتساءل: "هل أنا فعلا عضو في المكتب السياسي؟". "ألا يمكن أن أقوم بما أقوم به، خارج المكتب السياسي"؟ .

قد تتساءلون: "ما معنى هذه الأسئلة؟. وأجيب: "لأني أتساءل من يقرر في المكتب السياسي، بل للمكتب السياسي؟". لقد قررنا جماعة أن أسافر إلى العراق، ولكن قرر لي في من سيذهب معي ولم أخبر إلا مصادفة وفي آخر لحظة؟ أعتقد أن هناك شيئا اسمه الكرامة واسمه المسئولية واسمه المجاملة على الأقل!

نعم كان بإمكاني أن أتجاوز هذه الحادثة البسيطة كما تجاوزن مثيلاتها بروح رفاقية. ولقد كان يمكن أن أبحث لها عن تبرير في إطار التعاون والإخلاص وحسن النية وهي صفات كانت تجمعنا وتطبع أعمالنا خاصة قبل المؤتمر الثالث. أما بعد المؤتمر فقد أصبحت تدريجيا أشعر أننا لم نعد نمارس السياسة النظيفة فيما بيننا، وهذا ما سبق أن قلته للكاتب الأول بالحرف.

ولشرح هذه العبارة يجب أن أبدأ بنفسي:

يجب أن أعترف لكم أنني منذ أن انتخبت في المكتب السياسي (المؤتمر الاستثنائي) لم يخطر ببالي قط التساؤل عن الكيفية التي يعالج بها الحزب المشاكل المالية. وأذكر أن الشهيد عمر طرح ذات يوم داخل المكتب السياسي هذه القضية وأن الكاتب الأول كلفه هو والأخ اليازغي

بتقديم تقرير للمكتب السياسي حول الموضوع كل شهرين أو ثلاثة، ولكن الخ الشهيد توفي بعد مدة قصيرة. وأنا أذكر أني عندما كنت في طريق العودة من الرباط إلى البيضاء مع الشهيد في سيارة واحدة عاتبته على طرح القضية بالأسلوب الذي طرحها به، فكان مما أجابني به: "هل أنت مستعد لأن تتحمل مسئولية أشياء لا تقرر فيها، بل ولا تسمع بها؟".

ومع ذلك فلقد كنت متيقنا من أن المناضلين في حزب يعيش المعارضة كحزبنا من الأفضل لهم وللحزب أن يجهلوا أكثر ما يمكن من الأمور التي تخص حياة حزبهم الداخلية، وأن المسائل المالية في حزب معارض هي مسألة ثقة، لأنه كيف يمكن أن نحاسب المسؤول عن المالية والمفروض أنه يتلقى مساعدات ربما لا يريد أصحابها أن يعرفهم غير الشخص نفسه.

هذا من جهة ومن جهة أخرى كان الفصل في كثير من المسائل التي تتعلق بإدارة الحزب وطنيا وإقليميا يتم دون أن تطرح في المكتب السياسي، وكنت دائما أرى أن ذلك "طبيعي" ولا حاجة إلى إثقال المكتب السياسي بالحديث عن كل شاذة وفاذة. وهكذا فإذا تم تعيين فلان للسفر إلى الإقليم الفلاني أو إلى القطر الفلاني وسمعت بذلك من بعد أو لم أسمع، فإن هذا لم يمكن يعني بالنسبة لي أي شيء، ولم أكن أتساءل قط هل يأخذ هذا المسافر أو ذاك مصروفا للجيب، أو أنه أنجز مهمته، وكيف؟ الخ... كما أنني لم أكن أتساءل قط: لماذا يختص بعض الاخوة دون بعض في أمور لم يقرر فيها المكتب السياسي. مثلا: من عين فلانا أو فلتانا للعمل في الشبيبة أو في الكونفدرالية أو في القطاع النسوي أو في الجريدة... باسم المكتب السياسي؟ ومع أنني كنت أكتشف من حين لآخر جهل الكاتب الأول لكثير من هذه المسائل "البسيطة" فلقد وجدت ذلك طبيعيا، لأنه ليس من المفروض أن يطلع الكاتب الأول على كل شاذة وفادة.

هكذا كنت أفكر...

ولكن اليوم أرى أن ذلك كله كان خطأ: لقد كنا في الحقيقة نهرب من المسؤولية دون أن نشعر فتركنا شخصا واحدا يقوم بجميع المهام فتراكمت عليه المسؤوليات... وكان لابد أن يخطئ، وكان لابد أن يتعرض

للتضليل، وكان لابد أن يجر إلى نزاعات وخصومات أراد أم كره. وعندما ساءت العلاقة بين بعض المناضلين وكان ذلك منطلقا للجو الذي نعيشه اليوم داخل حزبنا، أصبح الجميع يرى في الشخص الذي تراكمت عليه المسؤوليات المسؤول الوحيد. ولقد أخذت هذه الصورة تتأكد عندما بدأ المناضلون يكتشفون عن طريق الأسئلة - البريئة أو الاستفزازية- جهل أعضاء المكتب السياسي لكثير مما يجري. ولا أخفي عليكم أنني أخذت أكتشف جهلي بكثير من الأمور منذ أن بدأ الصراع داخل حزبنا:

- رغم أني كنت ألازم الجريدة يوميا تقريبا فقد كنت ومازلت أجهل تماما كل ما يتعلق بإدارتها وماليتها، كما أجهل تماما كل شئ يتعلق بمساهمة الجريدة في شركة التوزيع. إن موظفي إدارة الجريدة يعلمون ما لا أعلم، وعن طريقهم يعلم كثير من المناضلين ما لا أعلم. وحينما يتقدم إلي مناضل سائلا أو محتجا لماذا أعطي لفلان كذا ولماذا عين فلان للسفر إلى كذا، أو كيف هي حالة مالية الجريدة، أجد نفسي غريبا تماما عن مثل هذه الأشياء.

- عندما كان عمال المطبعة مضربين لآخر مرة تدخلت لإقناعهم، وقد سألني عامل قائلا :لماذا يأخذ بعض أعضاء المكتب السياسي مبالغ معينة كل شهر ومبالغ أخرى كل سنة؟ فوجئت بالسؤال لأني لم أكن أعلم ذلك. فقلت في نفسي ربما لتوفير مبالغ قارة للحزب. ولكن تساءلت أيضا: لماذا لا أكون أنا وجميع أعضاء المكتب السياسي على علم بذلك؟

- ترددت هذه السنة أقوال بين المناضلين مفادها أن صنفا معينا منهم تلقى إعانات أو تعويضات أو يختار للسفر إلى الخارج في مهام حزبية... دون باقي المناضلين، وأصبح الحديث عن المحظوظين وغير المحظوظين وعن مبلغ كبير قدم لزوجة مناضل كمصروف جيب في أحد الأسفار (600 ألف فرنك). ورغم أني أحاول دوما إقناع نفسي بأن هذا كله لا حقيقة له وأنه داخل في إطار تسميم الجو إلا أنى لم أستطع أن أفسر بعض الوقائع الفعلية التي تأكدت منها وعلى رأسها عدم تقديم أي بيان عن مالية الحزب منذ أن أصبحت عضوا في المكتب السياسي، كما أنني لم أستطع تفسير

كون بعض خصومنا السياسيين والطبقيين يقولون جهارا إنهم قدموا كذا مليون إعانة للاتحاد الاشتراكي. لا أستطع أن أكذب ولا أن أصدق مثل هذه الأقوال لأنني أجهل فعلا كل ما يتعلق بهذه المنطقة المحرمة. استاء الرأي العام الحزبي مؤخرا من صيغة البرقية التي أرسلت إلى العراق تأييدا له في حربه مع إيران، وقيل إن العراق هو الذي يمد الحزب بـ"المصروف" في الخارج والداخل" فتساءلت مع نفسي لماذا لا أكون على علم بهذا الموضوع وأنا عضو في المكتب السياسي؟ وأخيرا وليس آخرا سمعت أن أحد المكلفين بالحسابات في الاتحاد لم يستطع تقديم ما يكفي من البيانات عن عشرات الملايين التي تصرف فيها (90 مليون كما يقال).

لنترك هذا الميدان ولننتقل إلى المهام داخل المكتب السياسي. لقد كنا كلما طرحت مهمة جديدة داخل المكتب السياسي نسكت لنترك الكاتب الأول يكلف بها الأخ اليازغي. كنا جميعا نسكت، ربما لأننا نجد في ذلك راحة أو نعتقد بأن المسألة ترجع إلى تقدير الكاتب الأول وحده. لقد كان هذا خطأ. إن النتيجة هي أن المهام داخل المكتب السياسي غير موزعة وغير مضبوطة. واليوم عندما أتساءل من المسؤول عن هذه القضية أو تلك لا أستطيع جوابا. إن عدم تحديد المسؤوليات وضبطها أدى إلى الفوضى واللبس والغموض وعدم الحسم في القضايا.

نعم لقد قررنا أن يرأس كل عضو من أعضاء المكتب السياسي إحدى اللجان المتفرعة عن اللجنة الإدارية. ولكن عندما سئلت ذات يوم: "لماذا تخلى الأخ الحبابي عن اللجنة العمالية التي كلف بها وحل محله الأخ اليازغي" فوجئت، وتساءلت: ألم يكن من حقي كعضو في المكتب السياسي أن أخبر بهذا التعديل في المهام قبل أن يحدث؟

هناك أمثلة عديدة من هذا النوع. من ذلك مثلا:

- أحيانا يسافر عضو من المكتب السياسي في مهام حزبية أو يعود ولا أعلم عن ذلك السفر أي شئ، لا قبل ولا بعد... وإذا سئلت هل رجع فلان أو كيف كانت رحلة فلان لم أدر جوابا إذ لا يقدم أي تقرير في مثل هذه المواضيع للمكتب السياسي ككل.

- الفريق البرلماني الاتحادي يتخذ مبادرات ومواقف لا أسمع عنها إلا عن طريق الصحافة أو الإذاعة. أو ليس من حقي بل من واجبي أن أسمع على الأقل ما سيقوم به الفريق قبل أن يسمع بذلك كل الناس؟ بل أليس من حقي ومن واجبي أن أشارك في وضع خطة يسير عليها الفريق؟ سئلت ذات مرة: بعض أعضاء الفريق يتكلم على الدوام وبعضهم يسكت على الدوام، فهل هذه سياسة أم خطة؟ فلم أدر جوابا.

- لقد كنت من بين أعضاء المكتب السياسي الذين انتبهوا إلى أن من بين أسباب الجو المسموم الذي يعيشه حزبنا هو غياب أعضاء المكتب السياسي عن الأقاليم والاتصال بها والقيام بالزيارات الدورية الخ. وقد أبديت هذه الملاحظة التي وافق عليها الجميع، ولكن دون أن ندرس كيفية تدارك الموقف. وتمر أيام وأقرأ في جريدتنا كما يقرأ جميع الناس عن "لقاءات جماهيرية"، إما مع الأخ اليازغي وإما مع أعضاء آخرين من اللجنة الإدارية وأتساءل: في أي إطار تدخل هذه التنقلات؟ ومن قررها؟ ولماذا وكيف؟ ثم أتساءل: هل أنا عضو في المكتب السياسي أم أن هناك مكتبا سياسيا آخر؟

هذا عن السير الداخلي لحزبنا. أما عن التخطيط السياسي فمع أننا جميعا نفكر تفكيرا واحدا ونتخذ القرارات السياسية بالإجماع فلابد من أن أسجل هنا أننا كثيرا ما نترك الأحداث هي التي تقرر لنا، وكثيرا ما نقع في أخطاء نتيجة عدم التخطيط المسبق، وكثيرا ما نجد أنفسنا نقرر ما قرره الواقع لنا. وأتساءل هل نحن نعرف إلى أين نسير وكيف نسير؟

هنا أيضا لابد من التذكير بوقائع تبرز كيف أننا لا نتحمل مسئوليتنا بكيفية جماعية. لقد كنت مكلفا بالإشراف على تطبيق توجيه المكتب السياسي في جريدة المحرر. ولكني وجدت نفسي، عندما بدأت أراجع مهمتي، أنني أمارس التوجيه بمفردي: فأكتب افتتاحية أو مقالا أو أتخذ موقفا دون مراجعة المكتب السياسي. -بل إن الأدهى من هذا كله هو أن كثيرا من بيانات اللجنة الإدارية والمركزية بل وحتى المكتب السياسي كنت أكتبها ويقرأها زملائي أعضاء المكتب السياسي بعد نشرها في الجريدة.

ولا أخفي عليكم أنني تساءلت مرارا مع نفسي قائلا: هل أصبحت المسؤول الوحيد عن سياسة صحافة الحزب ومواقف هيئاته المسؤولة؟

وبعد، فإن قصدي من التذكير بهذه الوقائع هو الوصول إلى النتيجة التالية: وهي أن الأزمة التي يعيشها حزبنا هي أولا وقبل كل شئ أزمة المكتب السياسي: لقد تركنا الأمور داخل المكتب السياسي وخارجه تجري كما تشاء لها الصدف. فكانت النتيجة هي الحالة التي نعلمها جميعا. وعندما بدأنا نتدخل لمعالجة هذه الحالة بدأنا نتصرف وكأن المكتب السياسي في جانب، واللجنة الإدارية (أو بعض أعضائها في جانب أخر). وتطور الأمر إلى أن أصبحت العلاقات بين المكتب السياسي واللجنة الإدارية هي علاقات مواجهة: إما بالمشادات الكلامية وإما بالسكوت. ذلك لأن الذين يسكتون أثناء اجتماع اللجنة الإدارية خلال نقاش معين، قصدوا ذلك أم لم يقصدوا، هم يعبرون عن موقف. وهو في جميع الأحوال لا يمكن أن يفهم إلا على أنه موقف عدم الرضى، ليس فقط من بعض أعضاء اللجنة الإدارية المتدخلين، بل ربما أيضا عن المكتب السياسي نفسه.

لقد قمت مرارا بمحاولات لإصلاح ذات البين، ولكنى فشلت. وعندما وجدت نفسي أمام اختيار: إما التضامن مع المكتب السياسي ضد مناضلين لم تتوفر لدي المعطيات الكافية لمعاقبتهم، وإما معارضة اتخاذ قرارات "صارمة"، فضلت الانسحاب اقتناعا مني بأن طرد أي مناضل دون أن تتوافر الحجج الكافية التي تجعله مدانا بشكل لا لبس فيه ظلم في حقه. فالمكتب السياسي مكلف بتسيير حزب عمل ويعمل على أساس ديموقراطي وينشد المزيد من العمل الديمقراطي. وفي مجتمع كمجتمعنا يجب أن نكون مستعدين لكافة التضحيات على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي من أجل ترسيخ الديمقراطية في حزبنا. لقد فشلت تجربة "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" لأن بعض أعضاء الكتابة العامة كانوا يعتبرون كل من ينتقدهم، أو لا يرتبط بهم ارتباطا خلقيا، مشبوها ومشكوكا فيه. ونحن في الاتحاد الاشتراكي قد ثرنا على هذه الأساليب التي هي نفسها الأساليب التي ثرنا ضدها يوم 25 يناير 1959. ولذلك

فأنا أرى أن من واجب المكتب السياسي أن يحتاط كل الاحتياط حتى لا ينزلق إلى تبني نفس الأساليب التي ثرنا عليها. وعلى جميع أعضاء المكتب السياسي أن يرتفعوا فوق الصراع والخلاف. ذلك لأنه من المقبول أن يكون هناك خلاف داخل المكتب السياسي، ولكن أن تنزل بنا الأحداث إلى وضعية يكون فيها المكتب السياسي أو بعض أعضائه طرفا في نزاع بين المناضلين فهذا ما يجعل كل المناضلين المخلصين، بل كل الجماهير الشعبية، تصاب بخيبة أمل.

إخواني: ليس في ما ذكرت في هذا التقرير من جديد، فجميع الأفكار والاحتجاجات والتخوفات الواردة فيه قد عبرت عنها إما داخل اجتماعات المكتب وإما للكاتب الأول وإما لبعض أعضاء المكتب السياسي كلا على حدة. وإذا كان لابد من تلخيص هذا الكلام المتشعب فإني أصارحكم أنني غير راض تماما عن أمرين اثنين:

- أولهما عدم وضوح المسؤوليات داخل المكتب السياسي من جهة،
- ثانيهما الطريقة التي يريد المكتب السياسي أن يعامل بها الوضعية داخل حزبنا من جهة أخرى.

وحتى لا يقال مرة أخرى، مثل ما قيل في اللجنة الإدارية في اجتماعها الأخير[2]، فإني أضع بين يديكم هذه الوثيقة للرجوع إليها عند الحاجة.

أما من جهتي فقد عاهدت نفسي على أن لا أتحمل أية مسؤولية في إطار المسؤولية فيه غير واضحة. أما إذا كنتم ترون معي أن المسؤوليات في المكتب السياسي يجب أن تتوضح وتتحدد على أساس من القيادة الجماعية والمشاورات الفعلية في كل صغيرة وكبيرة، وأن الوضعية داخل حزبنا يجب أن تعالج بالحكمة والتفهم والترفع، فإني أؤكد لكم استعدادي

2- عندما أجاب المكتب السياسي عن استفسار بعض أعضاء اللجنة الإدارية عن سبب غيابي عن مسرح الحياة الحزبية المشار إليه أعلاه، بالقول : نحن أيضا لا ندري السبب!

للمساهمة قي تحقيق هذين الهدفين، ولا يهمني بعد ذلك أن أبقى داخل المكتب السياسي أو أقتصر على عضويتي في اللجنة الإدارية. والسلام.

وحرر بالدار البيضاء في 6 أكتوبر 1980.

التوقيع: محمد عابد الجابري

الاستقالة الثالثة والأخيرة

كانت رسالة استقالتي هذه المرة وجيزة ونصها كما يلي:

"الرباط في 5 أبريل 1981.

إلى الاخوة أعضاء المكتب السياسي وأعضاء اللجنة الإدارية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

تحية أخوية.

وبعد، فمنذ أن انتخبت عضوا في اللجنة الإدارية للاتحاد يوم 30 يوليوز 1972، وبالخصوص منذ انتخبت عضوا في المكتب السياسي خلال المؤتمر الاستثنائي، وأنا حريص على أن تكون مهمتي في هذه الأجهزة المسؤولة في حزبنا واضحة، في ذهني على الأقل. ولقد حاولت طوال السنوات الماضية القيام بهذه المهمة، ولكني بدأت أشعر منذ المؤتمر الثالث وكأني أكرر محاولات سيزيف. ومع ذلك كنت أعتبر ذلك الفشل فشلا نسبيا. وأما الآن فلم أعد أستطيع إقناع نفسي بذلك، فالفشل فشل كلي. لهذا لا أرى ما يبرر بقائي في المكتب السياسي واللجنة الإدارية. فأنا إذن أقدم استقالتي منهما لكي أعود كما كنت من قبل مجرد عضو من أعضاء حزبنا. أما أسباب هذا الموقف فقد تقرؤونها في مذكراتي عندما يصبح مضمونها مجرد وثيقة تاريخية وليس وثيقة سياسية.

تحياتي لكم جميعا.

وحرر بالرباط في فجر يوم 5 أبريل 1981

أخوكم : محمد عابد الجابري.

لأول مرة ينام السي عبد الرحيم ..
بدون هم، بدون أرق!

كانت جنازة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد بالرباط مشهدا تاريخيا عظيما، حضرها ما يقرب من مليون شخص. وبمجرد انتهاء مراسيمها عدت إلى منزلي بالدار البيضاء وكتبت هذه المرثية، وقد نشرت في اليوم التالي بجريدة "الاتحاد الاشتراكي". وهذا نصها:

"لم أعد أذكر اسم ذلك الأديب أو الشاعر الذي قال: "إن أمنيتي الوحيدة هي أن يبعثني الله حيا لحظات بعد وفاتي لأرى كيف يشيِّع الناس جنازتي". لقد تذكرت هذه القولة عندما كنت، في حالة من الذهول يغمرني شعور كثيف بأنني مجرد قطرة في بحر من البشر مكبرين مهللين، وراء جثمان ذلك الذي كنا وسنبقى ندعوه دائما: السي عبد الرحيم.

تذكرت تلك القولة وتمنيت من أعماق قلبي لو أن الله بعث الحياة من جديد في جسم السي عبد الرحيم للحظة من الزمن يجلس خلالها على نعشه، وهو في أعلى هضبة مقبرة "لعلو"، ليلقي بنظره إلى الوراء ويرى تلك الرؤوس التي تمتد مدى البصر

إلى الأفق جنب سور الرباط، متزاحمة متموجة، في منظر يوحي بأن يوم الحشر قد سبق موعده وجاء على عجل ليحتفل بمقدم السي عبد الرحيم... إلى دار البقاء.

تمنيت، بل تخيلت، لا بل رأيت السي عبد الرحيم ينظر إلى ذلك "الحشر" من البشر، لا جالسا في نعشه بل واقفا عليه، كما اعتاد أن يقف على منصة الخطابة، رافعا كلتا يديه، يحيي بكل أعماقه هذا الحشد الغفير، كما كان يفعل دائما لدى انتهائه من إلقاء خطاب أمام الجماهير.

تمنيت، بل رأيت بأم عيني السي عبد الرحيم يخطب في "الحشر" على "الدنيا كلها"، من هضبة مقبرة "لعلو" المطلة على المحيط الأطلسي هاتفا، بل صارخا كعادته: "البحر أمامكم.. وليس لكم والله إلا الصدق والصبر".

لم أستطع أن أتصور السي عبد الرحيم في حال غير هذه الحال ولا في مشهد غير هذا المشهد، لأن السي عبد الرحيم لا يُرَى، بجانب الجماهير، إلا خطيبا أو رافعا يديه للتحية، أو قائدا لمظاهرة، أو حاملا لحقيبة، حقيبة المهنة، يتقدم زملاءه المحامين والجماهير من ورائهم للدفاع عن القضية، قضية المعتقلين السياسيين، قضية الحرية والعدالة، قضية الديمقراطية.

السي عبد الرحيم لا يُرَى، ولم يشاهَد قط، متكئا على أريكة أو مستلقيا على فراش.. النخل الباسق لا يرتمي على الأرض، لا يعفر وجهه بالتراب.. قد يميل قليلا ليترك الزوبعة

الغاشمة تمر، ولكنه سرعان ما ينتصب كما كان، هامته في السماء وجذوره في الأرض. كذلك كان السي عبد الرحيم: رأسه في السماء، سماء الحرية والمجد للشعب، وأرجله في الأرض، في أعماق الأرض، أرض الوطن وأرض الشعب.

السي عبد الرحيم لا يُرَى، ولم يشاهد قط، إلا خطيبا أو منصتا لخطاب، خطاب زملائه المناضلين: في مؤتمرات الاتحاد، في اجتماعات اللجنة المركزية، في المهرجانات الشعبية.. كان السي عبد الرحيم يتقدم ليفتتح جدول الأعمال بخطاب توجيهي، ثم يعود لينصت إلى تدخلات المناضلين..

وكذلك فعل اليوم، على هضبة مقبرة "لعلو". لقد خطب وخطب.. وما أن انتهى إلى القول: "..البحر أمامكم.. وليس لكم والله إلا الصدق والصبر" حتى سلم ونزل ليدخل مثواه الأخير، ليستمع بهدوء وانتباه إلى "تدخل" رفيقه الأول في النضال، السي عبد الرحمان اليوسفي..

لقد سمع السي عبد الرحيم من السي عبد الرحمان كلاما عن النضال من أجل الديموقراطية فبقي وجهه حديديا كعادته. لقد كان يعرف ما النضال، وكان يعرف كم تحتاج الديموقراطية من نضال... ولكن ما أن استرسل السي عبد الرحمان في خطابه حتى رأيت السي عبد الرحيم، لأول مرة يبتسم وهو ينصت، يبدو عليه أنه لم يستطع إخفاء انفعاله واستبشاره. كان ذلك عندما استرسل السي عبد الرحمان في خطبته التأبينية ليصرخ بصوته الجهوري: "قسما يا أخي عبد الرحيم: إنا لجهادك

لواصلين، وبما ضحيت من أجله لمتشبثين، ولتراثك النضالي لحافظين"[1].

عندها رفع السي عبد الرحيم عينيه إلى السماء منشرحا، ثم قرأ: "يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي".. وأغمض السي عبد الرحيم جفنيه ونام.

وأشهد جازما، أنه لأول مرة نام السي عبد الرحيم بدون هم، بدون أرق. لقد اطمأن، بل لقد عَلِمَ عِلمَ اليقين، أن الرسالة متواصلة، وأن قافلة التحرير ستواصل شق طريقها بإصرار، كما يعرف، وكما يريدها أن تفعل".

- كنت زرت المرحوم بضعة أشهر قبل وفاته فكان مما قال لي: "أنا أشعر بأن أجلي قريب، ولذلك قررت أن أقترح على المكتب السياسي أن يقوم السي عبد الرحمان مقامي ككاتب أول، وإلى أن يستقر ويتعرف عن كثب على تنظيمات الاتحاد ومناضليه سيساعده السي محمد (اليازغي) كنائب له. والمؤتمر بعد ذلك يقرر في الأمر". ثم زرته بعد ذلك بنحو أسبوع فقال لي: "أخبرت المكتب السياسي بما قلته لك في المرة الماضية". ثم أضاف : "الحقيقة أنه لو كان السي عبد الرحمان مقيما هنا في السنوات الأخيرة لتعرف على المناضلين والأجهزة ولما كانت هناك حاجة إلى أن أقترح السي محمد كنائب عنه. ولكني راعيت أن تسير الأمور بدون تعثر". قلت له كلاما مناسبا من نوع الدعاء بطول العمر. وغير موضع الحديث. وإذن فليس صحيحا ما ورد في حوار صحفي من أن المرحوم عين نائبين عنه. بل الحقيقة أنه عين الكاتب الأول ومساعدا له ينوب عه.